



## مكتبة مكة المكرمة

### مخطوطة

اللؤلؤة السنية على الفوائد الشنشورية في علم الفرائض

### المؤلف

محمد بن علي بن محمد الإدفيني

### الملاحظات

• أصل هذه النسخة في مكتبة مكة المكرمة.



٢٤  
قصة شافعي  
٢٤

١٦  
في الشهر  
يوم الخميس ستم وعشرون يوما

الملك الملك هذا النسخة الى  
الفقيه الحاج الى الم نعال الحاج

كتاب  
البلوذة السنية علي الفوائد  
الششورية تأليف الامام العالم  
العلامة الحزب الخرافها مده الشيخ  
محمد بن علي بن محمد الاذيني  
البعيري الشافعي  
رحمه الله تعالى  
ونفعنا  
به  
امر

١١٤ ورقة  
٢٨٥ صفحة

وزارة المعارف والادوية  
مكتبة جامعة القاهرة  
البريد  
تاريخ الترخيص  
الرقم  
١١٤

شافعي  
٣٤

المعروف  
الشافعي

محمد علي  
الاذيني





بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله  
محمد لله الذي تولى قسمة الموارث بنفسه فاعطى كل ذي حق  
حقه. وجعل الفروض المفدرة في كتابه العزيز سنة فما اجد  
بذلك وما احفه احمده فقسمة علي الدوام عادله واشكره  
علي ترادف الاية العايلة. واشهد ان لا اله الا الله وحده  
لا شريك له ميت اخلاق ومحييها. ووارث الارض ومن عليها  
واشهد ان سيدنا محمد عبده ورسوله المفود مثل حمله في  
الانام صلى الله وسلم عليه وعليه وصحبه البررة الكرامة  
**وبعد** فيقول الفقير الحقير المعترف بالجزع والمقصير  
محمد بن علي بن محمد الادريني الجعيري الشافعي قد كنت كنت علي  
هامش نسختي شرح الرجبية للشيخ الامام العالم العلامة جمال  
الدين عبد الله الشنشوري الشافعي الفرضي الخطيب قدس الله  
روحه ونور بركة الفران العظيم والعلم الشريف ضريحه  
جملة خواشي فرايت بعد الاستحارة وضعها في جملة اوراق  
الصواب. خوفا عليها من الضياع والذهاب. وقد التزمت  
ان اتي فيها بكل ما احاله اثار على شرح الترتيب مما لا  
غني مع فوايد لا يد منها. واعمال لا يستغني الفرضي عنها  
وسميتها باللوثة السنية على الفوائد الشنشورية  
وانا ارجو بذلك الثواب من الملك العظيم الوهاب واساله  
ان يجعلها خالصة لوجهه الكريم وان ينفع بها مؤلفها  
وقارئها وكاتبها والناظر فيها وما لكما وان يغفر لمن وجد

فيها عيبا فسدخله ويتوب عليه ويفرز له والسلمين  
اجمعين وعلي الله الكريم اعقدوا اليه افوض امري واستند  
واسيله اخلاص النية في التعلم والتعليم واحول وله قوة الا  
بالله العلي العظيم وان يعصمنا من الخطاء والزلل انه قريب  
بجيب وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله**  
بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء رحمة الله بها وبالحدثة ناسيا  
واقتران بالقران العزيز وعمال بقول صلى الله عليه وسلم  
كل امرئ يال لا يبداء بسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع اي  
قليل البركة وفي رواية: بالحد لله فهو اجدر وجمع بين الروايتين  
وجعلها شيئا واحدا هو فاتحة الكلام وكفي بالقران العظيم  
اماما وقدم البسملة عالا بالكتاب والجماع ولقوة حديثها  
وترك العاطف لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية في الايتيا  
ومن اراد المزيد من هذا فعليه بشرح البسملة ليختار المعاد  
المحقق فريد غصن ووجيد درهم اي بكر الشنوان عفي الله  
عنه ولطف به يظفر بما يريد **قوله** واشهد اني اعلم  
واذ عن فلا يفي العالم من غير اذعان كما هو شان كثير من اهل  
الكتاب الذين كانوا على منه صلى الله عليه وسلم واتى بها تاسيا  
بالنبي صلى الله عليه وسلم في فعاله في خطبه ومكاتباته ولحق  
كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كاليد الجذع اي القليلة  
البركة رواه الترمذي وحسنه وقال النووي في دقايقه  
انه صحيح والجملة خبرية وحصول الشهادة بهما من التكلم انشا





من حيث انه اوجده بنطقه بهامع الاذعان لمذلولها والله  
مرفوع على البدلية من محله لانه لا مع اسمها رفع بالابتداء  
ويجوز نصبه على الاستثناء الاعلى البدل من اسمها لان لا انما تغل  
في نكرة منفية وتلفظ الله معرفة مثبتة ووحده منصوب على  
احالية بتاويل منفرد ولا شريك له في شئ من ملكه وادائه  
وصفائه فائدة قال الترمذي في لاله الا الله اسرار  
منها ان جميع حروفها جوفية وليس منها حرف شفهي اشارة  
الي ان الايتان بها من خالص الجوف وهو القلب ويدل لذلك  
قوله صلى الله عليه وسلم اسعد الناس بشفا عتي يوم القيامة  
من قال لا اله الا الله خالصا خالصا من قلبه ومنها انه  
ليس فيها حرف معجم اشارة الي التجرد من كل معبود سواه ويدل  
لذلك قوله صلى الله عليه وسلم انا في جبريل فيسرى ان من مات  
من امتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان زنا وان سرق  
قال وان زنا وان سرق ومنها انها اثنا عشر حرفا كاشهورة  
السنة منها اربعة حرم وهي الحلاله حرف فرد وثلاثة سرد  
وهي افضل كلما تما كما ان الاشهر الحرم افضل الشهور السنة  
فمن قالها خالصا كبرت عنه ذنوب سنة كما روي عن بعض  
ومنها ان الليل والنهار اربعة وعشرون ساعة وهي ومحمد  
رسول الله اربعة وعشرون حرفا كل حرف منها يكفر ذنوب  
ساعة انتهى ذكره شيخنا الشوازي **قوله** وبعد اي بعد ما  
تقدم من البسملة والمحمدية والشهادة والصلاة والسلام على

رسول

رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي كلمة يوتق بها الانتقال من  
اسلوب الي اخر اي غرض الي غرض واصلا اما بعد بدليل  
لزوم الفاء في حيزها غالبا فان لزومها انما هو لتضمن امسا  
معنى الشرط ثم حذف اما تخفيفا وايضا عنها الواو  
والعامل فيها اما عندس لينايتها عن الفعل والفعل نفسه عند  
غير **قوله** فيقول الفقير اي المغنر في ذاته لبحر وضعفه  
اخفا من قوله تعالى يا ايها الناس اتقوا الله الى الله **قوله**  
عبد الله الاضافة فيه للتشريف واصل العبودية التذلل  
والخضوع والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل ولا يستغنى  
الامن له غاية الافصال **قوله** الششوري نسبة لغرية  
من قري المنوفية بالدير المصربة سكن جده الشيخ علي العجتي  
بقرية بالقرب منها يقال لها شوشاي وادرجه الله تعالى  
سنة خمس او ست وثلاثين وتسعمائة وتوفي في ايام ذي الحجة  
سنة تسع وتسعين وتسعمائة ودفن بترية المجاورين بالصحر  
رحمه الله رحمة واسعة ونفعنا والمسلمين بعلمه امين **قوله** قد  
سالني قدس التحقيق **قوله** ولدي عبد الوهاب قال في حال  
الفكر في مصطلح اهل الارث وكان شابا نشأ في عبادة الله تعالى  
مواظبا على الاشتغال بالعلم الشريف فلما برأ صلوحه وقطر  
العلماء واصلاح له وقصدته الطلبة للاستفادة منه واخذ  
عند اناه هاذم اللذات ومفرق الجماعات فتوفي رحمه الله تعالى  
ليلة الاثنين خامس شهر ربيع الثاني سنة ست وتسعين و

بكر الشين الاوى وفتح الثانية اوتفتح  
الاوى وهم الثانية نسبة الي الغرية المشهورة  
بترية



وله من العرجوست وعشرون سنة رحمه الله والمسلمين  
ورزقني الصبر الحسن على فراقه ونعمني ببركاته وغفر  
للمسلمين اجمعين آمن انتهى بحروفه **قوله** وفقه الله للضوا  
جملة دعائية والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وقال  
امام الحرم خلق القدرة وقيل درك الاسباب ومعرفة الصواب  
وقيل الوقوع في الخير من غير استعداد له وضده الخذلان فهو  
على الاول خلق قدرة العصية فالموفق في شيء لا يمكن ان يعصي  
فيه اذ لا قدرة له على العصية والعصية هي التوفيق فان عمت  
كانت توفيقا عاما وان خصت كانت توفيقا خاصا ولما كان  
التوفيق عزيزا لم يذكر في القرآن الا في هود وليس منه ان اردنا  
الا احسانا وتوفيقا يوفق الله بيتهما لانه من مادة ه  
الوفاق ضد الخلاف قال الفاضل والمختص بالمتعلم من  
التوفيق اربعة اشياء شدة العناية ومعلم ذو نصيحة وذو  
الفرجة واستواء الطبيعة اي خلوقها من الميل لغير ما  
يلغي اليها وان تسمى وتشكف بخلاف ذلك انتهى الصواب  
هو الامر الثابت الذي لا يتوسع انكاره **قوله** ان اشرح  
اي اوضح وابين اذ من وظيفة الشارح الافصاح بالعاب  
واظهار الضمير وتقييد المطلق واطلاق المفيد وتوضيح  
العبارة والدليل والتصور والتفصيل **قوله** المنظومة  
ما خوزة من النظم وهو في اللغة جمع شغل على الكلام  
المنظومة شعرا فهو في الاصطلاح الكلام المتقفي الموزون

قوله

**قوله** الرحبية نسبة الى مؤلفها اي عبد الله محمد بن علي  
ابن الحسن الوجي المعروف بابن المنقذ وهذه الارحوة  
من احسن وانفع كتاب صنف في هذا الفن حتى ان اكثرها  
لا يكاد يخفى الا على اعشى البصيرة وهذا مما يدل على بركة  
مؤلفها واخلاصه رحمه الله رحمه واسعة ونفعنا بعلمه  
آمين **قوله** سا كما من الاختصار احسن المسالك قال شيخ  
الاسلام ابو يحيى زكريا الانصاري رحمه الله تعالى الاختصار  
اقلال اللفظ مع توسع المعنى او الاقلال بلا اخلال او  
اقلال المياني وابقاء المعاني او رد الكثير الى القليل في  
القليل معني الكثير وقيل غير ذلك انتهى والمسالك جمع مسلك  
وهو طريق السلوك **قوله** وعلمه عمل الطبيب المحيى  
اعترض هذا يقول الاطباء المجد لا يطيب محبوبه والعاشق  
لا يطيب معشوقه والوالد لا يطيب ولده واجيب بانده با  
في النصح فجعل هذا الشرح لطيفة العلم كما يجعل الطبيب  
الحاذق الادوية النافعة لمحبوبه انتهى شرح الفوائد **قوله**  
وتعرضت فيه للخلاف بين الائمة اي حسبما اطع عليه  
وكذا قوله وبينت فيه ما اجعت عليه الائمة تنبيه  
المراد بالائمة ائمة المذاهب الاربعة كما سيظهر في كلامه  
وبالائمة حيث اطالفت ائمة الاجابة وهم المؤمنون لائمة  
الدعوة وهم الكفار واجماع الائمة هو اتفاق مجتهديها  
بعد وفاة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على اي امر كان اي سوا

اي كعمل فهو من الشئ البليغ  
بحدوث الادة والمراد انني بالفت  
في النصح لطيف العلم

لخ





كان اثباتا وتغيا دينيا اود نيوبا عقليا اولغويا فاسيلة  
قال ابن عباس خلق الله تعالى آفة ستمائة في البحر واربعائة  
في البر انتهى **قوله** وسميته الفوايدي جمع فائدة وهي كل  
ما نفع ديني اود دنوي ويقال ايضا ما يكون الشيء احسن  
حال منه بغير تنبيه قال الشهاب بن حجر التحقيق  
ان اسما الكلب من جنز علم الجنس لا اسمه وان اسما العاوم  
من جنز علم الشخص انتهى **قوله** وان يعصمني وقارته من  
الشيطان الرجيم الشيطان اسم لكل متمر من شطن اذا  
بعد او شاط اذا احترق والرجيم المطرود وقيل المرجوم ويأتي  
وفي الاول بمعنى فاعل لانه يرحم بالوسوسة والمعنى ان  
يمنعني من كل متمر دعوات مطرود **قوله** انه جواد بتخفيف  
الواو اي كثير الجود اي العطا قال في الصحاح الجواد بالفتح  
هو المطر الغزير تقول جاد المطر جودا فهو جواد ثم قال  
وجاد الرجل جودا بالضم فهو جواد وقوم جود مثل قذال  
وقذل وانما سكنت الواو لكونها حرف علة واجراد واجاود  
واجودا وكذلك امراة جودا ونسوة جودا انتهى وبه يعلم  
ان جواد يطابق على الذكر والانثى ثم اطلاق الجواد على  
الله سبحانه وتعالى رواه الترمذي والبيهقي ونلفظ الاول  
حكاية عن الله سبحانه وذلك اني تعلي جواد ما جدر انيته  
**قوله** كوبر هو من الاسماء المشتركة فيقال على الله كوبرم  
ولا يقال نجي اما لعدم الورد او لاشعار بجواز الشح

انتهى

انتهى شرح الفواعل **قوله** وهذا وان الشروع يقتضي  
سبق الخطبة على التاليف **قوله** واولي منه اولف اي  
لانه انسب بالمقام واولي بتادية المرام وليفيد تليس  
الفعل كله بيسم الله تنبيه يحتمل ان لا تكون البسملة  
من كلام الناظم فيكون ابتداوه بالحد ابتدا حقيقيا **قوله**  
اي نفتخ فليس المراد بالاستفخح الاستدعاء وهو الطلب  
كما قاله الكنايني بل المراد بالابتدا **قوله** بالفا الاطلاق اي  
لا بالالف التثنية **قوله** السوطي هذا قاسمي والاصل  
اسوطي وفي القاموس اسوط والنسبة اليها اسوطي **قوله**  
ويطابق على الراي والاعتقاد مجازا قال الشافعي محل كذا اي  
راي ذلك واعتقده **قوله** فقلت الفاي وجوبا ومثلها  
في ذلك اليابكباع اصله يبع تحركت الياء وانفتح ما قبلها  
فقلت الفاو هذه قاعدة تضيفيه **قوله** ايضا اي  
ما ذكرته من الالفاظ المذكورة المفسرها الرب قاله الشيخ  
عزالدين ايضا **قوله** اي الوصف شامل لثنا الله تعالى  
على نفسه خلاق تفسر بعضهم الثنا باللسان ذكره الشيخ  
عمرة رحمه الله **قوله** اي علي انعامه لم يجعل ما موصولا  
اسما لانه يحتاج الى عايد تفعل به قال السعد ولان  
الحد على الانعام الذي هو من صفات فعل البارئ امكن  
في التعظيم من الحمد على الاثر انتهى فاصلة قوله تعالى  
احمد به تعناه هو مستحقة بحق الاصل فيحتمل انه تعنا



مدح نفسه كما قال عليه الصلاة والسلام في مناجاة اتتك كما  
اثبتت على نفسك وفي الحديث الصحيح لا احد احب اليه المدح من  
الله ولذلك مدح نفسه ويحتمل ان يكون تعليمها للعباد كيف  
يحدونه انتهى شرح الاسلام **قوله** ايها المصور العباد الى اخر  
قد يقال العباد قاصرون قطعاً فكان الظاهر ان يقال لقصور  
بدون ايها الما لان يقال المراد قصور العباد عن الاحاطة بما  
وهو ممكن او يقال معناه ما وقع في الوهم للقصور عن الاحاطة  
تفصيلاً وهذا صادق مع تعدد الاحاطة كما هو الواقع انتهى ان قام  
**قوله** والقلب معلوم قال القزويني في عجائب المخلوقات القلب  
جسم صنوبري الشكل لحمي الجوهر له جوف يحكي الدم والروح  
الحيواني تنشأ منه وتنصب في الشرايين الي سائر البدن قوي اللحم  
ليلا يتاثر من الموديات اعلاه غليظ منه منبت الشرايين  
واسفله مستدق ليعبر عن عظام محله له غلاف يسمى الشفاف  
خالق لوقايته لانه منبع الروح الحيواني وضع في وسط البدن في  
موضع حصين مثل تنوير من عظام الصدر والظهر والاصلا جعل  
هذا الحصن متجانساً عنه ليقيد لوقاية من غير ماسه يتصل  
به من الجانب الايمن عرق عظيم خرج من حذب الكبد داخل في تجويف  
القلب ليملا به دما من الكبد يغذي منه القلب والباقي يسري في  
الشرايين جميع البدن لينغذي به البدن خلق فيه شعبة دقيقة  
متصلة بغشائه الذي عليه منشاؤها من الدماغ لتودي اليه  
الاحساس بالوذي وانما كان منشاؤها من الدماغ لغايتين

احداها

لها احداها الاحساس بالوذي بواسطة الغشا والآخر ان القلب  
معدن القوة الحيوانية فمذه القوة تنقل بالافعال النفسانية  
كالغضب والخوف والسرور والحزن فمذه افعال اسبابها امور خارجة  
عن البدن والحواس تدركها وتودها الي النفس فيحصل اثارها  
الي القلب فتسفل بالانفعال التي تتبع فوجب ان يكون من  
الدماغ والقلب اتصال فحبل الشعبة الواصلة من الدماغ منشئة  
في جميع جره القلب لتتم القوايد التي ذكرتها وان الله الموفق انتهى  
وذكر الامام البوني في شمس المعارف الوسطى ان له ثلاث تجويفات  
احداها في اعلاه في اعلاها منه وهو نور يسطع وهو محل السلام  
وهو ايضا محل القوة الناطقة في الانسان والقوة المدبرة لعان  
الارادة المنبعثة من النفس والثانية في وسط القلب وهو  
محل الفكر والتذكر وهو نور ساطع وهو محل السكينة وهو محل  
لخيال فيما يليق به الروح والثالثة في اخره وهي ارقه والطفه  
ويعبر عنها بالفواد وهي محل الايمان والعقل والنور والتصرف  
والاسرار وميزان العقل ولطائف الحكم وهو محل الحب وهو محل الجنا  
الطبيعية من الحرارة اللطيفة ولهذا الفواد عين نورانية بها  
تدرك حقائق المدكوتيات واسرار العلويات الجبروتيات  
وموازن الحقايق وهي محل الانوار الوهبية واسرار العلوية  
وتلك البصيرة التي يبصر بها الشئ قال الله تعالى فانها لا تعي  
الابصار ولكن تعي القلوب التي في الصدور انتهى **قوله** والعبي  
مقصود اي ممنوع من ظهور الحركات وقوله يكتب بالياء اي لان





الفه متقبلة عنها **قول** البصر الظاهر في الخرم بالغة الى اخره قال  
التشايخ رحمه الله تعالى البصر قوة في العين تدرك بها المحسوسات  
والبصيرة قوة في القلب يدرك بها المعقولات انتهى **فائدة**  
البصر عند الحكماء قوة او دعها الله في العصبيتين المجوفتين ه  
الخارجيتين من مقدم الدماغ ثم تنعطف العصبية التي من الجهة  
اليمنى الى الجهة اليسرى والتي من اليسرى الى اليمنى حتى يتلاقيا  
ثم تأخذ التي من جهة اليمنى يمينا والتي من جهة اليسرى يسارا حتى  
تتصل كل واحدة الى عين يدرك بتلك القوة الالوان وغيره هاه  
واما عند اهل السنة فادراك ما ذكر بمشبهة الله تعالى بمعنى  
ان الله يخلق ادراك ما ذكر في النفس عند استعمال تلك القوة  
ذكرة شيخنا العلامة خاتمة المحققين نور الدين علي الزياوي ه  
نفعنا الله به آمين **قول** من صلى علي في كتاب الى اخره اي من كتب  
اسمي كما في بعض الطرق وظاهره ولو باجره وبه صرح ابو عبد الله  
ابن الرضا عن مالك بن النضر وقد استدلل في الشفا بهذا الحديث علي  
وضع الصلاة علي النبي صلى الله عليه وسلم في الخطب والمراسلات قال  
واول من فعل ذلك ابو بكر الصديق رضي الله عنه تغيب ليس  
المراد من استغفار الملائكة خصوص هذه المادة بل هي او ما يرجع  
اليها الحديث فاذا صلى لم تنزل الملائكة فتصلي ما دام في صلاة اللهم  
صل عليه اللهم ارحمه **قول** وهو هنا مبني على الضم اي لحذف المضاف  
اليه وثبت ثبوت معناه فان ذكر المضاف اليه او نوي ثبوت لفظ  
او كنيثي نصب على الظرفية الا انه ينون في الحالة الاخيرة

ومثل

ومثل بعد فيما ذكر قبل وقد ارضت الكلام على ذلك في حاشيتي  
على شرح التحفة في علم الحساب **قول** والصلاة لغة الدعاء اي  
بخير قال الله تعالى وصل عليهم اي ادع لهم وسمي الدعاء صلاة لان  
قصد الداعي جميع المقاصد الحسنة بحمالة والمواهب السنينة الرفيعة  
اولا واخرا باطنا وظاهرا دنيا ودنيا بحسب اختلاف السائلين  
ففيه معنى الجمعية **قول** والصلاة المطلوبة من الله رحمة فالرحمة  
اعمر فقوله تعالى عليهم صلوات من ربهم ورحمة من عطف العالم على  
الخاص انتهى ابن قاسم قال السخاوي في القول الديرع وانما  
كانت الصلاة من الله رحمة لان الداعي انما يتبعه على الدعاء رحمة  
المدرعوله فقيل اللهم صل على محمد اي ارحم كما ارحم المصلي من يصلي عليه  
انتهى **قول** وقيل مغفرتة كذا في غيرها البيضاوي وغيره **قال**  
الاسنوي لان اطلاق الرحمة على الباري محال لانها رقة القلب بخلاف  
المغفرة انتهى قلت اطلاقها عليه سبحانه وتعالى انما هو باعتبار  
الغاية وهي التفضل دون المبدل وهو ما مر قال الامام الرازي اذا  
وصف الله بامر ولم يصح وصفه به يحل على غاية ذلك وملا بمثله  
وهذه قاعدة في كل مقام انتهى **فائدة** قال الحافظ السخاوي في  
القول الديرع في فضل الصلاة علي الحبيب الشنع ذكر ابو ذر ه  
فيما نسبته شيخنا اليه من غير عزوان الامر بالصلاة علي النبي صلى  
الله عليه وسلم كانت في السنة الثانية من الهجرة وقيل في ليلة الستر  
انتهى وقد بسطت الكلام على ذلك في حاشية التحفة **قول** خروجا  
من كراهة افراد احد هاهنا عن الاخر كذا قاله علماءنا ونقل بعضهم



عن مجالس الباقين وغيره وهو خاص بنبينا صلى الله عليه وسلم  
ويحتمل ان يعنى كل نبي ورسول وملك فان قلت قد ورد الافراد  
في حديث الحيات وهو قد علمنا كيف نسلم عليك فكيف نصلي عليك  
قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد قلت اجاب العلامة شمس  
الدين محمد الكنايني في شرحه على هذا الكتاب بان لا افراد لاداء  
تقديم في قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله انتهى **قوله** علي  
دينا الاسلام اتى به تكلمة البيت وهو معلوم ان النبي صلى الله عليه  
وسلم انما بعث بالاسلام كغيره من الانبياء قال الله تعالى ان الدين  
عند الله الاسلام وقال تعالى ومن يتبع غير الاسلام ديناً فالنبي  
منه وهو في الآخرة من الخاسرين وقال تعالى وابتعت ملة اباي  
ابراهيم واسحاق ويعقوب ما كان لنا ان نشرك بالله من شيء ومعلوم  
ان جميع الانبياء عليهم الصلاة والسلام بعثوا بالملة السما الخفية  
ولما ان علم ان دين الانبياء عليهم الصلاة والسلام الاسلام احتج  
الي بيان ذلك النبي فقال محمد انتهى ذكر العلامة نور الدين المناق  
في شرحه على هذا الكتاب **قوله** هو سماك المسلمين الضمير راجع الي  
الله تعالى عند الاكثرين وقيل الي ابراهيم وقال تعالى اليوم اكملت  
لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً **قوله** النبي  
انسان اي حتر وشار بعضهم الي اعتراض التعبير بالانسان حيث  
قال والنبي ذكر من بني آدم اوحى اليه بشرع وقولنا ذكر اولي من  
قولهم انسان للاجماع على عدم استنسا الانثى من بني آدم انتهى  
ولغايل ان يقول لان لم الاجماع المذكور وقد ذهب الاشعري

الي عدم اشتراط الذكورة في النبوة ووقع الاختلاف في نبوة  
اربع نسوة مريم واسية وسارة وهاجر وجنيد فقد يقال  
التعبير بالانسان اولى ليشمل من اختلف في نبوته من الاناث على  
القول بها على ان الانسان قد يفرق بين مذكرة ومؤنثة بالثا  
فيقال في اذكر انسان وفي المرأة انسانة وعلى هذا فالانسان  
مختص بالذكر وقيل في العرف غير ذلك ذكره شيخنا الشوازي  
في شرح السمالة **قوله** وقيل هما بمعنى واحد وهو معنى رسول اي لقول  
تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي فقد اثبت لها  
معنى الارسال فمن اوحى اليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه فليس  
بنبي ولا رسول على هذا وقد يطلق الرسول على اعم مما ذكر قال  
المؤوي في شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله تعالى  
من الادميين والملائكة قال الله تعالى الله يصطفى من الملائكة  
رسالا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا يكون بينهما  
عموم من وجه **قوله** والنبي بالهتر والجمهري قال سيبويه  
ليس احد من العرب الا يقول نبيا بالهمز غير انهم تركوا الهمز في النبي  
كما تركوه في الذرية والبرية والخيانة الا اهل مكة فانهم همزوا  
هذه الاحرف ولا همزون في غيرها ونحو الفون العرب في ذلك  
قلت قرانا فع النبي مهور حيث وقع وكذا الانبياء والنبيون  
والنبوة لكن قالون قراني الاخراب للنبي ان اراد النبي ويوت  
النبي بتشديد الباء من غير همز وقرالبا قون بغير همز انتهى  
كناي رحمه الله ونسبه صلى الله عليه وسلم عن المهور بقوله لا تقولوا

منه



يا نبي الله بالخبر بل قولوا يا نبي الله اي بلا هم لانه قد يرد  
بمعنى الطريد فحسني صلى الله عليه وسلم في الابتداء سبق هذا  
المعنى الي بعض الاذهان فنهاهم عنه فلما قوي اسلامهم  
وتواترت به الفراء نسخ النبي لوزا والسببه **قوله** بخير يجوز  
في اليا الموحدة الكسر والفتح **قوله** من النبوة وهي بفتح النون  
وسكون الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة كذا في شرح التوضيح  
**قوله** والدين ما شرعه الله من الاحكام اي بعبته لعباده  
وهو علوم الشرع من تفسير وحديث وفقه ويقال ايضا وضع  
الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الي ما هو خير لهم  
بالذات واما امور فقال الامام النووي الصحة بالعقد  
والصدق بالقصد والوفاء بالعهد واجتناب الحرام  
الصحة بالعقد فالاعتقاد الصحيح السالم من التشبيه والقطيل  
والتجسيم في صفات الله تعالى واما الصدق بالقصد  
فالعبادات بالنية والعمل بالاخلاص واما الوفاء بالعهد  
فاداء الفرائض المحس في اوقاتها واما اجتناب الحرام فاجتناب  
محارم الله عز وجل قال تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه  
وما نهاكم عنه فانتهوا انتهى **قوله** والايان هو التصديق  
بما جاء من عند الله والاقرار به اي تصديق النبي صلى الله  
عليه وسلم بالقلب بما جاء من عند الله وعلمه بحبيبه به ضرورة  
كالوحيد والنبوة والبعث وفرض الصلوات الخمس والزكاة  
والصوم والحج تفصيلا فيما علم تفصيلا واجمالا فيما علم

اجمالا

اجمالا وذلك كما علم ان اهل بيعة العقبة من الانصار ومن اسلم  
باسلامهم من اهل المدينة قبل قدوم مصعب بن عمير عليهم  
والاقرار به والمراد به الايتان بكلمتي الشهادة الا ان ه  
التصديق ركن لا يحتمل السقوط والاقرار قد يحتمله كما في  
حالة الاكراه وما ذكره من ان الايمان هو التصديق والاقرار  
هو مذهب بعض العلماء ومنهم كثير من المحققين كما قال في  
شرح المقاصد قال وهو عن ابي حنيفة وعليه قال لا قرار  
شطر الايمان ومذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري واتباعه  
واليه ذهب جمهور المحققين ان الايمان هو التصديق بالقلب  
بما جاء من عند الله وعليه فلا قرار بشرط اجراء الاحكام  
الدنيا كالصلاة عليه وغسله والدفن في صحبة تعالين  
والتوارث والمطالبة بالزكاة ونحو ذلك فمن اخل به مع القدرة  
عليه فهو كما فرخا في النار ولا تنفعه المعرفة القلبية من  
غير اذعان وقبول فان من الكفار من كان يعرف الحق يقينا  
وكان انكاره عنادا واستكبارا كما قال تعالى ومجدوا بها  
واستيقنوا انفسهم ظلما وعلوا لله والدليل على خروج  
النلفظ بكلمتي الشهادة عن الايمان قوله تعالى اولئك  
كتب في قلوبهم الايمان وقوله لما يدخل الايمان في قلوبكم  
وقوله صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي علي دينك حيث  
نسب فيها وفي تطايرها الغير المحصورة الايمان الي القلب  
فدل ذلك على انه فعل القلب وهو التصديق والعمل خارج

المحكى  
من  
وخلف

تطايرها





عنه لمجيبه مترونا بالامان معطوفاً عليه في غير موضع من الكتاب  
كقوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فان الجزاء لا  
يعطى علي كل فلا يقال تجا القوم وافرادهم ولا حكم العشرة  
وافرادهم ولا عندي العشرة واحادها قال في شرح المقاصد  
ولا يخفى ان الاقرار لهذا الغرض لا بد ان يكون علي وجه الاحكام  
ولاظهار علي الامام وغيره من اهل الاسلام بخلاف ما لو كان  
لا تمام الايمان فانه يكفي مجرد التكلم به وان لم يظهر علي غيره  
وانما كان الاقرار شرطاً لاجراء احكام الدنيا لان التصديق  
امر باطني لا يدل من علامته وهي الاقرار من القادر الذي جعله  
الشارع علامته لنا علي التصديق اخفي عنا حتي يكون المنافق  
مومناً فيما بيننا كما فرأه الله تعالى قال تعالى ان المنافقين  
في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيراً وحيث قالت  
بوجوب النطق بالشهادتين علي وجه الشطرية او الشرطية  
للايمان والاسلام فهل يجب تكرار النطق بهما او يجزي في العمر  
مرة فيه خلاف هكذا نقل الزركشي في كتابه ما لا يسع المكلف  
جهله ثم قال والمشهور في وجوبهما مرة واحدة عند البلوغ  
لتحقيق الاسلام وبها ترتبط الاحكام الشرعية في الدنيا وحي  
وعدماً وجميع المكلف واما سعادة الآخرة فتوقفة علي النطق  
بهما مرة وتبين بالاعتقاد الصحيح الجازم بالقلب وبحسب قوة  
هذا الاعتقاد وضعفه يكون ترتيب حقوقهما وانفكاكهما  
عنهما انتهى ذكر جميع ذلك شيخنا المحقق ابو بكر الشنقاني في شرحه

علي السئلة **قوله** وهما وان اختلفا مفهوما فما صدقهما واحد  
قال السعدا الثقات راى في شرح عقايد النسفي ويوبين يعين  
القول بالاتحاد قوله تعالى فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين  
فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين قال وطاهر كالم المشايخ  
انهم ارادوا عدم تغايرهما بمعنى انه لا ينفك احد هما عن الاخر  
لا الاتحاد في المفهوم لما ذكره في الكفاية ان الايمان هو تصديق  
الله فيما اخبر به عن اوامر ونواهيته والاسلام هو الخضوع به  
والانقياد لاهوته ولا يتحقق الا بقبول الامر والنهي والاعمال  
لا ينفك عن الاسلام حكماً فالاعتقاد ان فان قيل قوله تعالى  
قالنا الاعراب امنا الآية صريح في تحقق الاسلام بدون الايمان  
قلت المراد ان الاسلام العتبر في الشرع لا يوجد بدون الايمان  
وهو في الآية بمعنى الانقياد الظاهر من غير انقياد الباطن قال  
فان قيل قوله عليه الصلاة والسلام ان تشهد  
ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وتقيم الصلاة  
الحديث دليل علي ان الاسلام هو الاعمال لا التصديق القلبي  
قلت المراد ان ثمرات الاسلام وعلاماته ذلك كما قال  
عليه الصلاة والسلام لقوم وقد وعدوا عليه ان درون  
ما الايمان بالله وحده فقالوا الله ورسوله اعلم قال شهاد  
ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله واقام الصلاة الحديث  
وكما قال الايمان بضع وتسعون شعبة اعلاها قوله  
لا اله الا الله وادناها اماطة الاذي عن الطرفين انتهى

يمان





كلامه رحمه الله تعالى ملخصا واما الاحسان فهو ان تعبد  
 الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراك ومعنى هذا امر اقية  
 الله تعالى في العبادة الشاملة للايمان والاسلام كي تقع على  
 وجه الكمال من الاخلاص وغيره فهو كمال بالنسبة للايمان  
 والاسلام ومن ثم جرت العادة بتأخر الكلام عليه عنهما  
 ذكر ذلك شيخنا خاتمة المحققين ابو بكر الشنوارني في شرحه  
 علي البسملة **تنبيه** صدق ينفع الدال وضم الفاعل كانه  
 مركبة تركيبا مزجيا من ما وصدق الفعل الماضي من فوعة  
 بضم اخرها علي الابدان مضافة الي ما بعدها وخبرها واحد  
 والمعنى فما صدق عليه الاسلام والايمان واحدينه علي ذلك  
 ابن عبد الحق في حاشيته علي شرح المنهاج للجلال المحلي عند  
 قوله اذا صدق الطهور والمطلوب واحد انتهى **قوله** بدل  
 من بني اي لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب  
 العوامل واعربت المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا لقوله تعالى  
 الي صراط العزيز الحميد في قراءة البحر نص علي ذلك ابن مالك واما  
 نعت النكرة اذا تقدم عليها فانه يعرب حالا وتعرّب في  
 مبتدأ لقول الشاعر **لمية موحش اطلال** يالوج كانه خلال  
 اصل لمية طلل موحش والطلل ما شخص من آثار الديار **قوله**  
 ويجوز رفعه الي اخره يجوز نصبه مفعولا بفعل محذوفه  
 وهذا يصريح بجواز قطع البدل وقد ذكر في التوضيح في باب  
 العلم **قوله** وهي الفاسم كذا بلعها بعض الصوفية الي هذا

العدد والمراد حينئذ ما يشمل الاوصاف فاذا استنزل من  
 كل وصف من اوصافه المختصة به او الغالبة عليه والمشاركة  
 بينه وبين الابدان بلغت ذلك العدد بزيادة ومنهم من بلغها  
 تسعة وتسعين اسما موافقة لاسمايه الحسن الواردة في  
 الحديث وقال ابن رحيمة اذا حصى عننا من الكتب المنقذة  
 والفران والسنة بلغت ثلثمائة وقد حصلها جماعة كالقاضي  
 وابن العربي وابن سيدي الناس الي اربع مائة **تنبيه** ينبغي  
 تحري التسمية باسم من اسمائه صلي الله عليه وسلم لخبر  
 ابي نعيم قال الله وعزتي وجلالي لا عذبت احدا يسمي  
 باسمك في النار وورد في الحديث علي نفسي ان لا يدخل  
 النار من اسمه احد ولا محمد وذكر صاحب المدخل عن الحسن  
 البصري ان الله تعالى ليوقف العبد بين يديه اسمه احد  
 او محمد فيقول عبيدي اما استحييتني وانت تفصيتني  
 واسمك اسم حبيبي فينكس العبد راسه حيا ويقول اللهم  
 اني قد فعالت فيقول الله عز وجل يا جبريل خذ بيد عبدك  
 وادخله الجنة فاني استحييتني ان اعذب بال نار من اسم  
 حبيبي وروي اليه علي ما من مائدة وضعت فحضره  
 عليها من اسمه احد واتخذ الاقدس الله ذلك المنزل في  
 كل يوم مرتين انتهى شرح الشامل لابن حجر بزيادة ونقل  
 الامام البيهقي في شمس المعارف الوسطى عن بعضهم انه من كتب  
 محمد رسول الله احمد رسول الله حسا وثلاثين مرة بعد صلاة





صلاة الحجفة وحمله معه زرقة الله قوة علي الطاعة ومعونة  
علي البركة وكفاه هزات الشياطين انتهى وقد اطلب في الكلام  
علي ذلك واي فيه بالعجب العجيب وروي ابو نعيم انه صلى الله  
عليه وسلم سمي بهذا الاسم اعني بمحمد قبل الخلق بالفي عام وورد  
عن كعب ان اسمه محم مكتوب علي ساق العرش وفي السموات  
السبع وفي قصور الجنة وغزفها وعلي نحو الحور وقصيب  
اجام الجنة وورق طوي وسدره المنتهي وعلي اطراف الحجب  
وبيني اعين الملايكة قيل ووجد مكتوبا علي ورد بالهند  
ووجد ايضا مكتوبا علي جنب سمكة واذن اخري انتهى شرح  
التمايل لابن حجر رحمه الله تعالى **تنبيه** هل سمي بهذا  
الاسم احد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم قال شيخ الاسلام  
في شرحه علي الخفة القدسية اختصار الرحبية نعم سمي  
به قبله جماعة غايهم فيما قيل اربعة عشر بخلاف احد فانه  
لم يسم به احد قبله فيما اعلم انتهى **قوله** وهم مؤمنوا بني هاشم  
وبني المطلب لما روي مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم ان الصدقة  
لا تحل للمجد وال محمد وال الذين حرمت عليهم الصدقة الواجبة  
من افاربه هم بنو هاشم وبنو المطلب دون من سواهم كبني  
نوفل وعبد شمس **تنبيه** مثل بني هاشم وبني المطلب بناتهما  
علي التعليل الثاني في مثل ذلك **قوله** وقيل جميع الائمة انتقا  
الازهري وغيره من المحققين والمراد ائمة الاجابة لا ائمة  
الدعوة **قوله** وقبل عترته العترة بكر العين المماله بعد

تأمتنا ساكنة فضل الانسان قال الازهري وروي ثعلب  
عن ابن الاعراب ان العترة ولد الرجل وذريته وعقبه من  
صلبه ولا تصرفا لغيره من العترة غير ذلك واما العترة  
بفتح العين وسكون المثناة فهي المكروه قاله في المصباح **قوله**  
وقيل نسلمهم اي ابد **قوله** وقيل غير ذلك منه ان الصلي الله  
عليه وسلم كل تقي اي في مقام الرعا واختار النووي لحدوث  
ورده فيه لكنه ضعيف ولفظه ال محمد كل تقي **قوله** اي  
تبعاً فيه اشارة الي ان الصلاة تجوز علي غير الانبياء تبعاً  
للانبياء وكذا الملايكة بلا كراهة وبها استقلال لا لانها  
حينئذ شعار اهل البدع اي تودي الي الاهتمام بالرافضة  
وقال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر  
فلا يقصن موافق الهمم وجملة القول فيه ان لفظ الصلاة  
في لسان السلف مخصوص بالانبياء فالذي يفرده غيرهم فلا  
يقال ابوبكر وعلي صلى الله عليهم وان صح المعنى كما ان قوله  
عز وجل مخصوص بالله تعالى فلا يقال محمد عز وجل وان كان  
عزير اجليلا ويستثنى من غير الانبياء لقمان ومريم علي الاشهر  
من انهما غير تبين ففي الاذكار للنزوي لا يكره افراد  
الصلاة والسلام عليهم لانهما يرتفعان عن حال من يقال  
فيه رضي الله عنه لما في القران مما يرتفعان وما تفرعن من  
كون الصلاة علي غير الانبياء تجوز تبعاً للانبياء بلا كراهة  
وبها استقلال لا لانها استثنى هو بالانسية لغير النبي

تبع  
المكروه





والملاك اما النبي والملاك فحسن منهما الصلاة على غيرهما  
مطلقا اذ هي من ختمها فلهما الا نعام بها على غيرهما وقد صح  
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ال ابي اوتي ومثل الصلاة  
في الاستجاب وغيره السلام الا اذا كان خطايا او جوابيا  
فان ابتداه سنة وورده واجب وما يقع منه غيبة في الرسالة  
منزل منزلة ما يقع خطابا وحين الرضي والترحم على غير  
الانبياء من الاخبار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من ان  
الرضي مختص بالانبياء بالصحابة والترحم بغيرهم ضعيف  
انتهى شرح البهجة الكبير مع زيادة **قوله** وهو من اجتمع  
المراد الاجتماع المتعارف تخرج من رايهم النبي صلى الله عليه  
وسلم حين كشف له عنهم ليلة الاسرا وغيرها من رايهم في  
غير عالم الشهادة كالنوم ومن اجتمع بهم من الانبياء لان  
مقامهم اجل من مرتبة الصحة وكذا من اجتمع بهم في الارض  
كعيسى والحضران صح ذلك لان هذا الاجتماع ليس من ه  
الاجتماع المعروف بل هو من خوارق العادات انتهى ذكره  
العلامة خاتمة المحققين شهاب الدين احمد بن قاسم العباد  
رحمه الله تعالى **فان** دة التابعي من اجتمع بالصحابي  
واخذ عنه واطال اجتماعه به على قول نظرا للعرق والفرق  
بينه وبين الصحابي ان الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه  
وسلم يؤثر من النور القلبي ضعاف ما يؤثر الاجتماع  
بالصحابي وغيره من الاخبار فالاعرابي اجلف مجرد ما

يجمع

يجمع بالمصطفى ينطق بالحكمة بركة طلعه صلى الله عليه  
وسلم ذكره شيخنا الشنواني في حواشيه **قوله** ومات  
على ذلك اسقطه بعضهم من التعريف قال شيخ الاسلام في  
شرح التفتيح واعترض عليه بصدقه على من مات مرتداه  
كعبد الله بن خطلم مع انه لا يسمى صحابيا واجيب بانه  
كان يسماه قبل الردة وذلك كاف في صحة التعريف ومن  
زاد فيه ومات مسلما اراد تعريف من يسمي صحابيا بعد موته  
انتهى **قوله** وقيل من طال لصحبه الي اخره هو الراجح  
عند الاصوليين نقله النووي في تحرير التنبيه وبين  
الاول والصحيب عموم وخصوص من وجه لا جتماعهما في مثل  
علي رضي الله عنه واقترانها في مثل انا في وسلمان  
الفارسي رضي الله عنهما **قوله** وتسال الله لنا الاعانة  
اي المعونة وهي الزيادة في القوة بما يسهل الوصول الي  
المطلوب **تنبيه** ينبغي ان يحال كلام المصنف على العموم  
في قوله لنا لانه يستجاب للطالح ببركة الصالح ولان الملائكة  
تؤمن على الراعي لغيره وقد ارشد سبحانه وتعالى الي ذلك  
بقوله اهدنا الصراط المستقيم ولانه تعالى اثني على من  
يدعوا لغيره في قوله تعالى والذين جاؤا من بعدهم يقولون  
ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان واعلم  
انه كان ينبغي للمصنف ان يقول واسال الله لنا الاعانة  
وكذا اول الخطبة لما في النون من التظيم انتهى كتابي **قوله**

بكرة



وقيل غير ذلك منه انه يقال على الكتاب المغنذي به الذي  
 هو حجة ويطلق على اللوح المحفوظ قال تعالى وكل شي احصينا  
 في امام مبين يعني اللوح المحفوظ وقد يراد به صحايفه  
 الاعمال انتهى شرح شروط الامامة للشيخ الرمي رحمه الله  
 تعالى **قوله** بالجافية هي بالجيم المعجمة بعدها يا مخففة  
 قريبة من قري الشام **قوله** وقال مسروق سمي بذلك لانه  
 سرق في صغره كذا نقله العلامة شمس الدين محمد الشيرازي  
 المالكي في شرحه الكبير على هذا الكتاب **قوله** وهي عدد  
 اصول المسائل اي المنفوق عليها وهي اثنان وثلاثة واربع  
 وستة وثمانية واثنا عشر واربعه وعشرون **قوله** وعدد  
 من يرث بالفرض واحد اي من لجهة التي سمي بها وهو الزوج  
 والمحدثان والام وولداها وعدد التواخ ايضا عند بعضهم  
**قوله** وهي عدد اسباب الارث وهي القرابة والنكاح والولاية  
 وبيت المال **قوله** والاصول التي لا تقول هي الاثنان والثلاثة  
 والاربعية والثمانية وعدد من يرث ويورث ومن لا يرث ولا  
 يورث ومن يورث ولا يرث وعكسه **قوله** وقل هبادير وذلك  
 لان الاصطلاح اجازي في عدد الاحرف بالجمل الصغير  
 ان الها خمسة والبا اثنتان والالف بواحد والداد باربعة  
 والباء الثانية باثنتان والزاي بسبعة فحالة ذلك احد  
 وعشرون **قوله** وعدد شروط الارث وهي تحقق موت  
 المورث وتحقيق حياة الوارث والعلم بالجهة المفضية

للارث

للارث **قوله** وعدد الفروض التي تقول هي الستة والاثنان  
 والاربعه والعشرون وان سبت ثلث السنة وضعفت  
 وضعفت ضعفا او الاربعه والعشرون وضعفتا ونصف  
 نصفها او الاثنا عشر ونصفها وضعفتا والمعنى من العبارة  
 واحد وعدد الورثة باعتبار الارث بالفرض وبالنعيب  
 او بهما وعدد اشياخر وايضا الزاي حرف مجمع من اعلاء  
 بواحدة واليا من اسفلها باثنتين والداد مملنة في تشبه  
 الذكر والاثني والخنثى ولفظ يزيد يرجع الى معنى الزيادة  
 والفرايض راجعة الى هذا المعنى **قوله** فاذا طرحت البيا  
 بقي ستة اذا طرحت الدال ايضا من هذه الستة بقي اثنان  
 وهي عدد كل من يرث كانه من الثالث والرابع واذا طرحت الاثنان  
 من الزاي بقي خمسة وهي عدد من يرث النصف واذا طرحت  
 الدال من هذه الخمسة بقي واحد وهو عدد من يرث الثلث **قوله**  
 وعدد المواضع اي المذكورة في المتن والشرح وهي الرق والفضل  
 والكفر والرودة والحرابة والدور الحكلي وسياتي بيانها **قوله**  
 وعدد اصول المسائل على الاربع هي السبعة المتقدمة بزيادة  
 ثمانية عشر وستة وثلاثين **قوله** وان قال جماعات  
 انه خطأ ويوجه بان قرايب جمع وجمع اذ لم يكن علما ولا  
 جاريا مجراه لا ينسب اليه بل الي واحد ولو لم ينظروا  
 لذلك واما ابن الهائم رحمه الله فنظر الى كونه جاريا  
 مجري العلم فالحق النب له بواحد قال السيد البحراني

الدال من





في شرح السراجية ولا يبعد ان يكون لفظ الفرائض في الاصطلاح  
 جاريا مجري الاعلام كالانصار فيقال في النسبة قرايضي  
 كما يقال انصاري وان كان قياسه في اصله ان يقال فرضي  
 انتهى **قوله** جمع فريضة بمعنى مفروضة قال شيخ الاسلام  
 وجمع فعيله بمعنى منقولة على فعال قليل انتهى **قوله**  
 فعلت على غيرها الضمير يرجع للسهام كما قال الشيخ عميرة  
 رحمه الله تعالى وغلبت بتقدير اثارها وكثرتنا **قوله**  
 وجعلت لقباً لهذا العالم وقد تسمى ايضا بالمواريث وانما  
 سمي هذا العالم بالفرائض اقتداء بقوله تعالى فريضة  
 من الله ولكثرة دوران الفرائض في كلامهم كقولهم فرض  
 الزوج كذا فرض البنت كذا او كونه يبحث فيه عن السهام  
 المقدر انتهى شيخ الاسلام **قوله** قال بعض العلماء يامر  
 بالمسئلة الا يعطي اي بالسؤال حيث قال ادعوني استجب  
 لكم فان الاجابة بتحقيقه اذا كانت مستوفية للشروط  
 الا انها قد تكون مالا وقد يجاب بخلاف ما طلب لما فيه  
 صلاحه او ليدخر له ذلك **تفسيره** اراد ببعض العلماء ابن  
 عيينة كما ذكره الكفاي رحمه الله تعالى **قوله** وهو حكم  
 الذهن الى اخره هذا معناه اصطلاحاً واما لغة فهو الادراك  
 قال في الوراق وشرحها لامام الكاملية رحمه الله العلم  
 معرفة المعلوم على ما هو عليه في الواقع كادراك الانسان  
 بانه حيوان ناطق والفرس بانه حيوان صاهل والحيوان

تفسير  
 في النسبة قرايضي  
 كما يقال انصاري  
 انتهى  
 وجمع فعيله  
 بمعنى منقولة  
 على فعال قليل  
 انتهى  
 قوله  
 فعلت على غيرها  
 الضمير يرجع  
 للسهام كما  
 قال الشيخ  
 عميرة  
 رحمه الله  
 تعالى وغلبت  
 بتقدير اثارها  
 وكثرتنا  
 قوله  
 وجعلت لقباً  
 لهذا العالم  
 وقد تسمى  
 ايضا بالمواريث  
 وانما سمي  
 هذا العالم  
 بالفرائض  
 اقتداء بقوله  
 تعالى فريضة  
 من الله  
 ولكثرة  
 دوران  
 الفرائض  
 في كلامهم  
 كقولهم  
 فرض  
 الزوج  
 كذا فرض  
 البنت  
 كذا او كونه  
 يبحث فيه  
 عن السهام  
 المقدر  
 انتهى  
 شيخ الاسلام  
 قوله  
 قال بعض  
 العلماء  
 يامر  
 بالمسئلة  
 الا يعطي  
 اي بالسؤال  
 حيث قال  
 ادعوني  
 استجب  
 لكم فان  
 الاجابة  
 بتحقيقه  
 اذا كانت  
 مستوفية  
 للشروط  
 الا انها  
 قد تكون  
 مالا وقد  
 يجاب  
 بخلاف  
 ما طلب  
 لما فيه  
 صلاحه  
 او ليدخر  
 له ذلك  
 تفسيره  
 اراد  
 ببعض  
 العلماء  
 ابن  
 عيينة  
 كما ذكره  
 الكفاي  
 رحمه  
 الله  
 تعالى  
 قوله  
 وهو حكم  
 الذهن  
 الى اخره  
 هذا  
 معناه  
 اصطلاحاً  
 واما لغة  
 فهو  
 الادراك  
 قال في  
 الوراق  
 وشرحها  
 لامام  
 الكاملية  
 رحمه  
 الله  
 العلم  
 معرفة  
 المعلوم  
 على ما  
 هو عليه  
 في الواقع  
 كادراك  
 الانسان  
 بانه  
 حيوان  
 ناطق  
 والفرس  
 بانه  
 حيوان  
 صاهل  
 والحيوان

بانه

بانه جسم نام متحرك بالارادة انتهى **قوله** وهو خلاف  
 الجهل هو تصور الشيء على خلاف ما هو عليه في الواقع كادراك  
 المعتزلة عدم رؤية الله تعالى في الآخرة مع انه تعالى  
 يرى في الآخرة من غير جهة كيف قيل والجهل قسماً مركب  
 وهو ما ذكره سمي مر كياً لانه من جزئين احدهما عدم العلم  
 والاخر اعتقاد غير مطابق الثاني البسيط وهو عدم العلم  
 بالشيء الذي شأنه ان يعلم وسمي بسيطاً لانه تركيب فيه  
 وانما هو شي واحد انتهى **قوله** والالف واللام فيه للاشتقاق  
 فدخل معرفة الله تعالى وغيرها مما لا بد من تقديمه  
 ولهذا لم يدخل من الدالة على التبويض فاستغده انتهى  
 كفاي رحمه الله تعالى **قوله** او العهد الشرعي اعترض هذا  
 بعض المتحققين بان العهد اما ذهني واما حضوري ولما  
 يرد في كلامهم انقسام العهد الى شرعي عكس ما يفيد كلام  
 اثاره **قوله** فالعلم مخير ماسعي فيه اي العلم النافع  
 بخلاف العلم الضار كالسحر والشعوذة فان تعلمه حرام كما  
 قاله الامام **قوله** ومن اولى الى اخره قد مر من الاشارة الى  
 ان اولى معطوف على المجرور الذي هو خير بمعنى افضل  
 فيكون العلم بعض الافضل وبعض الاولي اذ لو لم يقدر من  
 لا احتمال ان يكون معطوفاً على الجار والمجرور معاً وهو من خير  
 فيكون العلم افضل وذلك مناف لجعله اولا بعض الافضل  
 وآن ان تقول مفاد العالم الاول ان العالم بعض الافضل

ولما





والفضل في ذاته متفاوت الرتب ولا يلزم من كون الشيء  
بعض الافضل ان لا يكون افضل كالنبي صلى الله عليه وسلم فانه  
بعض الافضل الذين هم الانبياء انه افضلهم فلا تنافي ان  
روعي ما في الواقع من ان العلم بمعرفة الله سبحانه وتعالى ه  
افضل **قوله** والذين اتوا العلم درجات اعلم ان الله  
سجانه وتعالى ذكر الدرجات لاربعة اصناف اولها  
للمؤمنين من اهل بدر قال تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر  
الله وحجبت فالوجه الى قوله لهم درجات عند ربهم وثانيتها  
للمجاهدين قال تعالى وفضل الله المجاهدين على الفاعدين  
اجرا عظيما درجات منه وثالثتها المن عمل الصالحات قال  
تعالى ومن يات به مؤمنا قد عمل الصالحات فاولئك هم  
الدرجات العلى ورابعها للعلماء قال تعالى والذين اتوا  
العلم درجات قاله تعالى فضل اهل بدر على غيرهم من  
المؤمنين بدرجات وفضل المجاهدين على الفاعدين بدرجات  
وفضل الصالحين على هؤلاء بدرجات ثم فضل العلماء على  
جميع الاصناف بدرجات فظهر ان العلماء افضل من الجميع  
ذكر ذلك شيخنا العلامة ابو بكر الشنواني عني الله عنه  
**قوله** لا حسد الا في اثنين الى اخره قال النووي في ه  
البيان الحسد تمنى زوال النعمة عن غيرم والغبطة تمنى  
مثلها من غير زوال والحسد حرام وهو اول خطيئة ظهرت  
في السموات واول معصية حدثت في الارض قيل لما خلق

طينة

طينة آدم عن هائلته اشيا الحسد والحرص والطمع فهي  
تجري في اولاده الي يوم القيامة والغبطة في الخير محمودة  
وهي المراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا حسد الا في اثنين اي لا  
غبطة محمودة ثانيا كذا لا هتائم بها الا في اثنين انتهى  
مع زيادة **قوله** ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ه  
عرفها السعدا الثقتار اي في شرح المختصر بانها علم الشرائع  
وكل كلام واق نحو انتهى **قوله** وليس بعد الفريضة افضل  
من طلب العلم اي العلم المتدرب واما الواجب فد اخل في عمو  
الفرض لان فرض العلم افضل الفروض وتعلمه افضل النوافل  
وعن ابي ذر و ابي هريرة رضي الله عنهما انهما قال لا باب  
من العلم تنقل احب اليك من الف ركة تطوعا و باب من  
العلم تنقله على به امر لم يعمل احب اليك من مائة ركة تطوعا  
سعدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا جاء الموت طالب  
العلم وهو على هذه الحال مات وهو شهيد وعن ابي هريرة ه  
رضي الله تعالى عنه لان اعلم بابا من العلم احب الي من  
سبعين غزوة في سبيل الله وعن سهل بن عبد الله الشنوي  
انه قال من اراد ان ينظر الى مجالس الانبياء فلينظر الى مجالس  
العلماء وقيل لبعض الحكماء العلم افضل او المال فقال العلم  
قيل وما بالنا نرى العلماء على ابواب الاغنيا ولاننا نرى الاغنيا  
على ابواب العلماء فقال لمعرفة العلماء بمنفعة المال وجهل  
الاغنيا بفضل العلم **قوله** طالب العلم ينقسم ثلاثة

محبوبه

او

قوله سهل الا من ذكر اسمه بالليل  
اكله حلوا في النهار فتره المدايني ه  
كما ان من حفظ ابان يزيد البسطامي  
طيفور بن عيسى دخل الجنة





اقسام فرض عين وهو ما يتوقف عليه العبادة ونحوها وفرض  
كفاية وهو ما زاد على ذلك الى بلوغ درجة الفتوى ومنه  
وهو ما بلغ في النهاية تنبيه نفل الشيخ الرملي الكبير في  
شرح الزبدان فرض العين افضل من فرض الكفاية لشدة  
اعتناء الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الاغلب  
وان في عمه الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني وامام الحرمين ووالده  
انه افضل من فرض العين لانه يصان بحج بقيام البعض به  
الكافي في الخروج عن عهدته جميع المكلفين عن الائم المثرتب  
علي تركهم له وفرض العين انما يصان عن الائم الفايده فقط  
انتهى بحروفه نسبة لادباس بذكرها قال العلامة ابو  
عبد الله شمس الدين محمد الكناي وحق علي من طلب العلم ان  
يخلص النية في طلبه ويتواضع في اخذه ويجل من ياخذه عنه  
ويجل امور شيخه على السداد انتهى قال الامام النووي في  
التبيان في فضل آداب المتعلم وينبغي ان يتواضع لمعلمه  
ويتادب معه وان كان اصغر منه سنا و اقل شهرة ونسبا وصال  
وغير ذلك ويتواضع للعالم فتواضعه يدرسه وقد قالوا  
العالم حارب للمتعالي كالسيل حارب للمكان العالي وينبغي ان  
ينقاد لعلمه ويتاور في امور ويقبل قوله كالمرضى العاقل  
يقبل قول الطبيب الناصح لحاذق وهو اولي ولا يتعلم الا  
من كمال اهليته وظهرت ديانتة وتحققت معرفته واشتهر  
صياته فقد قال محمد بن سيرين وانس من مالك وغيرهما من

وغير ذلك

السلف

السلف هذا العالم دين فانظروا عن تاخذون دينكم وعليه ان  
ينظر معلمه بعين الاحترام ويعتقد كمال اهليته ورجحانه  
علي طيفه فانه اقرب الى الاستماع به وكان بعض المتعلمين اذا  
ذهب الي معلمه تصدق بشي وقال اللهم استر عيب معلمي  
ولا تذهب بركة علمه مني وقال الربيع صاحب الشافعي رحمه الله  
تعالى ما اجترأت اشرب الماء الشافعي ينظر الي هيبته له وروينا  
عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه قال ترحق  
العالم عليك ان تسلم على الناس عمامة وتخلصهم تخصصه وندمهم  
بالتحية وان تجلس امامه ولا تشارن عنده بيدك ولا تغمرن  
بعينيك ولا تقولن قال فلان خالدا قال لفلوك ولا تغتابن عنده  
احدا ولا تساررن في مجالسه ولا تاخذن بثوبه ولا تلج عليه اذا  
كسل ولا تعرض اي تشيع من طول صحبته وينبغي ان يتادب  
بهذه الخصال التي ارشد اليها علي بن ابي طالب رضي الله عنه وان  
يرد غيبة شيخة ان قدر فان تعذر عليه ردها فارق ذلك المجلس  
ويدخل على الشيخ كامل الحال منتظفا متطهرا مستعملا للسواك  
فارغ القلب من الامور الاغالة وان لا يدخل من غير استئذان  
اذا كان الشيخ محتاجا فيه الي استئذان وان يسلم على الحاضرين  
اذا دخل ويخصه وان يسلم عليه وعليهم اذا انصرف كما جازي  
فليست الاولي احق من الثانية ولا يتخطى رقاب الناس بل يجالس  
حيث ينتهي به المجلس لان ياذن له الشيخ في التقدم او يعلم  
من حالهم اشارة لك ولا يقيم احد من موضوعه فان اشره غيره

المتقدمين

تسار

يث



لم يقبل اقتداءا بن عمر رضي الله عنهما الا ان يكون في تقدمه مصلحة  
للمحاضرين او امره الشيخ بذلك ولا يجلس بين اثنين بغير اذنها  
وان فتحاله تعد وضم نفسه وينبغي ان يتادب ايضا مع رفقته  
وحاضري مجلس الشيخ فان ذلك تاذيب مع الشيخ وصيانة للمجلس  
ويعد بين يدي الشيخ قعدة المتعلمين لا قعدة المعلمين ولا يرفع  
صوته رفعا يذم من غير حاجة ولا يضحك ولا يكثر الكلام من  
غير حاجة ولا يعيث بيده ولا يغيرها ولا يثقب بمينا ولا يمشي  
من غير حاجة بل يكون مصفيا الى كلامه ومبايئا كد الاعتناء به  
ان لا يفرغ الي الشيخ في حال شغل قلب الشيخ وملاؤه واستفازه وغه  
وفرحه ولا يلهو وجوعه وعطشه ونعاسه وقلة ونحو ذلك مما  
يشو عليه او يمنع من كمال حضور القلب والنشاط وان يعتن  
اوقات نشاطه ومن آدابه ان يحتمل جفوة الشيخ وسؤ خلفه ولا  
يصده ذلك عن ملازمته واعتقاده كماله ويتاول لا قوله وافعاله  
التي ظاهرها الفساد وتاويلات صحيحة فيما يعجز عن ذلك الاقليل  
التوفيق او عديمه واذا جفاه الشيخ اظهر ان الذنب له والعتب عليه  
فذلك انفع له في الآخرة والدينا وان تعي قلب شيخه له وقد قالوا  
من لم يصبر على ذل التعليم بقي محترما في غاية الجهالة ومن صبر  
عليه الامر الى عز الآخرة والدينا ومنه الاثر المشهور عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ذلك طالبا فعزرت مطلوبا ومن آدابه المناكدة  
ان يكون حريصا على العلم مواظبا عليه في جميع الاوقات التي  
تتمكن منه فيها ولا يفتغ بالفيلس مع تمكنه من الكثير ولا يحتمل

متوجه الى الشيخ

نفس

نفسه ما لا تطيق مخالفة من الملل وضياح ما حصل وهذا  
يختلف باختلاف الناس والاحوال واذا جاب الى مجلس الشيخ فلم  
يجده انتظره ولا نزم بايه ولا يفوت يابه وظيفته الا ان  
يخاف كراهية الشيخ لذلك بان يعلم من حاله الاقراء في وقت  
بعينه وانه لا يقرأ في غيره واذا وجد الشيخ نائما او مشتغلا  
بهم لم يستاذن عليه بل يصبر الى استيقاظه او فراغه او  
ينصرف والصبر اولى كما كان ابن عباس وغيرهما يفعلون  
وينبغي ان ياخذ نفسه بالاجتهاد في التحصيل في وقت الفراغ  
والنشاط وقوة البدن ونباهة الخاطر وقلة الشغالات  
قبل عوارض البطالة وارتفاع الاصوات المنزلة فقد قال امير  
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه تفقهوا قبل ان تسودوا  
معناه اجتهدوا في كمال اهليتكم وانتم اتباع قبل ان تصيروا  
سادة فانكم اذا صرتم سادة متبعو عيني منعتكم من العلم لا ارتفاع  
منزلتكم وكثرة شغلكم وهذا معنى قول الامام الشافعي رضي الله  
عنه تفقه قبل ان تراس فاذا راست فلا سبيل الى التفقه  
وينبغي ان يبكر بقراته على الشيخ اول النهار لحديث النبي صلى الله  
عليه وسلم اللهم بارك لامي في بكورها وينبغي ان يحافظ على  
قراءة محفوظه وينبغي ان لا يوتر بنوته عن غير فان الاشارة في القر  
مكروه بخلاف الاشارة بفظ النصوص فانه محبوب فان رايه  
الشيخ المصلحة في الاشارة في بعض الاوقات لمعني شرعي فاشارة عليه  
بذلك استل امره ومما يجب عليه ويتأكد الوصية به ان لا يحسد





احد من رفقة او غيرهم فضيلة رزقه الله الكريم اياها وان  
 لا يعجب بما حصل وطريقه في نفي العجب ان يذكر نفسه انه لم يحصل  
 ما حصل بقوة وحوله وانما هو فضل من الله تعالى ولا ينبغي ان  
 يكثر عجب بشي لم يختره بل اودعه الله تعالى فيه وطريقه  
 في نفي الجسد ان يعلم ان حكمة الله تعالى اقتضت جعل هذه  
 الفضيلة في هذا فينبغي ان لا يعترض عليها ولا يكون حكمة اراد  
 الله تعالى ولم يكرهها انتهى واعلم ان طالب العلم يحتاج اليه  
 ستة امور نظرها بعضهم في ضمن بيتين فقال .  
 . اخي لن تنال العلم الا بستة . سانبك عن مكنونها ببيان .  
 . بحفظ وفهم واجتهاد وبالغة . وصحبة استاذ وطول زمان .  
 ومن اراد المزيد من هذا مع زيادة السوك فعليه بالاجتهاد  
 واول خطبة شرح المذهب والله الموفق للصواب **قوله** وعلوه  
 الضمير عايد الى الفرائض لما مر منها اسم لهذا العلم فهي كالمفرد او  
 الي مضاف محذوف اي علم الفرائض وفي رواية للمحكّم تعلموا  
 الفرائض وعلوها الناس فاني امر بمقبوض وان العلم يتقيد  
 وتظهر الفتن حتى يختلف الرجال في الفريضة فلا يجردان  
 من ينصل بينهما **تنبيه** قدم في الحديث التعلم على التعليم  
 لان التعلم مقدم على التعليم طبقا فقدم وضع التوافقهما  
 وانما قلنا ذلك لان المراد بالتقدم الطبيعي ان يكون وجود  
 المتأخر محتاجا الي المتقدم ولا يكون المتقدم علة له وتعلم  
 الفرائض بالنسبة الي تعليمه كذلك اما ان التعلم ليس علة

للتعليم

للتعليم فظاهر والا لزم من حصول التعلم لان وجود العلول  
 عند وجود العلة الثامة ضروري ولم يلزم من حصوله لان  
 الناس كثيرا ما يتعلمون الفرائض ولا يعلمونها واما ان تعلم  
 الفرائض يحتاج الي تعلمه فلاننا لو لم نتعلمه لم يتيسر لنا التعليم  
 والمراد بالفرائض انصبا الورثة انتهى شرح السراجية للسيد  
 ابن مبارك شاه **قوله** فانه نصف العلم ولا يعارض بما روي  
 عن عبد الله بن عمرو بن العاصي رضي الله عنه انه صلى الله عليه  
 وسلم قال العلم ثلاثة وما سوي ذلك فضل آية محكمة او سنة  
 ما ضية او فريضة عادلة فانه ضعيف وتقدير الصحة  
 فالجمع بينهما ان التنصيف باعتبار احوال الاحياء والاموات  
 واعتبار التثليث باعتبار الادلة وهي في هذا العلم تثليفي  
 من ثلاثة اشيا من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم ومن الحساب الذي تنشأ عنه قاله الامام العقلا  
 فلينامل قال الرزكشي المراد بالنصف الصنف قال الشاعر .  
 . اذا كان الناس نصفان شامت . واخر من بالذي كنت اصنع .  
 وجعل بعضهم منه قوله صلى الله عليه وسلم حاكيا عن ربه  
 عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين انتهى ذكر  
 القاضي رحمه الله تعالى **قوله** وقبل غير ذلك منه كما قال شيخ  
 الاسلام ان ثوابه مثل ثواب بقية العلوم وقيل لتعظيمه  
 والترغيب في تعلمه لانه اول علم ينسى وقيل لان العلم تارة  
 يستفاد من النص وتارة يستفاد من القياس وعلم الفرائض

هنا





استغفار من النص وقيل لان سيب الملك نوعان اختياري كالشر  
وضروري كالارث وقيل لان العلم نوعان نوع يحصل به معرفة  
الاسباب وهو سائر العلوم ونوع يحصل به معرفة الانساب وهو  
علم الفرائض وقيل انه لو بسط كل البسط وقدر موت الخيران  
لمبلغ محمد فروع عجم فروع غيره وقيل لتوسعه في الكالدم وقيل لتو  
تعالى المجعل الارض كفاتا احياء وامواتا اي اوعية في الحياة  
وفي الممات فان قلت قد ورد في حديث حسن السؤال نصف العلم  
وقد علمت ان علم الفرائض نصف العلم وقد بقي كثير من العلم والشئ  
لا يكون الا نصفا قلت اجاب القراني بان المراد المآ  
في جلالة كل ما يتعلم كما قال عليه الصلاة والسلام التودد  
نصف العقل والمالعة التبرير نصف العيش مع ان ثم ما هو  
اعظم من ذلك فعلم ان المراد المبالغة في الثناء على عظم جدوي  
اي نفع ذلك ومصالحه انتهى **قوله** وقد ورد في علم الفرائض  
من الاحاديث والآثار والى اخره من الاحاديث قوله صلى الله عليه  
وسلم من علم فريضة كمن اعتق عشر رقاب ومن قطع ميراثا قطع  
الله ميراثه من الجنة ومنها ما روي عن ابن عمر موقوفا تعلموا  
الفرائض وعلوها كما تعلمون القرآن ومن الاثار ما رواه الحاكم  
عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا تحدثتم فحدثوا بالفرائض  
واذ الهيتم فالهوا بالرمي وتعلم هذا العلم فرض كفاية كبقية  
العلوم وهو يحتاج الى اربعة اشياء علم الفتوى وعلم الانساب  
وعلم الحساب واتباع الفاظ الفرضيين فاما الفتوى فهي

الاصل

الاصل واما الانساب المتشابهة فتشبه في صورة الوقايح  
ويجرا الزلل فيها خطأ عظيما وينتسب من الانساب المتشابهة  
مسائل في المعايير واما الحساب فلا تنكر الحاجة اليه واما  
الفاظ الفرضيين فلا بد منها فاذا كان في المسئلة زوج وعصبة  
فمن قال للزوج النصف وللعصبة النصف فهي عبارة صحيحة  
في المعنى لكن العصبة لا يعبر عن نصيبه بمقدار ويقال سال  
الحجاج الشعبي عن خلف بنتا وابا فقال الشعبي للبيته  
النصف والباقي للاب فقال الحجاج اصببت في المعنى واخطا  
في العبارة هل لا قلت للاب السدس والباقي له بالتصويب  
وعن نهاية السرد في الذي يحتاج له في علم الفرائض اثنا عشر  
شيئا اتقان الحساب وموارث القرآن ومن يجب ومن لا يجب  
ومن يرث ومن لا يرث والفروض واصولها والعلم بالانساب  
وبالفتوى والاحكام واتباع الفاظ الفرضيين انتهى كتابي  
مع زيادة **قوله** خاتم الرسالة والنبوة اي اخر انبياء الله  
ورسله الذين ختمهم فهو بكسر التاء اسم فاعل او الذي ختموا به  
فهو يفتحها اسم الذول لا يفتح في ذلك تزول عيسى بعده لانه  
انما ينزل على ملته ولا يضر في ذلك عدم تفرغ بالجزية لان  
ذلك مغيا بروله علي ان المراد انه اخر من يجعله الله نبيا  
ومما ورد خلافا للفتوى في قوله صلى الله عليه وسلم حين توفي  
ولده ابراهيم لو عاش كان نبيا لا يقتضي خلاف ذلك لان  
القضية الشرطية لا تقتضي الوقوع اولان المراد كما قال

بالفرض هو



البيضاوي كان لا يقا بمنصبه ان يكون نبيا فاصد  
قال شيخ الاسلام في شرح الهجة الكبير الرسالة افضل  
من النبوة لانها تتر هداية الامة والنبوة قاصرة على النبي  
كالعلم والعبادة وعكس ابن عبد السلام محتجا بان النبوة  
الوحى بمعرفة الله وصفاته فهي متعلقة بالله من طرفها  
والرسالة الامر بالتبليغ للعبادة فهي متعلقة بالله من  
احد طرفها وبالعبادة من الاخر والمتعلق بالله من الطرفين  
ابلى من المتعلق به من احدهما ويجاب بان الرسالة اخق  
من النبوة كما ان الرسول اخص من النبي فهي شاملة على  
النبوة وزيادة **قوله** منبها على فضله وشرقه هما  
مترادقان كذا قال ابن حجر رحمه الله تعالى والشرفه  
زيادة الاخلاق الكريمة الظاهرة انتهى **قوله** للعلماء في  
ذلك حجة اوجه احدها انه قال حنا علي منا فسنه زيد  
والرغبة في تعلم الفرائض كونه له لانه كان منقطعاً الى  
الفرائض بخلاف غيره الثاني انه قاله تشريفا وان شاركه  
غيره فيه كما قال اقراكم ابي واعلمكم بالحلال والحرام معا  
واصدقكم لجة ابو ذر واقضاكم على الثالث انه اشار به  
الى جماعة من الصحابة كان زيد افرضهم ولو كان ذلك  
في عموم جماعتهم لما استجاز احد مخالفتهم وهذا القول  
قوله في الرواية الاخرى افرض امتي زيد الرابع **انه** اراد  
به ان زيدا كان اشد هم عناية وحرصا عليه الخامس ما

ذكر

ما ذكره الشارح رحمه الله قال وانما اقتضرت عليه لانه  
ارجح الوجه ومال اليه ابن الهيثم رحمه الله انتهى **قوله**  
لا سيما هي كلمة يقصد بها ان ما بعدها اولي بالحكم مما  
قبلها واضلها شي تشتم اليها ما قال الكفاي رحمه الله  
والاسم الذي بعدها كلفه وجهان رفعة بتقدير ما  
بمنزلة الذي وتضمير مبتدأ فنقول جاني القوم سيميا  
اخوك اي لا سيما الذي هو اخوك وجه بان يجعل ما زيدا  
وتجره سمي لانه معناه مثل تقول اخ من القوم سيميا  
اخيك **قوله** ولد سنة خمسين ومائة قال الكفاي رحمه الله  
وفي تلك السنة توفي ابو خيفة رضي الله عنه انتهى **قوله**  
وليس المراد انه قلده اي بل اجهد في كل مسئلة واجتهد لها  
ولكنه لما وجد اد لانه مستقيمة ترجع عنده من هبه وربما  
ترك به القياس الجلي وعرض الخفي وقوي ذلك عنده **قالت**  
السبلي وقد سمي اخذ بقول الصحابي اذا اعتضد دليل  
خفي تقليدا كما قال الشافعي في البراءة من العيب **قالت**  
تقليدا لعثمان ففي قول زيد اولي لخبر الترمذي اي التقدر  
ولا يعارض لخبر المذكور خبر افضالم علي لانه لانه انحصر  
اقوي من دلالة العموم **قالت** اشتهر في علم الفرائض  
من الصحابة اربعة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن  
عباس وهو الا اربعة حيث اتفقوا وافهم الامة الامة  
وحيث اختلفوا وقصوا فرادي من الجانبين اي احادا او



تلاثة وواحد وان منهم من تكلم في جميع اصول الفراءية هم هؤلاء  
ومنهم من تكلم في معظمها كما يكره وعمر ومعاذ رضي الله عنهم ومنهم  
من تكلم في معدود منها كعثمان انتهى شيخ الاسلام رحمه الله  
تعالى **قوله** اي فخذ يشير بذلك الى ان هناك اسم فعل يثني  
ويجمع والكاف منتوحة في المذكر كالمسورة في الموت فلا صل  
ها والكاف للخطاب وقد توضع الهمزة موضع الكاف فيقال  
هاؤها وماؤها وم عليها قوله تعالى هاومرا قروا كتابيه  
وها بالكر للموت وهاون لجمعين انتهى وكل كناية رحمه الله  
تعالى ونعتا بعلوم المسلمين انتهى **قوله** اي اختصار فهو  
والايجاز مترادفان بمعنى واحد وقيل الاختصار يكون في حذف  
اجل والايجاز اعم من ذلك وقيل الاختصار اقل من عرض  
الكلام والايجاز اقل من طوله **قوله** قال الخليل يبسط  
الكلام ليفهم ويختصر ليحفظ انتهى **قوله** والوصم اسم جنس جمعي  
هو ما دل على متعدد و فرق بينه وبين واحد بالناكالتنج  
والتمرا وباليا كالرور والرجح واما اسم الجنس الا فرادي فهو  
ما صدق على الفليل والكثير وليس له واحد من لفظه كالتراب  
**قوله** وهو الكلام المعنى فعلى هذا قيل ان اللغز والتعمية مترادفان  
وقيل غير ان لان التعمية تتعلق بالمعاني والالغاز تتعلق  
بالالفاظ **قوله** في اللغز ثمان لغات فتح اللام مع سكون  
العين وفتحها وضم اللام مع فتح العين وسكونها وفتح  
بضم اللام زيادة ياء ساكنة وتشد يد العين وفتحها

هذا هو الالف مقصورة  
والالف مفتوحة  
والالف مقصورة  
والالف مفتوحة

كالتى

كالتى قبلها بزيادة الالف مقصورة وفتحها بضم اللام  
وفتح العين والمدانته كناية عن زيادة **قوله** واليربوع  
في حجره اي والفر اليربوع في حجره فهو معطوف على الفر في  
كلامه **قوله** اليربوع بفتح اليا المثناة تحت ويسمي  
الدرص بكسر الدال واسكان الراء المهملة حيوان قصير  
اليدين جدا طويل الرجلين له ذنب كذنب الجرذ بضم الجيم  
وفتح الراء المهملة وبالذال المعجمة ذكر الفيران برفع  
صعدا في طرفه شبه النوار لونه كلون الغزال وهذا  
الحيوان يسكن بطن الارض لثقوم رطوبتها له تمام الماء  
ويوشا النسيم ويكره البحار يتخذ حجره في نير مكان لين من الارض  
ثم يحفر بيته في هيب الرياح الاربعة ويتخذ فيه كوي وتسمي  
الناققا والفاصقا والراهطا فاذا طلب من هذه الكوة  
يا في من الناققا واذا طلب من الناققا خرج من القاصعا  
وظاهر بيته تراب وباطنه حرق وفي طبعه ان يطأ الارض  
الليننة حتى لا يعرف اثر وطيه كما تفعل الارنب وهو يجتر  
ويبعر وله كرش واسنان واضراس من الفك الاعلى والاسفل  
قال الحافظ والقزويني اليربوع من انواع الفار زاد  
القزويني وهو من الحيوان الذي له رئيس مطاع يتقاد اليه  
واذا كان فيها يكون من بينها في مكان مشرق او على صخرة  
ينظر الى الطريق من كل ناحية فاذا راي ما يخافه يرباسا  
وصوت فاذا سمعته انصرفت الى احرها فان قصر

اي خرج

ن  
ص





الرئيس حتى ادركهم احد وصادتهم شيا اجتمعوا على الرئيس  
فقتلوه وولوا غيره وهي اذا خرجت لطالب المعاش خرج  
الرئيس اولاً يشرف فان لم ير شيا يحافه مر اليها يصوت  
ويصير باسنانه فتخرج ويحل اكله لان العرب تستطيبه  
وتحمله قال عطا و احمد وابن المنذر وابو ثور وقال ابو حنيفة  
لا ياكل لانه من حشرات الارض دليلنا ان الصحابة رضي الله  
عنهم اوجبت فيه جفنة اذا قتل المحرم ولو ان اصل الاباحة  
الاما خص بالخمر ومن خواصه ان دمه يؤخذ ويطلى على  
الشعر الذي ينبت على الجفن بعد تنفه يذهب باذن الله  
تعالى ذكره الدميري رحمه الله تعالى في حياة الحيوان الكبرى  
**قوله** مقدمه هي كسكر من قدم اللانزيم يعني تقدم ومنه لا  
تقدموا بين يدي الله ورسوله وبالفتح على لغة قليلة حكاه  
ثعلب من قدم المنعدي وتطلق بالاشتراك على مقدمه  
العلم والكتاب والدليل اما مقدمه العلم فهي ما يتوقف الشرع  
على وجه البصيرة في العالم عليه كتعريفه وبيان الحاجة  
اليه وموضوعه واما مقدمه الكتاب فهي اسم لطائفة من  
كلامه قدمت امام المقصود لا يرتباط له بها وانتفاع  
بها فيه واما مقدمه الدليل فهي قضية جعلت خيراً قياس  
او حجة **قوله** هو فقه الموارث و علم الحساب الى اخره فحقيقة  
مركبة من الفقه والحساب الموصوفين بما ذكره وخرج  
بالموارث غيرها كالوضوء والصلاة فالفقه به ليس من هذا

العلم

العلم ودخل في علم الحساب الى اخره علم لجبر والقياس وما الحق  
به من الطرق المعول بها في الوصايا والديارات كصناعة  
الكفات والطرق الهندسية وطريق الدينار والدرهم  
وخرج به من علم الحساب ما لا يصل لذلك كالارتماطقي وهو  
استقراء خواص العدد ودخل في حوالات وغيره كالوصية  
والدين والتفريق بتدبير او غيره فان قلت اذا كان مركباً  
منها كان موضوع الفقه اعني افعال العباد من حيث تعلق  
الاحكام الشرعية بها وموضوع الحساب اعني العدد من حيث  
الضرب والقسمة وغيرها موضوعا له فيكون العدد  
موضوعا له **قلت** الموضوع حينئذ المجموع لا العدد على  
الاطلاق والمحدور انما هو جعل موضوع علم موضوع علم اخر  
على الاطلاق انتهى شيخ الاسلام **قوله** وموضوعه التركات  
اي لانه يبحث فيما عن عوارضها الذاتية لان الفرعي يبحث  
عنها من حيث تعلق الحقوق بها وقسمتها بحسب ما ورد به  
الشرع فان قلت فكيف يكون موضوعه التركات وهي لا  
تصدق على موضوعي الفقه والحساب اذ ليست افعال ولا  
عدد ابل اعيان معدودا **قلت** قال شيخ الاسلام تصدق  
على الاول بتقدم مضاف اي اخذها وقتنا ولها كقولنا تعالى  
حرمت عليكم الميتة اي اكلها وعلى الثاني باعتبار كميتهما  
وقدرها انتهى **قوله** لا العدد اي لان علم الفرائض مركب  
من الفقه والحساب والعدد موضوع للحساب فلا يكون



موضوعا لغيره لان كل علم يتميز عن غيره من العلوم بموضوعه  
كما يتميز بتميزه وتعرف كل علم لا يكون تعريفه لغيره فكذلك  
موضوعه والاولى خلط علم باخر وهو ممنوع كذا قاله ابن الهيثم  
رحمه الله تعالى في شرح كفايته **قوله** قد علم القرايب  
علم باصول يعرف منها فاسمة التركات ومستحقوها وانها  
منها واستداده من الفقه والحساب ومسائله القضايا  
التي تطلب نسبة محولاتها الى موضوعاتها في هذا العلم مثل  
ان تعلم ان نصف المال للبيت او بنت الابن اذا انفردت  
وغايته ايصال الحقوق الي ذويها وبعضهم جعلها حصول  
ملكة للانسان لتوجب له سرعة اجواب علي وجه الصحة والضمان  
ولا يخفى انما قلناه هو الصواب اذ تلك الملكة انما هي نفس  
العلم ومعلوم ان حصولها ليس غاية له اذ حصول الشيء ليس  
غاية له غير غايته وعلي تقدير صحته فلا اختصاص له بهذا  
العلم اذ يصح في كل علم ان يقال غايته ذلك فيلزم ان يكون  
غاية كل العلوم واحدا وهو ممنوع وبعضهم جعل هذا بعينه  
غاية لعلم الحساب وفيه ايضا ما عرفتته انتهى شيخ الاسلام  
**قوله** خلا فالمراد علم ذلك هو العلامة ابو محمد عبد الله بن  
ابي بكر بن يحيى بن عبد السلام الصوري المالكي في نهاية  
المرائض في علم الفرائض وقد علمت رده بما تقدم **قوله** واعلم  
انه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق والدليل على حضرها  
في خمسة الاستقراء من موارد الشريعة او يقال الحق المتعلق

بالتركة

بالتركة اما ثابت قبل الموت او بالموت والاول اما ان يتعلق  
بالعين وهو المتعلق بعين التركة اولا وهو الدين المطلق  
والثاني اما للميت وهو مونة التجهيز او لغيره وهو اما ان  
يكون بمونة من قبل الميت وهو الوصية اولا وهو الميراث  
او يقال الحق اما ان يكون للميت او عليه اولا ولا قاله ولا  
التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة فقط وهو الدين  
المطلق اولا وهو المتعلق بعين التركة والثالث اما اختيار  
وهو الوصية او اضطراري وهو الميراث انتهى شرح الكفاية  
لابن الهيثم رحمه الله تعالى **قوله** مرتبة اي بتقديم بعضها  
علي بعض شرعا والترتيب في اللقمة جعل الشيء في مرتبته  
واصطلاحا جعل الاشياء بحيث ينطلق عليها الواحد ويكون  
لبعضها نسبة الي بعض بالتقديم والناخير فواحق من  
الثالث لعل عدم اعتبار هذه النسبة فيه والمراد هنا كما قال  
شيخ الاسلام المعني اللغوي **قوله** اولها الحق المتعلق بعين  
التركة وقدره هذا النوع على مؤن التجهيز تقديرا لصاحب  
التعلق كما في الحياة نعم قال شيخ الاسلام تعلق الفقهاء  
بالاموال بالحق لا يبداء فيه بحقوق بل مؤن التجهيز كما نقله  
في الروضة عن الاصحاب في باب الفلاس انتهى وما فعله من نقله  
البداءة بالحق المتعلق بعين التركة تحسنا لصنع ابن الهيثم  
رحمه الله تعالى وان خالف فيه الجمهور حيث قدموا مؤن التجهيز  
لانه مقدم في الحكم فليكن مقدما في الوضع ووجه ما قاله الجمهور

في كفايته



ان المؤمن لا يزمه للتركة لا تتفك عنها الا لعارض بخلاف المتعلق  
فانه نادر فضلا عن لزومه انتهى شيخ الاسلام **قوله** كالزكاة  
اي المتعلقة بالعين ولو قلنا بالاصح ان تعلقها بتعلق شركة  
لصحة اطلاق التركة على المجموع الذي منه الحق الذي هو  
الزكاة الجائز ثابته من محل اخر فاندفع بما تقرر ما قاله  
السبكي من انه لا حاجة لاستثناها لانه ان كان النصاب  
باقيا فالاصح انه تعلق شركة فلا يكون تركة فلا يكون مما  
نحس فيه وان قلنا بتعلق جنانية او رهن فقد ذكرنا وان علقنا  
بالذمة فقط او كان النصاب ناقلا فان قدر سارا لا دعي  
او سونا فلا استثناء وان قدمناها وهو الاصح فتقدم  
علي دين الادبي لا علي التجهيز انتهى وقد اجاب عنه شيخ الاسلام  
في منجح الوصول بما اشرنا اليه اولاً في قولنا لصحة اطلاق  
التركة ومثل ذلك كاف في الحاجة للاستثناء وصحة فتأمل  
ثم قال وقد يجاب ايضا بان لا يجب في كل حق تعلق  
بالتركة ان يكون منها اذامات قبل اخراج الزكاة الذي  
وجب في ماله اذ اوها وجب اخراجها من ركنه مقدمة على  
التجهيز حتى لو تلف المال الا قدر الزكاة تعين تقديمها  
والعمد انه لا يقدم المستحقون الا بحصة الزكاة فقط كما  
استظهر الاذري فلو تلف المان جميعه تعلقت الزكاة  
بذمته فتصير من الديون المرسله في الذمة انتهى  
شرح الترتيب **قوله** والجنانية اي وكالعبد الجاني

المتعلق

المتعلق برقبته مال عوضا عن جنانية جناها كما اذا قتل  
نفسا او قطع طرفا خطأ او شبه عمد او عمدا لا قصاص فيه  
كقتله وكد او غير مكا فيه او فيه قصاص ولكن عمن مستحق  
القصاص علي مال او تلفت مال انسان بغير تسلط منه  
فان المجني عليه مقدم في جميع هذه الصور علي غيره علي  
الاصح باقل الامرين من الارش وقيمة العبد ولو كان المتعلق  
برقبته قصاصاً او المالم متعلقاً بذمته كما لو اقترض مالا  
بغير اذن سيده وان تلف لم يقدم المجني عليه علي غيره بل  
للوارث التصرف في رقبته بالبيع وغيره **قوله** والرهن  
وصورته ان تكون التركة مرهونة بيد علي المبت في قبض  
منها ذمته مقدماً علي الكفن وسائر الحقوق **تنبيه**  
لو اجتمع رهن وجنانية قدم حق المجني عليه علي المرتهن  
لانحصار حقه في عين الجاني واما المرتهن فحقه متعلق بالذمة  
ايضا **قوله** فيقدم علي موت التجهيز اي خلافا للمخالبة  
بتمتة ليست الصور منحصرة فيما ذكره كما اشار اليه بالالف  
في اولها وانحصارها المتعلق بالعين قال شيخ الاسلام  
وذكر علماءنا من ذلك صوراً اخر احدها المبيع اذامات  
المشترى مفلساً وكان قد اشتراه بثمن في ذمته ولم يوده  
ووجد البايح المبيع فله الفسخ واخذ المبيع ويقدم به وكذا  
بعضه ان قبض ما يتبادل بعضه الآخر وهذا حيث لم يتعلق  
به حوله كما لكتابته والا فلا تقدمه وقال السبكي المات



للبايع حق الفسخ على الفور فان فسخ علي الفور خرجت عن  
 التركة فلا استثناء وان اخرج بلا عذر سقط حقه منها  
 فتقدم مؤن التجهيز منها عليه او لعذر فمهي على ملك لورثة  
 وحقه متعلق بها فيحتمل تقديم حقه كالمتمن والمجني عليه  
 ويحتمل ان لا يتقدم حقهما وهذا لم يثبت حقه الا بالموت  
 مفلسا فهو كغلق الغرما بمال المفلس والمفلس يقدم بمؤنة  
 يومه فيكون هذا مثله انتهى ويجاب باختيار الاول وقوله  
 خرجت عن التركة ممنوع اذا الفسخ انما يرفع العقد من حينه  
 لان اصله على الصحيح لا يقال انما عني بخروجها عن التركة بعد  
 الفسخ لا قبله لانا نقول لا يضر ذلك في صحة الاستثناء  
 كما لا يضر تقديم سائر الحقوق المذكورة على غيرها في ذلك  
 وان خرجت عن التركة بالتقديم مثا ببيع العبد الجاني في  
 الجنابة وان خرج ببيعه عن التركة لا يضر في صحة الاستثناء  
 او باختيار الثالث والاحتمال الاول منه اعني تقديم  
 حقه هو المتجه وما ذكره في الاحتمال الثاني من ان ذلك  
 كتعلق الغرما بمال المفلس ليس بظاهر لانه قد وقع بين  
 المتبايعين في مسيلتنا تعلق بالعين المبيعة ومعاقدة  
 عليها على الخصوص وليس كذلك الغرما بالنسيئة الى مال  
 المفلس الثانية اذا قبض المفلس السيد بخوم الكتابة ثم  
 مات قبل الاتا وهي باقية فالمكاتب تقدم على غير الثالثة  
 الفرض فاذا مات المفترض عن مال افترضه فالمفترض

تقدم

مقدم الرابعة اذا مات رب المال قبل قسمة مال الفراض  
 فالعامل مقدم الخامسة سكني المعتدة عن الوفاة فتقدم  
 بها على غيرها السادسة الذرية فاذا قال جعلت هذه النشاة  
 صدقة او اوصية او لله علي ان تصدق بها فتقدم اخرج  
 للجهة المعينة وهذا بناء على انه لا يزول ملكه عنها  
 حتى تدخ ويصدق بلجها والصحيح زوال ملكه عنها بالند  
 الباع اذا اراد المشتري المبيع بعيب بعد موت الباع  
 والتمس باق قدم به المشتري الثامنة اذا اعطى الغاصب  
 قيمة المفضوب للمحلوله ثم قدر عليه رده ورجع بما  
 اعطاه فان كان تعلقا تعلق حقه بالمفضوب وقدم  
 به التاسعة الشفع مقدم بالسقي اذا دفع ثمنه للورث  
 انتهى وقد نظمها بعضهم في ضمن بيتين فقال **ابن العود**  
 • تقدم في الميراث تذيرو مسكن • زكاة ومهون مبيع مفلس  
 • وجان قراض ثم قرض كتابه • ورد بعيب فاحفظ العلم ترايب  
 تنبيهه اذا اجتمع بعض هذه الحقوق مع بعض قال السيد  
 في شرح الجعبرية فالقدم منها الزكاة لان فيها حقين  
 ثم المجني عليه ثم المتمن ثم صاحب الفلاس ثم الفراض  
 انتهى **قول** والثاني مؤن التجهيز اي بيدها اذا لم  
 يتعلق بعين التركة حق او تعلق وفضل منها شيء وقدم  
 هذا النوع على ما بعد الحديث الصحيحين في الحرم الذي  
 وقضه ناقته كمنه في توبيه وجهه الدلالة كما قاله



شيخ الاسلام انه عليه الصلاة والسلام لم يستفصل  
هل يخرج ثوباه من الثالث اوله وهل عليه دين اوله وترك  
الاستفصال في وقايح الاحوال مع قيام الاحتمال بترك  
منزلة العموم في المقال واذا ثبت ذلك في الكفر فبقية  
موت الجهم في معناه ولان الحي اذا اجر عليه بالفلس يقدم  
بما يحتاج اليه فكذلك الميت بل اولي لان الحي يسعى على نفسه  
والميت قد انقطع عن سعيه انتهى وقوله بالمعروف اي من  
غير اسراف ولا تفريط ولا نظر الى ما كان عليه في الحياة من  
اسرافه وتفتيره **قوله** فتجهيزه علي بن عليه نفقته  
في حال الحياة اي من قريب ولو كان الميت بالغا صحح الجهم  
بالموت وسيد ولو كان القن مكاتباً لان الكفاية تنسخ  
بالموت واما البعض فان لم تكن بيته وبين سيده مهياة  
فواضح وان كانت فعلي من مات في ثوبته واعلم انه يبداً  
ايضاً بموتة تجهيز من عليه ثوبته كما نقله في الروضة  
عن النضر واتفاق الاصحاب ومحل كما ذكره الشيخان في  
باب النفليس اذ مات في حياته بخلاف ما لو مات قبله او  
معه **قوله** فعلي اغنياء المسلمين اي فرض كفاية كنفقته  
في مثل هذا الحال **تنبيه** من كفن من بيت المال لا يراى  
علي واحد او من وقف الا كفان فكذلك وكذلك من مال  
المسلمين عند فقد بيت المال او من مال من تجب عليه  
نفقته لكن المراد بالاخيرتين كما قال شيخ الاسلام ان الوا

واحد

واحد لا انه لا يجوز الزيادة عليه واعلم ان الثوب  
الواحد هو لله تعالى والثاني والثالث حق للميت فتعذر  
وصيته باستقاطعهما والزايد على الثلاثة حق للورثة  
فلو اتفقوا علي واحد منعوا وكفن في ثلثه انتهى **قوله**  
قال النووي قال المتولي لو نبش قبر الميت وسرق كفننه  
وجب تكفينه ثانياً مطلقاً لبقاء علة الحاجة وفي الحاق  
انه بعد قسمته التركة سنة اذ لو وجب لادى الى ما لا يتناهي  
وهذا اقوي انتهى وقال ابن الرفعة لا تكفن ثانياً علي  
القراية بخلاف بيت المال كما قاله المتولي انتهى ونقله  
السبكي عن بعض الشافعي لسقوطه عن الورثة بالمرّة الاولى  
لكن رد ابن الهمام كالرشيدي علي ابن الرفعة نقله عن المتولي  
بان الموجد في تيمته هو ما نقله عن النووي انتهى شيخ  
الاسلام **قوله** التي تجب نفقتها اسم ذلك الرجعية في  
العدة والمطلقة بما يينا وهي جعل وخزاعه الناشئة والصغيرة  
التي لا نفقة لها عليه وظاهر كلامه انه لا فرق بين لحم والامه وهو  
ظاهر ان سلبها سيدها للزوج ليلا ونهارا ولا فتجهيزها علي  
سيدها ومثل الزوجة خادمها غير المملوكة له وغير المكتراة علي  
الاوجه اذ ليس لها الا الاجرة انتهى ابن حجر **قوله** فموتة تجهيزها علي  
الزوج المورث خرج بالزوج ابنه فالذي لم يترك تجهيز زوجته ابية  
وان لم يتركه نفقتها في الحياة وخرج بالمورث العسر ويظهر ضبطه  
من ليس عنده فاضل عما يترك للفلس ويحتمل من ايلزمه الانفقة



المسرين فلا يلزمه مونه تجهيزها بل تجهيز من اصل تركتها لا من خصوص  
نصيبه منها كما اقتضاه اطلاقهم وقال بعضهم بل من نصيبه  
منها ان ورث لانه صار موسرا به والا من اصل تركتها متقدما على  
الدين وهو متجه من حيث المعنى واذا كفتت منها او من غير هالم  
يبقى ديناً عليه للسقوط عنه باعسان مع انه امتاع لا تملك ولو  
غاب او امتنع وهو موسر وكفتت من مالها او غيره باذن حاكم  
يراه يرجع عليه والا فلا كما يحته الاذري وقياس نظير انه لو لم  
يوجد حاكم كفى المجهز الشهادة على انه جهز من مال نفسه ليرجع به  
انتهى ابن حجر رحمه الله **قوله** والثالث الديون المرسله في الذمة  
شمل ما اذا كانت لادبي او لله تعالى من زكاة تجارة او كفارة او  
نذر او جزا صيد او حج نعم يجب تقديم دين الله تعالى على دين  
الادبي بان مات قبل ادايتها وضائق الترتل عنهما لقوله عليه  
الصلوة والسلام فدين الله احوق بالقضاء متفق عليه وهو محمول  
على ما بعد الموت ويستثنى منه ما اذا كان الميت ذمياً وعلية  
جزية ودين لادبي فانها يستويان وان كانت لجزية حقا  
لله تعالى لان الغالب فيها حق الادبي من جهة انها اجرة اما قبل  
الموت فانه ان كان محمولا عليه قدم حق الادبي جزماً والا قدم  
حق الله تعالى جزماً كما قاله الرافي وظاهر كما قال شيخنا الزيادة  
ان محله اذا لم تتعلق الزكاة بالعين والا قدمت مطلقاً اي سواء  
كان محمولا عليه ام لا ولو اجتمع عليه ديون لله تعالى فقط فالق  
كما قال السبكي ان يقال ان كان النصاب موجوداً قدمت الزكاة

والا

والا فالشوية تنبيه قدم الدين الرسل على الوصية لكونه  
حقا واجبا على الميت فقطاؤه واجب والوصية تبرع فقدم عليها  
والاجماع على ذلك فان قلت قد قدمت الوصية على الدين  
في الآية قلت قال شيخ الاسلام تقديمها عليه في الآية لا يدل  
على تقديمها في الحكم وانما قدمت في التظيم لا مورا حثها ما قاله  
في الكشاف انه لما كانت مشبهة للميراث في كونها ما خوزة من  
غير عوض كان اخراجها مما يشق على الورثة ويتعاطفهم ولا تطيب  
انفسهم بها فكان ادائها مظنة للتقريب بخلاف الدين فان  
نفسهم مطمئنة الي ادايته فذلك قدمت على الدين بعثا على  
وجوبها والسارعة الي اخراجها ولذلك جي بكلمة او للتسوية بينهما  
في الوجوب فان قلت الارث مؤخر عن الدين والوصية معال عن  
احدهما فلم عطف بأوالفاصلة دون الواو الواصلة قلت  
لغايدة جابله وهي انه اذا تخر الارث عنها منقردين فيناخر  
عنها مجتمعين بخلاف العطف بالواو فانه انما يفيد التاخير  
عنها مجتمعين ولا يلزم منه التاخر عنهما مجتمعين لأن  
المجموع قوة ليست للاحاد **قوله** والرابع الوصية هي في اللغة  
الايصال يقال وصي الشيء يكذ ايضيه اذا وصله وشرعاً تبرع  
بجو غير تدبير مضاف لما بعد الموت وسمي ذلك وصية لما فيه  
من وصل القربى الواقعة بعد الموت بالقرب المنجزة في الحياة فكا  
الميت وصل خير دتياه بخير عقباه وقد مت على الارث تقديمها  
لمصلحة الميت كما في الحياة ولقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها





او دين **قوله** بالثالث فما دونه احترزه عما اذا زاد عليه فانه لا يلزم تنفيذ الزايد بل تنفيذ الوصية به موقوفة على الاجارة ومحل ذلك كما قال شيخ الاسلام اذا كان للبيت وارث خاص والافوصيته باطله في الزايد لان الحق للسلمين ولا يجيز صححة في قدره من غير تخريج علي قولي تفريق الصفة وهو مستثنى من القاعدة المروية انتهى **قوله** لا يجني المراد به من ليس بوارث وان كان قريبا ممن لا يرث واحترزه عن الوارث فان الوصية له وان كانت باقل من قول موقوفة على اجازة باقية الورثة **تدبيره** كما تعتبره الوصية من الثلث يعتبر الثلث السعالي بالموت والمنجز في المرحى المخوف وما لم يتوهم والحالة التي يعتبر فيها الثالث هي حالة المو لا حالة الوصية **قوله** ولخامس الارث والمراد به هنا ما سعه يتسلط عليه الوارث بالتصرف فقط ليصح تاخره عما قبله اذ لو اريد جميع الثلثة لما صح تاخره عليه عما قبله لان الاصح ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث **قوله** وله اركان الاركان جمع ركن وهو في اللغة جانب الشيء لا قوي وفي الاصطلاح جزء الماهية فمن مات ولا وارث له اوله وارث ولا مال فلا ارث انتهى **باب اسباب الميراث وموانعه قوله** والباب لغة المدخل الى الشيء حيثما كان كباب السجد او معنوا كباب الصلاة ويقال ايضا ما يدخل منه الى عينه فسمي مبتدأ كل كلام مقصود بابا لانه يدخل منه الى المقصد ثم سمي بنفس ذلك الكلام بابا للوصول منه الى المعاني او بمعنى المبوب قال الزمخشري بوب

بويت الكتب لان الفاري اذا ختم بابا وشرع في اخر كان انشط وابتعث كالمسافر اذا قطع فرسخا ولذا كان القرآن سور اوله اسهل في وجدان المسائل والرجوع اليها وادعي لحسن الترتيب والنظم والا لربما تذكر المسائل مندثرة فافهم انتهى ذكر شيخنا خاتمة المحققين ابو بكر الشتراني عني الله عنه ولطف بنا وبه وبالسلمين آمين وقوله لغة منصوب بنزع الخافض اي في اللغة **قوله** تحته فصول ومسائل اي وفروع والنصول جمع فصله وهو في اللغة القطع وبمعنى اسم الفاعل المحاضر بين الشيبين وفي الاصطلاح الكلام المترجم له المقصود قطعه عما قبله ويقال ايضا اسم لجملة مختصة من العلم تحته مسائل وفروع غالبا والمسائل جمع سئلة وهي في اللغة السؤال واصطلاحا مطلق خبري يبرهن عليه في العلم والفروع جمع فرع والفرع في اللغة ما ابتني علي غيره وفي الاصطلاح ما اندرج تحت اصل كلي **قوله** واصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم اي عقليا كان كالنظر للعلم او شرعا كالصيغة للعتق او عاديا كحر الرقية للقتل وقوله لذاته قيد في الوجود والعدم اي ما يلزم من وجوده الوجود لذاته ومن عدمه العدم لذاته واحترزه به عما اذا تخلف الحكم عند وجوده لوجود مانع او فقد شرطه وما اذا وجد عند عدمه لخليفة سبب آخر نظر النظام المناسب للوجود الخارجي من ان كلاهما سبب والا فالسبب حقيقة احدهما بهما في ضمن اي معين منهما وهذا ما عرفه به كثيرون





وعرفه الأبيدي بانه كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السعي  
على كونه معر فالحكم شرعي وهو انب لكونه تعريفا للسبب الشرعي  
فقط الذي الكلام فيه ولا يضر اتيانه فيه بكل لانه قصده جعله  
ضابطا محيطا فاتي بكل المفيدة للاحاطة **قوله** وانتقال  
الشي من قوم الى اخرين وان زدت بنسب او سبب كان معناه  
اصطلاحا **قوله** وهو لغة الاصل والبقية ومنه سمي مال الميت  
ارثا لانه بقية من سلف لم خلف **قوله** الخويجي هو يضم الخاء  
المعجمة كذا ذكره اثناعرج رحمه الله في شرح الملقبات **قوله** وقد  
ذكرت هذا الضابط في شرح الترتيب فقولنا احوق يتناول المال  
وغيره كالخيار والشفعة والقصاص اي واللغة الغالبة  
للملك والتجارات المنتمية بها كالكلب و جلد الميتة قبل  
الدباغ والخزرة المحترمة وهي التي عصرت لا بقصد الحزبة وخز  
بقابل التجزي الولا والولاية على المراه اذ يتنقلان للابعد  
بعد موت الاقرب لعدم قبولها التجزي ولا يرد القصاص والشفعة  
والخيار لانه ليس المراد بقبول التجزي قبول الافراز بل ما  
يمكن ان يقال فيه لهذا نصفه ولهذا اثلثه ونحو ذلك وهذا  
الثلاثة كذلك قال شيخنا شيخنا وما فسر به قبول التجزي  
ابن ابي ابي الرفعة والسبكي جعل القذف على لقول بان احد  
الورثة اذا سقط حقه سقط الكل وعلى القول بانه لا  
يسقط منه شيء ويستوفيه الاخر مع انه موروث ويجاب  
بانه قابل للتجزي بذلك التفسير والسقوط وعدمه لا يخبر

قوله في شرح الترتيب

ما في

عن

عن ذلك نعم في كون الولا غير قابل للتجزي مطلقا نظروا  
بقولنا بعد موت من كان له الحقوق الثابتة بالشر او الاله  
وغيرها وبقولنا لغزابة الوصية اي علي قولنا انما تملك بالو  
ودخل في قولنا او نحوها الزوجية والولا وغيرهما ويراد بغيرها  
الاسلام ولو صرح به لكان اولي وخروج يثبت الى اخره ما اذا  
اغتاب شخصاً وتعد استحلاله لموته فلا يكفي استحلال وارث  
بل يستغفر الله تعالى كما نقله الراغب عن الحسن ابي انتمى مع زيادة  
امثلة فيما تناوله **قوله** اي الادييين ومثلهم لحن لانهم  
مكلفون بفروع الشريعة اجماعا معلوما من الدين بالضرورة  
لكننا لا ندري تفاصيل تكاليفهم فيجزي بينهم التوارث بما  
الاسباب الالية وكذا بيننا وبينهم بناء على صحة تكاليفهم كما  
قاله الفولي وهو المعتمد خلا فالابن يونس وابن عبد السلام  
فان ابن ابي ابي هو ابيية او نارية اي يغاب عليهم ذلك  
فهم مركبون من العناصر الاربعة كالملايكة على قول وقيل  
ارواح مجردة وقيل نفوس بشرية مفارقة عن ابدانها وعلى  
كل فلهم عقول واهم ويقدررون على التشكل باشكال مختلفة  
وعلى الاعمال الشاقة في اسرع وقت وصح خير انهم ثلاثة اصناف  
ذوا حجة يطيرون بها وحيات واخرون يحلون ويطغنون  
قال الشافعي رضي الله عنه ومن زعم انه را هم ردت شهادته  
وعزرت لخالقته القرآن وحمل بعضهم كلام الشافعي على زاعم  
روية صورهم التي خلفوا عليها ولما عرف البيضاوي لحن

شريفنا





في تفسير سورة قل اوحى بنحو ما مر قال وفيه دليل على انه  
صلى الله عليه وسلم ما راى ولم يقرأ عليهم وانما اتفق حضورهم  
في بعض اوقات قراته فسمعوا فاحبوه الله تعالي بذلك  
انتهى وكانه لم يطالع على الاحاديث الصحيحة المصحة برويه  
صلى الله عليه وسلم قراته عليهم وسوالهم منه الزاد لهم  
ولدواتهم على كيفيات مختلفة انتهى ابن حجر **قوله** ثلاثة  
متفق عليها وهي عامة كما في الفصول ووجه عمومها كما قاله  
شيخ الاسلام ان الارث بها لا يختص بالمسلم بل يعير الكافر  
بخلاف جهة الاسلام فان الارث بها يختص بالمسلم والذي  
عليه سائر العلماء حتى المصنف في غير هذا الكتاب عكس ذلك  
وهو ان الثلاثة خاصة والرابع عام لان الارث به لا  
يختص به شخص دون آخر من المسلمين بخلاف كل من الثلاث  
انتهى وفي شرح الترتيب ان الثلاثة عامة باعتبار التوارث  
بها بين المسلمين بعضهم من بعض والكفار بعضهم من بعض  
خاصة كل واحد بالمتصف به وان بيت المال عام باعتبار  
ان الارث به لا يختص به شخص دون آخر من المسلمين فان  
باعتبار انه لا يكون الارث به الا من المسلم اذا ما وجد لبيت  
المال من الكافر الذي لا وارث له يستغرق يكون في الارث  
ارثا انتهى ودليل احصائها الاستقراء على ما ائتمنه  
الدليل الشرعي ومن جعله العقل فقد تقسف واما التوارث  
بالنصف والحلف والمواخاة فنسوخ واعمال ان هذه الانبا

تامة

تامة عند وجود شرط الارث وانتفا ما نعه وهي اسباب  
لمطلق الارث لا لارث قدر معين من نصف او غيره وال  
لتفاوت المسبب عند اتحاد سببه ثم قد يكون في الشخص  
منها واحد فقط وهو الغالب وقد يجتمع فيه اثنتان كما بان  
عده هو زوج وقد يجتمع الثلاثة كان يشترى رجل ابنة  
عمه ويعتقها ويتزوج بها ثم تموت هي عنه وقد تجتمع  
الاربعة كان يكون المشتري لبنت عمه هو الامام الاعظم  
وهذا انما هو بحسب الاجتماع الصوري والا فهو في الحقيقة  
انما يرث بكونه زوجا وابن عم حيث امك لحب المعتق وبيت  
المال بان العم واذا قصد اجتماع الاربعة في اجلة قيدت  
هذه الصور باسلامها انتهى **قوله** وهي نكاح هو في  
اللغة الضم والجمع واصطلاحا هو ما عرفه برهان الدين  
القرويني في شرح كتاب صفوة الفتوي بانه تملك  
بضع خاصة يتبعه تعويض مالي وعرفه غير بانه تملك  
بضع خاصة بايجاب وقبول وولي وشاهدي عدل واصله  
في كلام العرب الوطي قاله الواحدي وعن الزجاجي انه بمعنى  
الوطي والعقد معا قال الفارسي فرقت العرب فرقا لطيفا  
يعرف به موضع العقد من الوطي فاذا قالوا نكح فلانة او  
نكح فلان او اخته ارادوا تزوجها وعقد عليها واذا قالوا  
نكح زوجته او امراته لم يريدوا الا الجامعة لان بذكر  
امراته وزوجته يستغني عن العقد والنكاح عند الفقهاء

مع استمتاع

منها





حقيقة في العقد مجاز في الوطى علي الصحيح وقيل عكسه  
وقيل حقيقة فيما بالاشترائك انتهى **قوله** وهو عقد  
الزوجية الصحيح خرج بالعقد الوطى زنا او شبهة **بالصحيح**  
انفسا فلا اثر لهما في ذلك وظاهر كلام ائمتنا ان العبرة  
في الزوجين اذا اختلف مقلدهما او تعارض غرضاهما  
ولم يتزافا الحاكم باعتقاد الزوج لا الزوجة انتهى بنجر  
**قوله** ويورث به من لجانبين قال اي يرث الزوج والزوجة  
ورثته اجماعا حيث لا مانع فلو اعتق امه تخرج من ثلثه في  
مرض موته وتزوج بها لم يرث للدور لانه لو ورثه لكان  
عتقها وصية لو ارث فيتوقف علي اجازة الورثة وهي  
منهم واجازتها تتوقف علي سبق حرثها وهي متوقفة علي  
اجازتها **قوله** وعند المالكية ولو انقضت عدتها وانكح  
بازواج قال في شرح الترتيب وهذا كله اذا اتم بالفرار  
من ارثها اما اذا لم يتم كما لو ابانها بسؤالها او علي طلاقها  
علي شي لها منه بد ولا تاثر بتركه ففعلته عالمة او علي  
طلاقها في الصحة بشرط فوجد في المرض ونحو ذلك فلا ارث  
لها عند من ورث تلك لعدم التهمة في الفرار من ارثها انتهى  
ثم رايت مكتوبا بخطه علي هامش شرح الترتيب ما نصه  
قوله عند من ورث تلك من جملتهم المالكية لكن الذي مشي  
عليه الشيخ خليل في المختصر وهو المشهور والقوي به عندهم  
انها ترثه في اجمع خلافا لما ذكرته في الشرح تبع الخيري

وان المجدي رحمهما الله فانما ذكر انه اذا لم يتم بالفرار  
من ارثها لا ترثه عند من ورث تلك لعدم التهمة في هذه  
الصورة التي ذكرتها بتعاليها وهي عبارة عما نقلتها كما  
رايت والله اعلم **قوله** لم يرثها اي والعقد باطل **قوله** وهو  
ينفخ الو او احترز به عن الولد بالكسرة فانه تنابع الشيء من  
غير تخلل **قوله** وهو عصوبة سببها نعمة العتيق علي يبق  
هذا معناه شرعا واما معناه لغة فهو الفرية قاله  
ابو هري يقال بينهما ولا يفتح اي قرابة انتهى وسيذكر  
ولا لا نسب العتيق الي معتقه كان نسب الولد الي الولد  
**قوله** الولد كالحمة للنسب المحمة بضم اللام وفحها والعين  
في ذلك ان المعتق جعل باعناقة لعتيقه كوالده لانه  
كان في الرق كالعدم لانه لا يملك ولا يتصرف الا لسيد  
فاذا اعتقه فقد جعله موجودا لنفسه فكل من سبب  
في وجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى وفي صحيح  
مسلم لا يجزي ولد والوالد الا ان يجدر رقيقا فيشترى  
فيتعتقه **قوله** ويرث به المعتق من حيث كونه معتقا اي  
لا من حيث كونه عتيقا فلا يرث ما لو اشترى عتيق ابا معتقه  
واعتقه فانه يثبت لكل منهما الولد علي الآخر السيد  
بالمباشرة والعتيق بالسراية او ملك شخص امه فعنتت  
عليه ثم الام اباء ولدها واعتيقته فانه يثبت للولد علي امه  
ولا بالمباشرة ولا له عليه ولا السراية انتهى شيخ الاسلام



وكذا لا يردهما سيذكره لأن العتيق لم يورث من معتقه في نحو  
هذه الصور من حيث كونه عتيقا بل من حيث كونه ذاولا قال  
شيخ الاسلام كان الارث بالولاء ثابتا من جانب المعتق خاصة  
لأن الانعام من جهة فقط فاخص الارث به انتهى وما ورد من  
انه صلى الله عليه وسلم ورث عتيقا من معتقه فصعيف كما  
قال ابو عيسى الترمذي وتقدر صحته يحمل على اعطائه مصلحة  
لا ارثا **قوله** والارث لا يحددها فالمدني بالابوة الكجداد  
والجدات والاخوة والاحوات والاعمام والعمات والاعوال  
والخالات ومن تقرب بهم والمدني بالبنوة اولادهم ولوه  
باني فدخل فيما قررتة ذووالارحام ولا يضر تاخرهم عن  
غيرهم كما لا يضر تاخر الاخ عن الابن في كونه وارثا بالقرابة  
انتهى شرح الترتيب **قوله** كالجمدة امر الام مع ابن بنتها اي  
فانما ارثته ولا يرثها والضابط ان كل وارث شخص بتقدير  
حياته عند موت ذلك الشخص فان ذلك الشخص يرثه لو  
قد عكسه الاسبقه من الورثة وهم ابن اخ المرأة وعمها وابن عمها  
وام ام الانسان وام ام الانسان وام ام ابي ابيه في قول قديم  
مرجوح والعتق والمعنتة كذا في الفصول قال شيخ الاسلام  
في شرحها الكبير عليها ولك ان تقول لحصر في السبعة ممنوع  
فان المجرع بالنسبة الى الجرح اذا مات بذلك الجرح وكذا  
المبتوتة في مرض الموت على قول قديم بل قيل جديدي وكذا ما  
ذكره في فصل الناس في الارث على اربعة اقسام وهو الجني

وانما

والمعص

نصوص من ارث

والمعص وذوالقصاص ونحو والكافر اذا سرق بعد تقضه  
العهد والانبيا عليهم الصلاة والسلام وقد يجاب عن ه  
الاولين والاخيرة بان كلامة هنا فيمن امتنع ارثه لا لسبب  
طرا وفي الثلاثة ليس كذلك ذكره في الفصل المذكور سوي  
الاخيرة بان الكلام هنا فيمن امتنع ارثه من جهة خاصة ه  
وتم فيمن امتنع ارثه مطلقا انتهى **قوله** وان كانت اقوي ه  
الاسباب انما كانت اقوي الاسباب لانها الاصل في الميراث  
قال القاضي فضل الدين الخوجي الاصل في الميراث القرابة  
وغيرها محمول عليها والمحمول عليها امران خاص وعام فالخاص  
شيان حل وعقد فالحل الاعتاق والعقد النكاح والعام  
الاسلام انتهى شرح الترتيب قال شيخ الاسلام في شرح الكفاية  
واراد الثلاثة بهذا الترتيب لان النكاح لا يورث به الا  
بالعرض والولاء لا يورث به الا بالتصيب والرحم مقصور  
فيه الامران فاخر لذلك وقدم النكاح وضعا للتقدم الفرعي  
شرعا ولان النكاح يورث به من الجانبين ايدا والولاء من  
احدهما ايدا فتقدم النكاح على الولا والرحم تارة كذا وتارة  
كذا فاخره انتهى **قوله** وهو جهة الاسلام قال شيخ الاسلام  
رحمه الله في شرح الفصول وفي جملة جهة الاسلام سببا  
تفنيه على ان الوارث هم المسلمون كما هو مقتضى عبارة الشيخين  
وغيرهما وهو التحقيق وما قيل من ان التحقيق انه جهة ه  
الاسلام لا المسلمون لصحة الوصية بثلاث ماله لهم ليس بشيء

وعن ما

واخر القرابة





انتهى **قوله** فبرث به بيت المال اي ارتيا براعي فيه المصلحة  
اذ لو كان ارثا محضاً لا تمتنع صرفه لمن يطرا وجوده او اسالته  
او حرته بعد موت الموروث وفضل الذكر على الانثى ولسم  
يصرف للرجل مع ابيه لانه بحجبه ولو كان مصلحة كما قال  
الرافعي لجاز صرفه للكافر والمكاتب وفي القاتل وجهان  
اصحهما المنع وعلى الوجهين في كون الصرف لبيت المال ارثا  
او مصلحة يجوز تخصيص طائفة من المسلمين به لانه استحقاقا  
بصفة وهي اخوة الاسلام فصار كالوصية بالثلث لقوم  
موصوفين غير محصورين لا يجب استيعابهم وكالزكاة  
فان للامام ان ياخذ زكاة شخص ويدفعها الي واحد  
لانه ما دون له في ان يفعل ما فيه المصلحة ومن هنا يعلم  
جواز الصرف لواحد كما قال السبكي انه الظاهر انتهى  
شيخ الاسلام **قوله** وسوا كان منتظما ام لا عند المالكية  
قال في شرح الترتيب وعللوه بان الحق للمسلمين فلا يسقط  
باختلال نياهم كالزكاة وربما يفرق بينهما بان الزكاة  
ستحقوها محصورون شركا والمالك موجود فلا ارث لانتظام  
بخلاف الميراث انتهى **قوله** ولا يرث عند الحنفية والخنازلة  
واستدلوا بقوله تعالي واولوا الارحام بعضهم اولي ببعض  
وقوله تعالي يوصيكم الله في اولادكم وخبر الخال وارثه  
من لا وارث له يعقل عنه ويرثه واجيب عن الآية الاولى  
بانه منسوخة بآية الوصية في مبينة لمقدار وعن

الثانية بان الولد انما يقال حقيقة على ولد الصلب وعن  
الخبر بانه ضعيف وبان المراد منه خال هو ابن عم او مولي  
وفائدة تخصيص الخال رفع توهم انه يسقط ارثه بكونه  
ابن عم او مولا لاجل انه خال وبان الخال يطلق على السلطان  
فيكون هو المراد على معني انه ينقله لبيت المال ويصرفه  
من مصارفة انتهى شرح الترتيب **قوله** واصطلاحا ما  
يلزم من وجوده العدم الى اخره هذا تعريف للمانع مطلقا  
واما تعريف للمانع مانع الحكم الشرعي الذي الكلام فيه هو  
ما ذكره الامري من انه كل وصف وجودي ظاهر منضبط  
مستلزم لحكمة مقتضاها تقتض حكم السبب مع بقا حكمته  
انتهى شيخ الاسلام **قوله** عكس الشرط لان الشرط ما يلزم  
من عدمه العكس العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا  
عدم لذاته بل الوجود ان وقع فالوجود السبب لذاته وان  
وقع العدم عند وجوده فلعدم السبب او لوجود المانع  
**قوله** وموانع الارث ستة اي فقط وما زاد عليها فتسمية  
مانعا ساهل اذ المراد بالمانع كما قال الرافعي ما يجامع  
السبب من نسب وغيره ويجامع الشرط فيخرج اللعان  
فانه يقطع النسب الذي هو السبب ويخرج استبهاام  
ريح الموت بفرق ونحو لعدم وجود الشرط ويخرج الشك  
في وجود القريب وعدم وجوده كالمفقود والحل لعدم  
الشرط ايضا وهو تحقق وجود المدعي حيا عند موت المورث



وعد جماعة الرزنامة نغما وليس بشئ وكذا اعد المتولي من  
 المواضع النبوة فمن خصائص الانبياء عليهم الصلاة والسلام  
 انهم لا يورثون لقوله عليه الصلاة والسلام عن معاشر الانبياء  
 لا نورث ما تركناه صدقة والحكمة فيه ان لا يمتني احد  
 من ورثتهم موتهم لذلك فيهلك وان لا يظن بهم الرغبة في  
 الدنيا وان يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم توفيرا للاخوانهم  
 واما قوله تعالى حكاية عن يحيى يرثي ويرث من آل يعقوب  
 فالمراد وراثته النبوة او العلم والمخاض ان المواضع ستة فقط  
**قوله** وهو عجز حكلي يقوم بالانسان بسبب الكفر وعيان  
 السهلي رحمه الله وهو من اثر الكفر وهو سببه وذلك  
 ان الله سبحانه وتعالى لما اباح الدم والمال والسبي  
 بالكفر جعل بقا الرق وان اسلم العبد تذكرة وعبرة لما  
 توكل اليه العصية انتمى وما ذكره من تعريف الرق هو  
 معناه شرعا واما لغة فهو العبودية او الشئ الرقيق **قوله**  
 فلا يرث الرقيق بجميع انواعه اي فتا كان او مديرا او مملوكا  
 عتقه او موصي بعنقه او امر ولد او مبعضا او مكاتبجا  
 عتق قبل القمته او بعدها قال القاضي رحمه الله تعالى  
 واستدل السهلي بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم  
 قال عرف الاولاد بالاصافة الي ابايهم والعبد لا يعرف  
 بالاصافة الي ابيه بل الي سيده فيقال عبد فلان وفي  
 الحر ولد فلان وذلك يدل على امتناع الميراث بينهما

انتهى

انتهى قال الرافعي ولم يقولوا انه يرث ثم تيلقاه سيده  
 يحيى الملك كما قالوه في الوصية لعبد غيره اذا دام رقه  
 وفي الهبة والوقف عليه اذا اطلق و فرق بان هذه الانواع  
 لا يقدر فيها كون الموصي له والموهوب له والموقوف عليه  
 اجانب كما لا يقدر فيها اختلاف الدين بخلاف الارث وياتي  
 تصح للسيد فاقفاها العبد كانه ابقاع له بخلاف الارث  
 فانه لا يصح للسيد من قريب **قوله** لانه ملك له قال  
 الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شئ والغدرة  
 المنغية عنه انما هي القدرة الشرعية وهي الملك لا الحسية  
 لثبوته له كالحرق وملكه على القول به ضعيف **قوله** علي الارح  
 مقابله انه بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحربة  
 ويستثنى ايضا كما فرله امان جني عليه حال حرية وامانه  
 ثم نقض الامان فسبي واسترق وحصل الموت بالسراية  
 حال رقه فان قدر له اية يكون لورثته قال البلقيني  
 رحمه الله تعالى وليس لنا صوت يورث فيها الرقيق مع رق  
 جميعه الا هذه انتهى لكنهم انما اخذوها نظرا للحرية ايا  
 فلا استثنى الا بالنظر لكونهم حال الموت احرارا وهو قبيح  
**قوله** ولا يورث ولا يرث كما تفر عند المالكية والحنفية  
 اي لنقضه تغليب الجانب الرق وهذا قول قديم عندنا  
 ومذهب ابن عباس رضي الله عنهما انه كالحربي في جميع احكام  
 وبه قال الحسن وجابر والنفعي والشعبي والثوري وابويوسف

فان له اسبابا مخصوصة فلا يثبت  
 عند انتفاها نوبانها تملكات  
 اختيارية فيكون في محلها قابلية  
 الملك بخلاف الارث محص

بينة



ومحمد وزفر فبرث ويورث ويحجب كالحق **قوله** ويورث ويورث  
ويحجب بحسب ما فيه من الحرية عند الخبايلة اي معاملة بعض  
الحرك بحكم الاحرار وبعضه الرقيق بحكم الارفا فلومات حرة  
عن زوج واخ شقيق حرين وعن ابن مفضل نصفه حر ونصفه  
رقيق فنعدنا وعند المالكية والحنفية للزوج النصف  
وللاخ الباقي ولاشي للابن لنقصه وعند الخبايلة يرث  
علي خلاف في كيفية ارثه عنهم عند همد ويحجب الزوج عن  
النصف الي ربع وعن ولومات هو عن ابيه الزوج او غيره  
وعن امه فلان ثلث ما ملكه بخرته ولا يبيد باقية عندنا  
وعند الخبايلة ولاشي لها عند المالكية والحنفية وماله  
لما لك بعضه ولو ترك ابنا نصفه حر واخا حرا فالملك  
بينهما نصفين عند الخبايلة او ابنتين نصف كل منهما حر  
واخا حرا فقال محمد بن الحسن قياسه ان تجع حرتهما وهي حرته  
ابن تام ويقسم المال بينهما ويسقط الاخ وقال سفيان  
الثوري قياسه ان يقسم بينهما بتقدير كمال الحرية ويحجب  
بقدر رقتها ولو كانا حرين قسم بينهما نصفين فاذا كان  
كل منهما رقيقا رجع حقه الي النصف فكل منهما الربع والتا  
لاخ وضابطه على هذا القول ان يؤخذ من المال مثل جز  
الحرية ويقسم بين الورثة بحسب رقتهم وحرية انتمى شرح  
المنقول الكبير شيخ الاسلام مع زيادة **قوله** لا المقتول  
تقدر برث قائله وذلك كان يجرحه او يضربه ويموت هو

قبل

قبله فلو جرحه عمه جرحا يسري الي النفس ثم مات العم قبل  
ابن اخيه المجرور وفي المجرور حياة مستقرة ورثه قطعاً  
قال السبط رحمه الله تعالى وهذا خارج عن عبارة المتضمن  
فرع مطلق متوارثان من علومات الثخاني ليرث الفوقا  
وان مات الفوقا يورث الثخاني ثقله الا ذريه وهو واضح  
**قوله** وشاهد بان شهد علي مورثه بما يوجب القتل او زكي  
من شهد او زكي المزكي سد للباب وعملا بظاهر الخبر وخالف  
الماوردي والمتولي والرويانى فيما لا يوجب الضمان **قوله**  
ولو بغير قصد كناية الى اخره واما خبر رفع القلم عن اثم الخطا  
والنسيان وما استكرهوا عليه ورفع القلم عن ثلاثه عن البيهقي  
حتى يبلغ وعن النابهر حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفتق  
فمعاه رفع الاثم ولان كل اسقط الارث الكبر والعقل اسقط  
مع الصغ والجنون كاللوق والكفر وانه فتل مضمون فمفعول الارث  
كالمبالغ العاقل وخالف ابو حنيفة فقال الا ان يكون  
الفائل صيبا او مجنونا فانما يرثان منه لا ارتفاع القلم عنها  
**قوله** وبطله الجرح للمعاجة اي وسقيه الدواء اذا افضى الي  
الموت انتهى شرح الترتيب **قوله** والمعنى فيه تهمة الاستعمال  
اي لانا لو ورثنا الفائل لونا من من راعر يستعمل الارث  
ان تعقل مورثه فاقصنت المصلحة حرمانه ولان المشل  
قطع الموالاة وهي سب الارث وقد وقع ذلك في شرع من قبلنا  
قال ابن السلق تبعاً للبعوي وغيره **قوله** ولا يدخل للمغية



في القتل الى اخره شاه راوي الحديث ولو ضعيفا ويلحق  
بهما القاتل بالحال والقاتل بالعين قال في شرح الترتيب  
ولا يدخل فيه اي في القتل الزوج اذا اجبر زوجته فماتت  
بالولادة لانه لا يدخل له في قتلها وان كان وطئه سبباً في  
ذلك لانه لا يقصد من الوطئ ذلك وكونه لا يدخل له في  
قتلها في المقس منه شيء هل يخرج من ذلك ايضا ما لو شهد  
على مورثه بما يقتضي جلد الثمات لان الجالد لا يقصد منه  
القتل لدار من تعرض لها بخصوصها وللنظر فيها بحال  
لكن ظاهر اطلاقهم منعه بذلك انتهى **قوله** كقتل مضمون بقصاص  
هو القتل عمداً وعدواناً **قوله** اوبدية هو القتل خطأ او شبه  
عدو **قوله** اوبكفارة لمن رمي بصف الكفار ولو يعلم فيهم مسلماً  
قتل قريبه المسلم فانه لادبية فيه وفيه الكفارة فقط **قوله**  
وما لا فلا كان قتل مورثه بحيث بان ثبت عليه ما يوجب القتل  
من قصاص او غيره او قتله في قتال البغاة والقاتل مع اهل  
العدل فانه يرثه عند احمد واي حنيفة واصحابه لانه قتل  
غير مضمون بقصاص ولا بدية ولا بكفارة ولا يرثه عندنا  
علي الاصح لانه قاتل **قوله** يرث من المال دون الدية اي  
لانه لو ورث منها لربما ورث اكثر مما عزم ذكر العلامة  
شمس الدين مجد الشراوي في شرح هذا الكتاب وانما ورث  
من المال لعدم تعجيله القتل وحيث لا يرث لا يجب وان  
ورث من المال حجب فيه وهذا في ارث اطلاقاً اما الولاء

فجدة

للحديث

فالذهب

فالذهب ان قاتل العمد وقاتل الخطا يرثان الولاء ورثه  
عنهما من برئهما انتهى ذكره الثنابي رحمه الله **قوله** وذلكها  
والجواب عنه ذكرته في شرح الترتيب قال في شرح الترتيب  
وذهب معاذ بن جبل رضي الله عنه ومعاوية بن ابي سفيان  
رضي الله عنهما الى تورث المسلم من الكافر بخبر الاسلام  
يزيد ولا ينقص وقياساً على النكاح والادغمت امر واجب  
بان الخبر ان صح فمعناه يزيد بفتح الباء ولا ينقص  
بالايرتداد واما القياس فمردود بان العبد يملك الحرية  
ولا يرثها والمسلم يفتن مال الحربي ولا يرثه وبان النكاح  
مبناه على النوالد وقضا الوطئ والارث على الموالاة  
والمناصرة فافتراقا لكن لما كان اتصالتا بهم فيه شريف  
لهم اختص باهل الكتاب منهم انتهى **قوله** وقال المسلم  
يرث من عتيقه الكافر استدرك بخبر الثنابي لا يرث المسلم  
التصراخي الا ان يكون عبده او امته صحح الحاكم **قوله**  
الولاء قرع النسب فهو اولي منه بعد الارث واما الخبير  
فلعل تاويله ان ما بيده لسيدة كما في الحياة لا الارث من  
العتيق لانه سماه عبده انتهى شيخ الاسلام **قوله** وهذا  
معنى قول بعض الفضلاء لنا جما دملك وعنى به النطفة  
واستشكل بان الحكم عليه بالكفر في حال كونه نطفة ينافي  
كونه جماداً **قوله** وهو الزرد ديني حكيم الى اخره هذا  
عند اصوليين فان عندهم المستوي شك والراجح ظن



والمرجوح وهم واما عند الفقهاء فالشك مطلق التردد  
سواء كان باستواء او رجحان **قوله** الاصح من مذهبنا  
ان الكفر كله ملة واحدة اي فيتوارث الكفار بعضهم من  
بعض الامايات استثناه سوا اتفقت اديانهم و<sup>اختلفت</sup>  
عقائدهم كاليعقوبية والنسطورية والمداكانية من النصارى  
والقرعية والسامرية من اليهود اما اختلفت الاديان  
والعقائد كاليهود والنصارى والمجوس وعبدة الاوثان  
فان قلت كيف يتصور ان هؤلاء مع انه مع تفرق في الفقه  
ان من انقل من دين الى دين غير دين الاسلام لا يقر عليه  
قلت له صور منها الولا كان يقتون نصراي يهود ياد  
ومنها الزوجية كان يتزوج نصراي يهودية ومنها  
ان يكون احد ابويه يهوديا والاخر نصرايا اما بنكاح  
او وطئ شبهة فان الولد يتخير بينهما بعد بلوغه كما  
جزم به الراعي حتى لو جاء له ولدان واختار احدهما  
اليهودية والاخر النصارية جاز التوارث بينهما بالابوة  
والامومة والاخوة علي انه لا يحتاج لذلك فانه لا يقتل  
بمجرد انتقاله بل يبلغ الما من علي الاشبه في الروضة كاصلها  
فيتوارثون تلك المدة على الظاهر انتهى شيخ الاسلام **قوله**  
ولكل من القولين دليل مذكور في المطولات استدلال من  
قال ان الكفر كله ملة واحدة بقوله تعالي لكم دينكم ولي  
دين وقوله ولن ترضي عنك اليهود ولا النصارى حتي

تتبع

تتبع ملتهم وقوله فماذا بعد الحق الا الضلال فاشعرت  
هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة واستدل من  
قال ان الكفر ملة بقوله تعالي لكل جعلنا منكم شرعة  
ومهاجا وبقوله صلى الله عليه وسلم لا يتوارث اهل ملتين  
واجاب الاول بان مقية الاية ما قاله مجاهد وكلم من دخل  
في دين محمد صلى الله عليه وسلم جعلنا له القرآن شرعة ومنها  
وبان المراد بالملتين في الحديث الاسلام والكفر بدليله  
ان في بعض طرقه زيادة فلا يرث المسلم الكافر **قوله** القناك  
في قناويه الكفر ملة باعتبار الاحكام الجارية بينهم  
وبين المسلمين حتي يجوز للمسلم ان ينكح بعض الكافرات دون  
بعض والكفر ملة واحدة باعتبار الاحكام الجارية بينهم  
حتي لو نكح اليهودي وثنية او مجوسية ورافعا اليافانا  
لا تخم بفتح النكاح والله اعلم **قوله** الكفر في اللغة  
ابحود والستر يقال كفر نعمة الله كفر بالضم والفتح وكفرانا  
جحدنا وسترها وشرعا خلاف الاسلام انتهى شرح الترتيب  
**قوله** فلا توارث بين ذي وحري اي لقطع الموااة بينهم  
وهذا خلاف اهل العدل والبغي لا اجتماعهم في اشرف الجهات  
وهي الاسلام فلا اثر لاختلافهم وقضية اطلاقه كغيره  
انه لا فرق بين كون الذي يدارنا وكوته بغيرها لكن قيده  
بغيرهم الصمري في شرح الكفاية بكونه يدارنا وقضيته  
انه لو عهد الامام الذمة لطائفة قاطنة بدار الحرب



انهم يتوارثون مع اهل الحرب قال الازدعي ويجوز تنزيل  
 الاطلاق علي الغالب فلا مخالفة انتهى شيخ الاسلام **قوله**  
 ارجحهما كالذمي اي لانهما معصومان بالعهد والامان خلا  
 للحنيفة اي ولهما كنية والحنابلة ايضا وعيان شرحه  
 كشف الغوامض والثاني انهما كالخزي لانهما لم يستوطنا  
 دارنا وبه قال الايما الثلاثة انتهى فعلي الاول لا يجري  
 النوارث بينهما وبين الحربي وعلي الثاني يجري فالومات  
 يهودي عن ابن مثله واخر نصراني ذمي واخر يهودي معا  
 واخر يهودي حربي فعلي الاصح الميراث بينهم سوي لا خير  
 ويجري في النصراني القول بان الكفر ملل وفي المعاهد  
 القول بان الذمي والحربي يتوارثان والاول وارث حصرا  
 والمعاهد يفتح الها وكسرها من اخذ عليه العهد من الكفا  
 والمستامن من عقده الامام ذمة انتهى ذكره شيخ الاسلام  
 تنبيهه ليس اخلاق الدار بها عن عند نابين الحربيين  
 فيرت الحربي الرومي من الحربي الهندوي خلافا لابي حنيفة  
 رحمه الله تعالى انتهى شرح الترتيب **قوله** الثاني الردة  
 هي تابعة لاختلاف الدين وليست مانعاً في داخله في  
 عبارة النظم وهي بالكسر الاسم من الارتداد وهو لغة الرجوع  
 عن الشيء واصطلاحاً قطع الاسلام بفعل مكرر او اعتقاد  
**قوله** فلا يرث المرتد اي لانه ليس بينه وبين احد موالاة  
 لانه ترك دين الاسلام وانتقل الي دين لا يقرب عليه **قوله**

وله

ولا يورث قال شيخ الاسلام في شرح الكفاية ولا فرق بين  
 المال والقصاص وان استوفاه وارثه لولا الردة فيما  
 لو قطعت بده مثلاً ثم ارتد لانه لا يستوفيه ارثاً كما  
 نقله السبكي عن الاصحاب انتهى وايضا فان كلاً من  
 في الثركات الملية خلافاً للباقيين حيث قال ويمكن  
 ان يستثني من قولنا ان المرتد لا يورث ما وجب له من قصاص  
 بقطع طرف من اطرافه كيداه او رجله او جرح له ارث  
 مقدر كالموضحة في حال اسلامه فانه يستوفيه من كان  
 وارثه لولا الردة واستيفاءه له ارث وان لم يبق فيه الشقي لان استيفاءه ارثاً لا ينافي استيفاءه  
 فكانه يستوفيه بجهتين وقياس ذلك ياتي في حد القذف  
 انتهى **قوله** لا توارث بينهما اي لانهما لا يقربان علي ما  
 اشغلا اليه وان كان بينهما موالاة **قوله** ومال المرتد  
 في اي بعد موته واما في حياته بان تاحرق قتله ليقرب  
 او لامر كما اذا لم يقرب عليه او الحق بدار الحرب فوقف ما  
 حتى يموت او يقتل فيكون فداء او يسلم في اخذة تنبيه  
 الاول ان تجعل ما في مال المرتد في موصولة بان تكر اللام  
 ليدخل الحقوق كالنجاسة المنشع بها ففي اصل الروضة فيما  
 اذا وقع في الغنيمه كلب يتنفع به انه ان اراده بعض الغنيم  
 او اهل الخمس ولم يزرعه غيره سلم اليه وان نازعه غيره  
 وامكنت القسمة عدد اقسمت والا فروع بينهم وذكر رواية  
 في الوصايا انه يعتبر قيمتها عند من يري لها قيمة وتعتبر









ارثه لانه فرع النسب وقد ثبت فلو اعتق هذا الاخ الحازر والحال  
انه لم ير عبد من من التركة وشهدا بان للميت مخبول النسب  
وقبل شهادتهما ثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورت للميت عبد  
فبطلت عنهما فبطلت شهادتهما لوقتهما فبطل النسب فبطل الارث  
فاثبات الارث يودي الي نفيه كما قدمنا انتهى شرح الترتيب  
مع زيادة **قوله** فيثبت نسبه ولا يرث للورثي لان ارثه  
يودي الي نفي ارثه وما ادي اثباته الي نفيه انتهى من اصله  
انما يلزم من ارث الابن حجب الاخ المقر فلا يكون الاخ وارثا حازرا  
فلا يصح اقرار لغوات شرط فلا يثبت نسب الابن فاليرث وهذا  
هو الصحيح والتباير يرث ايضا كما يثبت النسب لان الارث فرع  
ثبوت النسب وقوله ولا يرث اي ظاهرا واما باطنا فيجب علي  
الاخ دفع جميع التركة لابن اذا كان صادقا في اقراره لكونه  
غير مستحق لشي منها ويجوز لابن قبولها تعقيب علمه من  
اقتضاه علي الموانع الستة انه لو كان المورث صيدا  
والوارث محرما لا يمتنع ارثه وهو كذلك علي الاصح **قوله** وليست  
امه ولا عصبة ما عصبة له اما الام فواضح اذ ليس في النساء  
عصبة الا ذات الولد واما عصبتها فالانهم ليسوا بعصبة له  
في تحمل العقل والولادة ومثله ولد الزنا فان في الرضوخ  
ولا عصبة له اي لكل من ولد الزنا وولد المملو لا يقطع  
نسبه من الاب الامن صلبه او بالولد بان يكون عتيقا او  
امة عتيقة فيثبت الولد لولدها **قوله** وتوما اللعان لينا عليه

القاضي

ايضا

بشقيين

بشقيين اي لا تنفأ نسب الاب الذي نفاه بلعانه **قوله**  
خلاف المالكية اي حيث قالوا انهما شقيتان قال النسي  
رحم الله واستشكل كونهما شقيتين بانقطاع النسب اذ  
لا جد لها ولا عم ولا اشترار من جهة الاب شرعا واجيب بان  
الاب متحقق كونه واحدا ولم يتبين فساد الحمل لاجل لعانه  
وبان الاب لو استلحقها معا واخذها لحقاه ولو كان له اولاد  
اولاد من هذه الملائنة غير التومين ومات احد التومين  
ورثت امه السدس واخوته لانه الثالث وورث اخوه المتبق  
معه ما بقي بالتقسيم **قوله** التومان هما الولدان في  
بطن واحد انتهى **قوله** ولا التقات للثمة حتى لو قتله واستلحقه  
لحقه ولا يعقل به **قوله** بل لو استلحقه الوارث اي الحازر ولو  
عاما اذا مات بلا وارث فالحقه به الامام اي وكان الميت  
سليما قديرا في المهمات **باب الوارثين** اجماعا  
بالاسباب الثلاثة **قوله** من الرجال فان قلت لوعير بالذكور  
يشمل الصبي لكان اولى ولا ينزحف اليه قلت مراده ذلك  
يدل على قوله بعد فجملة الذكور هؤلاء وقد يجاب ايضا  
بان المراد بالرجال ما قابل النساء فيدخل الصبي **قوله** اجماعا  
احترز به عن المختلف في ارثهم وهم ذوالارحام فانهم يزيدون  
على هذا العدد **قوله** عشرة قد تبع في عددهم طرق التمييز  
بعبارة الايجاز لان لهم في عد الرجال والنساء طريقتين  
خالطها وتبينها وولهم في كل من الطريقتين بسط واجازة

زيادي

ن





تسببه اعترض الفاضل ابو الطيب على عدد المذكور عشرة  
بانهم عدوا الابن وابنه اثنين وهما اكثر لان من دونهما المراد  
من قوله وان سفل ليس بابن ابن حقيقة بل مجاز وكذا الكلام  
في الاب وابيه واذ قد ارادوا المجاز كان المعجم ان يقولوا  
الابن وان سفل والاب وان علا لانه احضر واجب بانهم قصدوا  
التسبيه على اخراج ابن البنت وابي لثم اي وان بعد تاكيد  
بنت الابن وابي ام الاب فاقيد كان اهل الجاهلية يورثون  
الرجال دون النساء والكمبار دون الصغار ويقولون انور  
اموالنا من لا يركب الخيل ولا يضرب بالسيف ويجعلون حظ  
المرأة من الارث ان ينفق عليها من مال زوجها سنة وهي كانت  
عندهم وفي اول الاسلام وكانوا يورثون الاخ وابنه زوجة الاخ  
والعم كرها ثم نحت العدة بقوله تعالى ولهن الربع ونسخ  
الارث كرها بقوله تعالى لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها  
وكانوا يورثون بالخلف والنصر وهو ان يقول دي وديك و  
فوسلك وحرني حر بك ترثني وارثك وتنصري وانصرك تعقل  
عني واعقل عنك وكان في صدر الاسلام لتوارث بالتبني  
والاخاء وكذا بالخلف والنصر على المشهور لقوله تعالى عاقد  
ايمانكم فانوهم نحبهم ثم نسخ ذلك واقرا التوارث بالجمرة  
بقوله تعالى ان الذين امنوا وهاجروا وجاهدوا بايمانهم  
وانفسهم في سبيل الله الى قوله حتى يهاجروا فكان اذا ترك  
المهاجر اخوين مهاجرا وغير مهاجر او عم مهاجرا واخا غير مهاجر

وهو قوله تعالى ان ترثوا النساء كرها  
فانما هو في سبيل الله لئلا يترثوا ما تركن  
منهن من شيء ان ترثوا ما تركن منهن من شيء

كان ارثه للمهاجر فقط كذا صور الماوردي وظاهر انه  
لا بد ان يكون بين المهاجرين قرابة وهو ايضا ظاهر تصور  
الشيخ ابي حامد والفاضل والرويان وغيرهم لكن ظاهر اطلاق  
كلام الفاضل ابي الطيب وابن الرفعة انه لا يشترط ذلك  
وقد يحل الاطلاق على كلام اولئك او يحل كلام اولئك على  
انه مجرد تصور وهذا اقرب الى ظاهر الآية ولهذا قال  
القوي وعن ابي عيسى ان الارث كان للمهاجرين والانصاف  
مطالفا كما دللت الاولي يعني قوله ان الذين امنوا وهاجروا  
ثم نسخ ذلك واقرا التوارث بالقرابة بقوله تعالى واولوا  
الارحام الآية ويقال انه نسخ بالوصية للوالدين والاقرب  
بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت الاية فمن ابن  
سرج انه كان على المختصر ان يوصي لكل وارث بنصيبه في علم  
الله فمن وفوق له فهو مصيب والافحطى قال الامام وهو  
زلل لانه تكليف على عمالية وقال بعضهم يجوز ذلك بناء  
على تكليف ما لا يطاق ثم نسخ ذلك بابنا الموارث انتهى  
شيخ الاسلام **قوله** اي من الاب واللام بمعنى من قال في شرح  
الترتيب وهذا التقييد وقع في عبارة الفقهاء والفرضيين  
كثيرا قال الشيخ يعني ابن الهيثم رحمه الله ويجوز ان تكون اللام  
بمعنى من كفول العرب سمعت له صراخا اي منه وجنيد فلا  
اشكال انتهى **قوله** كما قرئ به في الشواذ والقراءة الشاذة كالخ  
على الصحيح ان مثل ذلك لا يكون الا توقيفا وخالف النووي

الآية



في شرح مسلم فقال ليست كالخبر لا ينقل الا على انها قران  
وهو لا يثبت الا بالتواتر واذ لم يثبت قرانا لم يثبت خبرا وبع  
في ذلك الامام **قوله** اي الابقاظ يقال نهت تبينها اي ه  
ايقظت ايقاظا وهذا معناه لغة واما معناه اصطلاحا  
فمؤعونان البحث الاي تفصيلا بحيث يعلم اجمال من الكلام  
السابق **قوله** اي الميت المعلوم من المقام قال شيخ الاسلام  
في شرحه على الكفاية واعلم انه اذا اطاعت النسبة فهي اليه  
الميت فان اريد غير صرح به فاذا اطلق الاخ مثلا فالمراد به  
اخو الميت ونظيره الكسر فاذا اطلق حمل على كسر واحد فان  
اريد غير صرح به فيقال ثلاث اربعة مثلا انتهى **قوله** واما  
بالبسطة فخمسة عشر وهو لاء الخمسة عشر اثنان يرتان من اعلا  
النسب وهما الاب والجد ابوالاب وان علا واثنان من اسفله  
وهما الابن وابنه وان سفلى وسبعة من حواشيه وهم الاخ الشقيق  
والاب والام وابن الاخ الشقيق والاب والعم الشقيق والام  
واثنان يغير النسب وهما الزوج وذو الولد **قوله** وان نزل  
ابوها محض الذكور سمل بنت الابن وبنت ابن الابن وبنت ابن  
ابن الابن وهكذا وخرج به بنت بنت الابن ونحوها لانها  
من ذوى الارحام **قوله** والام من شانهما ذلك فوصف الام  
بكونها شفقة لبيان الواقع لا للاحتراز عن الفائلة كما  
قاله بعضهم لتقدم حكمها في المواضع **قوله** واما الجدة التي  
تدلي بذكر بي انثيين وسواء ادلت بمن ذكر الي الام كام اي الام

وأي الع  
والشقيق  
والاب

عندنا

او الي الاب كام اي ام الاب فهي غير وارثة بالالتفاق **قوله**  
ومعتفة لم يصعبا بزات الولد كما فعل في المعتق اما الضرور  
النظم او حذف من الثاني دلالة الاول **قوله** واما عدلين  
بالبسطة فعشر واعدس الكلاي في مجموع احد عشر  
بجعل مولدة المولدة الحادية عشر وجعلها ضا في معناه  
وهو لاء المشرة ثلاث رثن من اعلا النسب وهن الام والجد  
من قبلها والجد من قبل الاب واثنان من اسفله وهما البنت  
وبنت الابن وثلاث من الحاشية وهن الاخت من الابوين والام  
من الاب والاخت من الام واثنان يغير النسب وهما الزوجة  
وذات الولد واعلم ان الفقهاء شبهوا عمود النسب  
بالشئى المدلى من علو فاصل كل انسان اعلى منه ورفوعه  
اسفل منه وان كان مقتضى تشبيهه بالشجرة عكس ذلك  
فيقال في اصله وان سفلى وفي فرعه وان علا انتهى شيخ الاسلام  
مع زيادة **قوله** واذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة  
اي لان غيرهم محبوب بغير الزوج ومسيئتهم من اثني عشر  
ثلاثة للزوج واثنان للاب والباقي للابن **قوله** واذا  
اجتمع كل النساء ورث منهم خمس وتسقط الجدة بالام وذا  
الولد بالاخت المذكورة كما سقط بها الاخت للاب وبالبنت  
الاخت للام ومسيئتهم من اربعة وعشرين ثلاثة للزوجة  
واثنا عشر للبنت واربعة لكل من بنت الابن والام والباقي  
للانث **قوله** او يمكن لجمع من الصنفين اي من الذكور والانث

٤٢  
وسقطت





بان اجتمع كل الذكور وبقية الاناث او كل الاناث وبقية  
الذكور واشعر قوله او يمكن اجمع انه لا يمكن اجتماعهما وما  
صوبه اجتماعهما من ميت ملفوف اقام رجل بينه انه  
زوجته وهولا اولاده منها فالكشف عنه فاذا هو خنثي  
له اثنان او اقيم ذلك على فقود او مندر من حيث قيل  
بالمض بالشمية بينهما واولادهما على تفصيل يطول وليس  
طائل اجيب عنه بان الاصح ما قاله الاستاذ ابو طاهر  
ان بينة الرجل مقدمة لزيادة العلم بها لان الولادة صحت  
بطريق المشاهدة والالحاق بالاب امر حكيم والمشاهدة اقوى  
من الحكم فلا زوجية اذت والله اعلم انتهى شرح الترتيب  
قال الباقيني وعلى النص نصيب الزوجية منه قدر الزوج  
لان تارعه فيه الزوجة اى بل اولادها والمتنازع فيه اى  
بين الزوجين يقسم بينهما ونصيب الابوين لا يختلف  
والباقي الاولاد الذكور والاناث من الجهتين بين الضفين  
للذكر مثل حظ الانثيين فيما لا متنازع فيه وما فيه متنازع  
يقسم كما تقدم انتهى فاصلها اما اربعة وعشرون لان  
فيها سدس او ربعا وثمانا او اثنا عشر باعتبار ربع الزوجية  
ثم ينكس بقسمته على مخرجه في الثاني وعلى مخرج النصف  
في الاول فيبلغ ذلك بالنصف ثمانية واربعين للابوين  
ستة عشر وللزوجين الربع نصفه ستة بينهما ونصفه

الاخر

الاخر للزوج واولاد الزوجة تصفن لانه يدعيه تكملة  
الربع وهم يدعون له لكونه من جملة الباقي بعد الفرض بمقتضى  
بينه امهم والعشرون الباقية بين الاولاد من الجهتين فان  
كان من كل جهة ذكران وانثى صحت المسئلة من مائتين و  
اي لان ما يخص اولاد الزوجة وهو ثلاثة عشر لا ينقسم عليهم  
ويباين عدد رؤسهم وهو خمسة في ثمانية واربعين نصح  
كما ذكره انتهى شيخ الاسلام **قوله** ورث الابوان والوالدان  
واحد الزوجين اى المذكور ان كان الميت انثى والانثى ان  
كان ذكر او المسئلة الاولى من اثني عشر ونصف من ستة  
وثلاثين والثانية من اربعة وعشرين ونصف من اثنين  
وسبعين **قوله** وان كان الارث بالتقريب اقوى انما كان  
اقوى لان الوارث يستحق به كل المال ولان ذالفرض انما  
فرض له لضعفه لئلا يسقطه القوي ولهذا كان اكثر من  
فرض له الاناث ولم يفرض لذكر قريب غير الاب والاخ لانه  
لضعفهما حالة الفرض لانه لو لم يفرض لهما لسقط الاب مع  
الولد في بعض الصور لضعف الابوة عن البنوة والاخ للام  
مطلقا لضعفه بادلته بانثى وهذا ما جزم به الرشدي  
في شرح الجعبرية واختاره الشارح رحمه الله تعالى في شرح  
الترتيب حيث قال وهذا هو الذي ينبغي اعتماده وجزمه  
ابن الهيثم رحمه الله في شرح الاشبهية بالعكس لغرضه  
وعدم سقوطه بضيق التركة **باب الفروض**

فتنصير خمسة



المقدرة الى اخره **قوله** واصلها الحزب والقطع منه فرض الحياض  
 الثوب اذا حرها وقطعها ومنه فرض الوتد حيث يقدر منه  
 وفرض الفوس للحزب الذي يشع فيه الوتر والحزب الجا المهملة **قوله**  
 ومنها المنذور منه قوله تعالى فنصف ما فرضتم اي قدرتم  
 ومنه فرض لقاضي النفقة اذا قدرها ومنها العطية يقال  
 فرضت الرجل وافرضته اذا اعطيته ومنها الاثرال كقوله تعالى  
 ان الذي فرض القرآن لرادك الى معاد ومنها البيان ومنه سورة  
 اترلناها وفرضناها بالتحقيق ومنها القراءة فرضت حزبي  
 اي قرأته ومنها السنة فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم اي سن  
 ومنها الاحلال ما كان على النبي من حرج فيما فرض الله له  
 اي فيما أحل الله له انتهى شيخ الاسلام **قوله** وشرعا النصيب  
 المقدر الى اخره قال في شرح الترتيب بعد ان عرفه بما ذكره فخرج  
 بقولنا شرعا المقدر بوصية وبقولنا لو ادرت ربع العشر مثلا  
 في الزكاة وقولنا الذي لا يزداد الا بالورد ولا ينقص الا بالهول  
 لبيان الواضع انتهى **قوله** لا ثالث لهما وجه احضران الوارث  
 اما ان يكون له سهم بقدر بدليل شرعي فارتبه بالفرض او لا  
 فبالنصيب انتهى شيخ الاسلام **قوله** وتقدم معناه انفاه  
**فان** انفا بالمد والقصر وهو المشهور قال في الترخري  
 معناه الساعة من ايتاق الشيء وهو ابتداءه وحقيقته في  
 اول الوقت الذي يقرب منا انتهى شيخ الاسلام **قوله** فالفرض  
 في نفع الكتاب اي القرآن سنة خرج بذلك ما ليس في القرآن

عليك

وهو

وهولت الباقي كما سيأتي وان كان في المحقيقة في بعض صوره  
 راجعا اليها اذ نظرنا هنا الى ما يتلفظ به وان كان في  
 المحقيقة يرجع الى غيره فلهذا لم يعد العشر والسبع مثلا من  
 الفروض وان رجع السدس في عول السنة لعشرة او تسعة اليه  
 فاندفع بها قلته ما اوردوه وهذا هو الذي ينبغي ان يقال  
 فلا تغتر بغيره انتهى شرح الترتيب **قوله** نصف بداهه كالجهم  
 لكونه كسرا مفردا كما اعله السبكي ثم قال وكنت اورد لو بدوا  
 بالثلثين لان الله تعالى بداهه حتي رايت ابا النجا و ابا عبد  
 الحسين بن محمد شيخ الخيري بداهه به فاعجبني ذلك قال شيخ  
 الاسلام ابو يحيى زكريا الانصاري رحمه الله تعالى فان قلت  
 تعليقه انما يصلح لتقديم النصف على الثلثين فما وجه تقديمه  
 على الباقي وايراد الكسور على هذا الترتيب قلت سهولة  
 التدلي بطريق التخصيف على غيره فقدموا النصف ثم نصف ثم تصد نصف  
 وهكذا الثلثان انتهى فان درة في النصف اربع لغات  
 تثلث نونه والرابعة تضيف كرفع وقد ذكر في القرآن العظيم  
 في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف  
 ولكم نصف ما ترك اذ واجكم ولها له ائت فلها نصف ما ترك  
 وفي الربع ثلاث لغات ضم الباء وسكونها وربيع وقد ذكر في التزا  
 في موضعين وهما قوله تعالى فان كان لغير ولد فلكم الربع مما  
 تركن ولهن الربع مما تركن وفي الثمن ثلاث ايضا ضم الميم وكونها  
 وثمان وقد ذكر في القرآن في موضع واحد وهو قوله تعالى فان





كان لكم ولد فلين الثمن وفي الثلثان ثلاث ساكنة اللام وسكونها  
 وضمها وثلثتان وقد ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله  
 تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فان  
 كانتا اثنتين فلهما الثلثان وفي الثالث ضم اللام وسكونها  
 وثلث وقد ذكر في القرآن في موضعين وهما قوله تعالى  
 فلامها الثلث فم شراكة في الثلث وفي السدس ثلاث كالتد  
 قبله وهي ضم الراء وسكونها وسدس وقد ذكر في القرآن  
 في ثلاثة مواضع وهي قوله تعالى ولا يوبه لكل واحد منهما  
 السدس فان كان له أخوة فالامه السدس وله اخ واخوات  
 فلكل واحد منهما السدس **قوله** النصف والثلثان  
 ونصفهما ونصف نصفهما وان شئت قلت النصف ونصفه  
 ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما  
 او النصف ونصفه وربعه وفي الثلثين كذلك او الثلث  
 والثلث ونصفهما وضعف ضعفهما او الثلث وضعف  
 وضعف ضعفه وفي السدس كذلك والمقصود من العبارة  
 واحد لا يختلف فهو تفتن في التعبير **قوله** وينبغي  
 تقييد العلم بالكتابة الي اخره اي لما روي عن اي هريرة  
 رضي الله عنه انه قال ما احد من اصحاب رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اكثر حديثا مني الا عبد الله بن عمرو بن  
 العاص فانه كان يكتب ولا يكتب وعن ابن جريح انه قال  
 قال عبد الله بن عمرو بن العاص يا رسول الله انا سمع

منك

منك الحديث فكتبه قال نعم قلت في الرضي والسخط قال  
 نعم فاني لا اقول فهما الاحتقا وقال معاوية بن قرة  
 من لم يكتب علما فلا يعد علمه شيا وقال تعالى قل انما  
 علمها عند ربِّي في كتاب الاية وعن احسين بن علي بن ابي طان  
 رضي الله عنه انه قال لا يجوز احدكم ان يكتب عنده  
 كتابا من هذا العلم ولو كتب لرجع اليه ما ينسي ويشكل  
 عليه وهذا ما عليه عامة الناس وكرم بعض الناس كتابة  
 العلم واحتج بما روي عن عطاء بن يسار عن اي سعيد الخدري  
 انه استاذنا النبي صلى الله عليه وسلم في كتابة العلم فله  
 ياذن له وعن احسن بن مسلم انه قال كان ابن عباس ينهي عن  
 الكتابة ويقول انما ضل من كان قبلكم بالكتابة وروي  
 عن اي الدردي عن ابيه انه قال جاء اصحاب عبد الله بن  
 مسعود الى عبد الله فقالوا انا كتبنا عنك علما فنرضه  
 فقبضه لنا فاتوه بذلك فاخذ الكتاب فغسله ثم  
 رده عليهم قال لانهم اذا كتبوا اعتمدوا على الكتابة  
 فنزكوا الحفظ فيعرض للكتاب عارض فيفوت علمهم ولان  
 الكتابة مما يمكن ان يزد فيه ويغير والذي حفظ لا يمكن  
 التغيير ولان الحافظ يتكلم بالعلم والذي اخبر عن  
 الكتاب اخبر بالظن من غير حفظ انتهى ذكره السمرقندي  
 في كتابه المستي بيستان العارفين **قوله** عند عدم الفرع  
 الوارث اي بخصوص القرابة ودخل فيه ما لم يكن فرع او

فان فيه تلويحا فلو لم يكتب  
 لذهب عنه العلم





كان لكنه غير وارث او وارث لكن بمطلق القرابة كولد البنت  
وهذا خارج بقوله بالاجماع انتهى شيخ الاسلام **قوله** للعلم به  
من مفهوم ما سياتي وهو قوله والرابع فرض الزوج ان كان  
من ولد الزوج من قد منعه فانه جعل استحقاقه الربع  
مقيد ابن ذكر وجعل ما هنا تقييده كما يعرف بتطيره  
انتهى **قوله** المفهوم ما لا يدل عليه اللفظ في محل  
النطق والمنطوق ما دل عليه اللفظ في محل النطق **قوله**  
عندنا نقرادها عن معصيتها الي اخره اخترت به عما اذا كان  
معها من يعصها فانه لا يفرض لها كما سياتي والمراد بمن  
يعصها من له دخل في التقصيب فلا يقال الامت مع البنت  
انفردت عن يعصها لانها لا تقصيب بالبنت مع انها لا تأخذ  
النصف فرضا **قوله** من اخ شقيق او جد انهما لو كانت مع شقيق  
مع جد لكن يستثنى منه ما سياتي في بعض ما يبل المعادة  
فانها قدرت مع النصف فرضا كما سيصرح به ثم **قوله** كانت  
وان كانت واحدة فلها النصف قال الشافعي رحمه الله تعالى  
فيه نص ودليل اما النص ثبتت النصف للبنت الواحدة  
مع عدم اخيها واما الدليل فان الذكر اذا انفرد ورث  
المال كله لان الله قال للذكر مثل حظ الانثيين وللانثى  
النصف اذا كانت وحدها فللذكر النصفان وهو الكل  
انتهى **قوله** وله اخت فلها نصف ما ترك والمراد كما قال الشافعي  
وغير الاخوت للابوين او للاب لانه جعل اخاها عصبته

والشي يعرى  
بتقيضه

نعم

وابن

وابن الام لا يكون عصبته انتهى **قوله** لانهم اجمعوا على ان  
الآية نزلت في الاخوة للابوين الي اخره واما قوله تعالى  
اول السورة وان كان رجل يورث كلا الآيتين فاحموا  
عليهما في الاخوة للام قال شيخ الاسلام ابو يحيى زكريا  
الانصاري قدس الله روحه وفي ذلك جمع بين الآيتين  
وفرار من النسخ اذ لو حملت كل آية على مطلق الاخوة كانت  
الاخيرة ناسخة للاولى في المقدار والتساوي بين الذكر  
والانثى انتهى **قوله** اكتفاء بذكره فيما سياتي اي في باب  
الحج وكانه يريد ان الناظر رحمه الله انما يريد كغيره  
في جميع الفروض ان يحترز عن تغيير الفرض معه اما الفرض  
اخر واما التقصيب لا من يحجب البنت لان ذلك يستغني عنه  
بباب الحج انتهى شرح الترتيب **قوله** يمكن اجتماعها  
من ذوي النصف الزوج والاخت للابوين اولاد شيخ الامام  
**قوله** سوا كان منه او من غيره وذلك لان الله تعالى اضاف  
في الآية الي الميت من الزوجين فمثل ما اذا كان من الاخر او  
من غيره انتهى شرح كشف القوام عن **قوله** من زوجة الي  
اربع قال الشافعي لا يتصور ميراث عدد زائد على الاربع  
بسبب الزوجية الا في صورتين احدهما طلق اربعاً حياً  
وقال ذكرني ان عدتهن انقضت واحكام ممكن فكدته  
فالنص في الاملا وهو المصحح في الروضة كاصلها ان له تزوج  
اربع حينئذ خلا فالما نقله الفاضل عن الجريد ولو قال





هو بمن باقتضا العدة فله التزوج وان انكسر قلته تحرجا  
 فعملها لو تزوج اربعاً ومات وعدة اوليك بدعواهن باقية  
 فنصيب الزوجية للجميع على الاربع ويحتمل على بعد ان يختص به  
 المطلقات او الزوجات الثانية طلق المرض اربعاً بائناً  
 وتزوج اربعاً ومات وقلنا بالمرحوم فيقسم نصيب زوجته  
 بين الثمان على الاربع وقيل يختص به المطلقات وقيل الزوجات  
 انتهى ويتصور ذلك فيما لو سلم على ثمان واسلمن معه او في هـ  
 العدة ومات قبل الاختيار انتهى ذكره شيخ الاسلام في شرح  
 الفصول الكبير ونقله الشارح رحمه الله تعالى في شرح الترتيب  
 ثم قال بعد ذلك وهذا لا يرد لان الوارث في هذه المسائل  
 اربع في ضمنى هو لا وجاز الصالح يتساوا وتفاضل على ما هو  
 مذكور في كتب الفقه للضرورة **قوله** ولما كان الولد لا يشمل  
 ولدان حقيقة وقيل يشمل والاشهر انه مجاز ومع ذلك  
 يستدل بالاية بنا على استعمال اللفظ في حقيقة وجمان  
 كما عليه الشافعي **قوله** والتمن للزوجة والزوجات اي هـ  
 شتر كن فيه وكذا فيما للواحدة من الربع فلا تفضل هـ  
 واحدة بفضيلة نسب او غيره ولا يزيد حتم لاننا جعلنا  
 لكل الربع لا تستغرق المال وفضلان الزوج تنصيب هـ  
 لو طلقها بائناً في حال مرضه وقلنا ترث فقماري احوال  
 الي ان ولدت له قبل موته فهل تاخذ الربع نظر الحال الطلاق  
 او التمن نظر الحال الموت احتمالات لصاحب الوافي قال

فعملها

انتهى

واظهرها

واظهرها الاول انتهى ذكره شهاب الدين احمد بن قاسم القباد  
 رحمه الله تعالى امين فائدة قال في شرح الترتيب  
 نقل شيخنا عن الكشاف ان المرأة جعلت على النصف  
 من الرجل بحق الزواج كما في السبب قال وكانه اراد ان  
 الاصل ذلك في جانب النسب فلا يضر تساوي الاخ والاخت  
 للام ولا الشقيق واخته في المشتركة **قوله** الواحد فالكثير  
 يشير الى ان الالف واللام في البنين والبنات للمجنس **قوله**  
 فان كن الضمير يعود على المتزوجات كما نقله المحال لطبري  
 عن الكوفيين واختاره وضعف قول من قال يعود على  
 الولد لان الولد يجمع المذكر والمؤنث والمذكر يغلب في الجمع  
 على المؤنث لكن ما ضعفه قواه السهيلي رحمه الله بان فيما  
 قاله الطبري عود الضمير على ما ليس في اللفظ وترك ما  
 في اللفظ ولما لم يتقدم ما يعود عليه في اللفظ على ما قاله  
 الطبري او ما صرح فيه بالمؤنث على ما قواه السهيلي اقتضت  
 احكامه ان قال سنا والو تقدم ذكر مؤنث في اللفظ لا يتغير  
 عن ان يقول تساؤل لقال فان كن فوق اثنتين كما قال في الاخوات  
 فان كانتا اثنتين لما تقدم ذكر الاخت انتهى شرح الترتيب  
**قوله** وفي البنين القياس على الاخنتين ولان البنين هـ  
 اقرب من الاخنتين فيما اولي بالثلاثين ولانه تعالى نص على  
 حكم الاخنتين دون حكم من فوقهما ونص على حكم من فوق البنين  
 دون حكمهما نستدل بحكم الاخنتين على حكم البنين وبحكم

انتهى

قوله





من فوق البنتين على حكم من فوق الانختين ولانه صلى الله عليه  
وسلم اعطى البنت النصف وبنت الابن السدس تكملة الثلثين  
ففيه اشار الى ان فرض البنتين فرض الصدوق وقضي لبنتي  
عبدن الربيع بالثلثين من تركه ايها صححه الترمذي الحاكم  
وغيرها **قوله** فهم صافي الذهن الذهن بالذال المعجمة قوة  
النفس المهنية المعدة لاكتساب الاراء والفهم جودة تسمى  
لهذه القوة والذكا بالذال المعجمة والمدجودة حرس من هذه  
القوة تقع في زمن قصير غير مهمل فيعلم الذكي معنى القول  
عند سماعه وقال بعضهم حد الذكا شرعة الفهم وحدته  
والبلادة جمود الفهم وقال الزجاج الذكا في اللغة تمام الشيء  
ومنه الذكا في السن ومنه تمام السن ومنه الذكا في الفهم  
وهو ان يكون فيما قاما سريع الفبول وذكايت الثمراي  
اتمت ويقال مسك ذكي اذا كان تام الطيب كامل نفاذ  
الريح قال جميل رحمه الله تعالى

الثلثين

صا دت قوا دي بعينها ومبتم كانه جين ابدته لنا سرد  
نذت كان ذكي المسك خالطه والرجيب وما للشهد والرد  
**قوله** والمراد هنا العقل هو في اللغة المنع لانه منع صاحبه  
من الفواش واصطلاحا غير نرة يتبعها العلم بالضروريات  
عند سلامة الآلات قال ابن اجوزي رحمه الله في الكتاب الاول  
من كتابه المسمى بدم الهوي ما نصه اختلف الناس في ماهية  
العقل اختلفا كثيرا فقال قوم هو ضرب من العلوم الضرورية

ذات

وقال

وقال اخرون هو غير نرة يتاقي معها درك العلوم وقال  
اخرون هو قوة يفصل بها بين حقايق المعلومات وقال  
اخرون هو جوهر بسيط وقال اخرون هو جسم شفاف وقال  
اكارث المحاسب هو نور وبهذا الحسن التيمي من اصحابنا  
وروي ابراهيم الخيري عن احمد انه قال العقل غير نرة كانت  
نور تقذف في القلب فيستعد لا دراك الاشياء فيعلم جواز  
الجارات واستحالة المستحيلات وتبليغ عواقب الامور  
وذلك النور ثقل وكثير واذا قوي ذلك النور لمع بملاحظة  
العواقب عاجل الهوي ثم قال واكثر اصحابنا يقولون بحاله  
القلب وهو مروى عن انا في دليلهم قوله تعالى فتكون  
لهم قلوب يعقلون بها وقوله تعالى ان في ذلك لذكر لمن  
كان له قلب والمراد من كان له عقل فغير بالقلب عن العقل  
لانه حله ونقل الفضيل بن زكريا عن احمد ان محله الدماغ  
وكل هو اختيار اصحاب ابي حنيفة انتهى قال الثنائي ه  
رحمه الله وابتداء وجوده من حين اجتنان الولد ثم لا يزال  
ينمو الى ان يكمل عند البلوغ والكلام فيه وفي افضليته  
يطول وليس هذا محله **قوله** وورثه ابواه اي فقط فيكون  
ما قاله الجمهور في الغراوين ملايما للفران العظم لا مخالفا  
له لان قوله وورثه ابواه ظاهر مشعر بانه لا ورث له سوا  
وقوله فلامه الثالث اي ولديه الباقي لانه مع الفرض الثالث  
اذا كان لها الثلث تغير له الباقي انتهى شرح الترتيب





**قوله** وروي عن ابن عباس الى اخره وروي عنه ايضا انه قال لعثمان بن مزار الاخوان يردان الام من الثلث الى السدس وانما قال الله تعالى فان كان له اخوة والاخوان في لسان قومك ليسا باخوة فقال عثمان لا استطيع ان ارد قضا قضى في الامصار قبلي ووجه الجمهور ان اجمع بطلق علي اثنين بل هو اقل اجمع عند بعضهم وبيان للتابعين اجمعوا على القول بحجتها باثنين بعد ابن عباس اذا لا صح ان الاجماع الحاصل بعد الخلاف حجة انتهى شرح الترتيب **قوله** وروي عن معاذ رضي الله عنه الى اخره واجيب عنه بان المراد جنس الاخوة واذا كان الجنس شتملا على الفرقتين غلب في اللفظ حكم التذكير انتهى شرح الترتيب **قوله** فقط لا ينافي ذلك وجود اخ او اخت مع الام لان كلامه عند عدم اثنين من الاخوة والاخوات فلا ينافي وجود واحد منهم **تنبه** لو كان مع الام ولها لم يظهر لها اثر في الاولي لان السدس هو ثلث ما بقي بعد فرض الزوج بل في الثانية لا المسيلة تصح حينئذ من اثني عشر للزوجة ثلاثة وللأم ثلثان وللأب سبعة ولو كانت احدي الغراوين لكان ثلثا فحيت يولد بها عن نصف السدس قيل **سبيل** يتجرب فيها الام عن الدر لا هذه انتهى ذكره العلامة احمد بن قاسم العباري رحمه الله **قوله** على ساعد الجد هو بلس الجيم قال ابن مالك في مثلثته الجد بالكسر تعين الضل وبالفتح

به قبلي ومضى

ليس لهم  
نصف

من

من النسب معروف وهو ايضا العظمة وبالفرض الرجل العظيم انتهى شيخنا الزيادي قال بعضهم  
 . اطلب ولا تضجر من مطلب . فاقه الطالب ان يضجروا  
 . اما ترى لجبل بت كرا . في الصخرة الصما قد اثرا .  
 . ولبعضهم ايضا .  
 . لا تستهملن الصعب او ادرك المنا . فما انتقاد الامال الا لصار  
 . وفي مناقب الشافعي رضي الله عنه كنت اذهب الى المديوات  
 . استوق الظهور فالتفت فيها يا اخي بهذا الاجتهاد  
 . بلغوا المراد وبهذا التوفيق حصل لهم العناية والستاد  
 . يا اخي اللهم العلية تدني الي المراتب السنية ومن تعب استرا  
 . ولبعضهم  
 . دنوت للجد والساعون قد بلغوا . جدا النفوس والقواد ونيما  
 . وكابدوا المجد حتى مل اكثرهم . وعانق المجد من وافي ومن صبر  
 . لا تحسب المجد تراءت آكالة . لن تبلغ المجد حتى تلعق الصبر  
**قوله** للزوج النصف الى اخره فاصلها ستة لان للزوج النصف  
 سهم من مقام النصف بقي سهم للام ثلثه فرضا ولا ثلث  
 له صحيح فاضرب ثلاثة مقام الثلث في اثنين يحصل اصلها  
 ستة باقتناع ومن زعم من المصنفين ان فيها قول اخر بان  
 اصلها اثنين وتضع من ستة فهو وهم منه اخذه من الخلاف  
 في اصل ثمانية عشر انتهى شرح كشاف القوائيم **قوله** وهو في  
 تحقيقه ربع وفي هذه الصورة قد اجتمع الربع مع مثل وجنيد

سنة





فيكون مستثنى من قولهم لا يمكن اجتماع اثنين فرض كل الربع  
**قوله** وخالف ابن عباس الى اخره واحتج بقوله تعالى وورثه  
ابواه فلامه الثلث وبغير الحقوا الفرائض باهلها فيكون  
الباقي للاب كالجدة واجيب عن الآية بانها فيما اذا ورثه  
ابواه خاصة وعن الخبر بان العصبية لم تنمخص في الاب  
ولا يقاس على الجد لانه في درجة الام والجد بعد منها واحتج  
الجمهور بانه قد يشارك الابوين ز وفرض فيكون للام ثلث  
الباقي كينت معهما وبان كل ذكر وانثى ياخذان المال الثلث  
يجب ان ياخذ الباقي كذلك بعد فرض الزوجية كالخ  
والاخذ وبان الاصل في الفرائض انه اذا اجتمع ذكر وانثى  
في درجة يكون للذكر ضعف ما للانثى واستشكل الاما  
هذا بما اذا اجتمع الابن وبالاخذ والاخذ للام فان  
يسوي بين الذكر والانثى فيهما وجوابه ان الاصل كذا  
خروج فرد لدليل واعلم اما اذا اخذت الام في المسيلتين  
بالفرض لا بالتعصيب خلافا لما اوردته السيد لاني في  
شرح المختصر من القول بان ما تاخذت الام في هاتين  
بالتعصيب **بالاب قوله** ووافق ابن سيرين الجمهور  
في مسألة الزوج الى اخره احتج ابن سيرين بانه لو فرض لها  
مع الزوج الثلث لفضلت الاب او مع الزوجية لم تفضل  
بل يفضلها هو بنصف سدس والمساواة قد عهدت في اول  
الام فالفاصلة بشي اولي وبان لها مع الزوج السدس

واحدة

قولهم

وهو

وهو فرضها في الجملة ومع الزوجية الربع وهي لا ترتب فقط فيكون  
لها الثلث لثبوته لها بالنص واجيب بانه قول مخالف للجمع  
عليه فانه تفرق فيما اجمع الصحابة على التسوية فيه وبان قاعدة  
الباب امامساواة الذكر للانثى او تفضيله عليهما وكلاهما  
مفقود مع الزوجية انتهى شيخ الاسلام فائدة هذه المسئلة  
هي احدي المسائل التي خالف فيها ابن عباس في الفرائض وبعضهم  
عدهما اثنين والثالثة لا تجب لام الاثلاث من الاخوة كما  
تقدم والرابعة لا يجعل الاخوات عصبات مع البنات بل يجهن  
بهن والخامسة لا يعيل وحكي عنه مسایل غير هذه انتهى شرح  
الترتيب **قوله** وهو لثنين الى اخره تعبيبه اعطوا اولاد الام  
الثلث والسدس كما سياتي لانهم يدلون بالام وهما فرضها وسوا  
بينهما لانه لا تعصيب فيمن ادلوا به بخلاف الاشقالا كان  
فيهم تعصيب جعل للذكر مثل حظ الانثيين كالاولاد ذكره ابن  
ابن هريرة **قوله** وفي البيت جناس ناقص مطرف الجناس الناقص  
هو اختلاف اللفظين في اعداد الحروف تسمى ناقصا لفقصا  
احد اللفظين عن الآخر ومطرفا لوقوع الزيادة في اخر كقوله  
يمدون من ايدي عواصم بزياة الميم اي يمدون سوا  
من ايدي عواصم جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا وعواصم  
من عصمه حفظه وعماه وقد تكون الزيادة في الاول مثل  
والثقت الساوتبالاق الى ربك يومئذ المساق وقد تكون في  
الوسط جدهم بزياة الهاء وكحرف المرد في حكم المنخف

مخروج





واما الجناس الثام فهو اتفاق اللفظين في انواع الحروف  
واعرادها وهياتهما وترتيبهما اي تقدم بعض الحروف على  
بعض وتاخيرها عنه كضرب ضرب مبنيان للفاعل وخروج  
بالاول نحو يعرج ويمرح وبالثاني نحو الساق والساق وبالثالث  
نحو ضرب وضرب مبنيان للفاعل والمفعول فانهما على هيتين  
مع اتحاد الحروف وبالرابع نحو الفتح والفتح **قوله** وتستوي  
الاناث والذكور فيه وتشد عن ابن عباس ان للذكر مثل حظ  
الانثيين لقوله تعالى فمد شركا في الثلث فاطلق وقيد في  
قوله فان كانوا اخوة رجالا ونساء الآية فثنا اول جميع الاخوة  
واجاب **الفاضل** ابو الطيب بان قوله فهم شركا في الثلث  
حجة عليه لانه اطلق الشركة وذلك يعرضي لمساواة واما  
قوله فان كانوا اخوة فراجع للاخوة لغير الام خاصة بدليل  
انه جعل فيه للانثي النصف وللذكر الجميع انتهى شرح الفصول  
الكبير شيخ الاسلام عفا الله عنه ونفعنا بعلمه **قوله** لا  
يفضل ذكرهم على انثاهم اجتماعا ولا انفرادا اي بخلاف غيرهم  
فان للذكر ضعف ما للانثي اجتماعا وانفرادا لقوله تعالى **وسم**  
**الله** في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وقوله تعالى وان كانوا  
اخوة رجالا ونساء فالذكر مثل حظ الانثيين والمراد الاخوة لغير  
ام كالم وبقاس عليهم بغية العصابات الاما ياتي استثناءه  
ويورد الاخوات الاشقاء في الشركة لان علة ارثهم فيها كونهم  
اخوة لهم والحاصل ان كل ذكر وانثي اتحد اجهة وقربا فله

ضعف

ضعف مالها الا ولدا لم لان ارثهم بمحض الرحم كلابون مع  
الابن والام المقتن والمقتنة لا ستواهما في القنق ومن هنا  
علم ان الكلام في غير هاتين انتهى شيخ الاسلام **تنبيه** لاجتماع  
وانفراد منضويان بنزع الحاقض او علي التمييز وهما شان  
من خمسة اشيا **قوله** ويجيب بهم نقصانا اي وان حجوا بغيرهم  
لا يمنع قاصر بهم كايون واخوين لهم فانها يجبا منها الى السد  
وان حجبا بالاب لهموم فان كان له اخوة قالمه السدس وغيرهم  
اذ الميرث لوجود غير لم ينقص من ادلي به **قوله** وذكرهم ادلي  
بانثي ويرث اي بخلاف ذكر غيرهم ولا ينتفض هذا بعضه المفق  
من جهة انه ادلي بانثي ويرث لان الكلام في غيرهم كما مر وخرج  
بذكرهم انشاه فانها لا تنفرد بذلك لمشاركة الجدة لها فيه  
انتهى شرح الكفاية لشيخ الاسلام **قوله** بقي من يرث الثلث  
المجد في بعض احواله مع الاخوة وذلك انه اذا انفص حقه ه  
بالمقاسمة على الثلث كما لو كان معه ثلاثة اخوة فالكرولم  
يكن صاحب فرض **قوله** وبقي من يرث ثلث الباقي ايضا المجد  
في بعض احواله مع الاخوة وذلك اذا كان معهم ذو فرض وكان  
ثلث الباقي احظ له من المقاسمة وسدس الجميع كزوجة وجد  
وثلاثة اخوة لغير ام **تنبيه** لا يتصور اجتماع صنفين لكل منهما  
الثلث **قوله** وكذا في حال من احواله مع الاخوة وهو ان يكون  
معهم صاحب فرض وكان السدس او فرله كزوج وام وجد وثلاثة  
اخوة لغير ام **قوله** وهذا كله حيث لا حاجب في الجميع المراد



جنس لجميع والا فالاب والام لا يجبهما احد منهما اذ يحمل الحجاب  
 علي الوصفي لدخوله علي جميع الورثة **قوله** وهكذا الام تستحق  
 السدس مع الولد فان قلت قدرت الام السدس مع عدم الولد  
 في سيلة زوج وابوين وهي احدي الغراوين فان لها فيها ثلث  
 الباقي وهو في الحقيقة سدس كما تقدم قلت لا يرد ذلك لأن  
 الكلام في ارث الام السدس بالنص وذلك انما ثبت بالاجتهاده  
 فمامل **قوله** تنزيل الصمد هو القصور في الحواج علي الدوام  
 وقيل هو الذي لا يعرف له وقيل غير ذلك **قوله** قال صلى الله  
 عليه وسلم من فاك يا صمد في كل يوم اربعين مرة امن من سلطان  
 الجوع بقية عمر **قوله** لكل واحد منهما السدس هو بدل من قوله  
 لا يورثه بتكرير العامل وفائدة هذا البديل انه لو قيل ولا يورث  
 السدس لتوهم اشتراكها فيه وانما لم يقل لكل واحد من ابوين  
 السدس قال الامام الرازي لان في الابدال والتفصيل بعد الاحكام  
 تأكيد وتشديد فان قيل لا شك ان حق الوالد اعظم  
 من حق الولد لان الله تعالى قرن طاعته بطاعتهما حيث قال  
 وقضي ربك ان لا تعبدوا الاياه ويا لوالدين احسانا فمما  
 احكامه في جعل نصيب الاولاد الرأجايب عنه الامام الرازي  
 بان الحكمة في ذلك ان الوالد من باقى من عمرها الا القليل اي  
 غالبا فكان احتياج مالي المال قليلا اما الاولاد لهم في  
 زمن الصبا فكان احتياجهما الي المال اكثر انتهى شرح الترتيب  
**قوله** من اخوة الميت خرج بالاخوة بنوهم فاليرثون بها الي

السدس

السدس اتفاقا فان قيل لم يجبهما ولد الابن كإبيه ولم يجبهما  
 ولد الاخ كإبيه اجيب بان الاخ لا يطلق علي ابنه بخلاف الابن  
 فانه يطلق علي الابن مجازا شائعا بل قيل حقيقة وايضا فاولاد  
 الاولاد اقوي من اولاد الاخوة ولذا لم يكن ولد الاخ كإبيه  
 مطلقا كما سياتي **قوله** لو ولد ولدان ملتصقان لهما  
 راسان واربع ارجل وفرجان فعن ابن القطان رحمه الله تعالى  
 انهما كالائنين في جميع الاحكام من ارث وجب وغيرهما فيجب ان  
 الام ويرثان السدس الثلث فرغ لو شك في وجود اخوين فهل  
 للام السدس او الثلث لانه المشيقن فيه وجهان ربح منهما  
 النووي الثاني تنبيهه لو اجتمع مع الامر فرع وارث واثنان  
 من الاخوة كان لهما مضافا للفرع كما قاله ابن الرفعة لانه  
 اقوي **قوله** الميت يشدد ويخفف والخفف فرع المشدده  
 والمعنى واحد وقيل المشدده من سيموت وامنه انك ميت وانهم  
 ميتون والخفف من مات والمراد هنا بالميت من قام به الموت  
 او شارفه ليدخل من انتهى لحالة الترح بجماعة **قوله** مطالفاي  
 عن النفيدي يكون منهم اشقا اولاد اولادهم وعن النفيدي بالارث  
 فالمحجوب بالشخص كذلك لانا لو صفا كما تقدم ذلك في ارثها  
 الثالث **قوله** منحصر في خمس واربعين صورة وجه المحصر كما قال  
 في شرح الترتيب ان الفرقة من الاخوة باعتبار الذكورة والانوثة  
 والمنوثة في شقيق اولاد اولاد تسعة شقيق شقيقة خنت  
 شقيق اخ لاب اخت لاب خنتي لاب اخ لام اخت لام خنتي

واربعة ايدى



كخني لام وصور الاثنين الناشئة من هذه السبع غير المكرر  
 منها خمس واربعون صوتة لان اصلها احد وثلاثون صوتة من  
 ضرب تسعة في تسعة واذا سقط منها المكرر وهو ستة وثلاثون  
 بقي ما ذكر علي وزان ضرب الاحاد في الاحاد وقد وضعتا مثلها  
 على صوت المنبر وخذت العطف عليه وهو مفرد المثني الذي  
 في اول كل سطر غير السطر الاعلى الذي يبسي في المنبر المستراح  
 لان فيه صورة واحدة فليس فيه عطف وجعلت اخر كل  
 سطر مثل المنبر وجعلت الختاني للام اخر كل سطر لتكون  
 درج السلم ويكون عليها الصعود في كل درجة وهذا مما اخترعته  
 بفكري وان كان العدد مما ذكر ابن الهيثم في الكفاية لكن لا  
 على هذا الوجه والاحسن ان يمتدي بقراءة السطر الاسفل الثام ثم  
 بما فوقه حتى تنتهي بالسطر الاعلى الذي هو المستراح وهذه صورة المنبر  
 خنثيان لام  
 اختان لام وخنثي لام  
 اخوان لام واخت لام وخنثي لام  
 خنثيان لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام  
 اختان لاب وخنثي لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام  
 اخوان لاب واخت لاب وخنثي لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام  
 خنثيان شقيقا واخ لاب واخت لاب وخنثي لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام  
 شقيقان وخنثي شقيق واخ لاب واخت لاب وخنثي لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام  
 شقيقان وشقيقة وخنثي شقيق واخ لاب واخت لاب وخنثي لاب واخ لام واخت لام وخنثي لام

هذا  
 قرأتك

شرح

انتهى

انتهى بحروفه **قوله** او ابوان هما اثنتان اب وام تغليباً فالك  
 شيخ الاسلام والتغليب يكون لاحد ثلاثة اسباب اما الخفة  
 اللفظ كعمر في العمرين ابي بكر وعمر لخفة لفظ عمر على لفظ ابي بكر  
 او لفضل المعنى وخفة اللفظ كالقمر في القمرين لفضل المذكر  
 على المؤنث وخفة لفظ القمر على لفظ الشمس او كراهة اللفظ  
 لا شعاع بمكره كما في قول عائشة رضي الله عنها وما لنا نعيش  
 الا الاسود ان تريد الماء والتمر والتمر اسود والماء ابيض وكلاهما  
 مذكر وعلي وزن افعال لكن ابيض يشعر بالبرص فقلب الاسود  
 عليه فيه عليه القرابي في الدخيرة انتهى **قوله** فالام للثلاث  
 مع الجدثت خالف في ذلك ابو ثور فجعل الجد في الغراوين كالا  
 فيرد هاهنا من التثنية التي تلي الباقي بل مذهبه ان لجد كالا  
 في جميع الاحكام انتهى شرح كشف الغوامض **قوله** والخامسة  
 ان الاب يحجب ام نفسه قال شيخ الاسلام وقبل لا تستثنى هذه  
 الصورة لان كلاهما يحجب ام نفسه والاب لا يحجب ام الميت وكذا  
 الجد لا يحجب ام الاب وزاد الفاضل ابو الطيب واحدة وهي ان  
 الاب يمنع عليه مطلق اسم الابوة بخلاف لجد لا يمنع عليه ذلك  
 يعني حقيقة انتهى **قوله** ففارق الجد الاب في جريان المخلاف  
 قال ابن الهيثم رحمه الله في الفصول وليس المخلاف لفظياً كما زعم  
 كبار من اصحابنا بل هو معنوي مما يظهر اثره فيه ما لو اوصي بجزء  
 مما يتبقى بعد الفرض كما لو خلف جد او بنتا واوصي لزيد بنصف ما  
 يتبقى بعد نصيب ذوي الفروض ويكون ذلك كالوصية باء

لفظ



الضم على بعض الورثة دون بعض كما اذا صرح فقال علي ان لا  
يضام ذوا الفروض ويختص الضم بالعاصب فنقتضيه هذه  
الوصية الى اجازة من دخل عليه الضم لانها وصية با دخول الضم  
على بعض الورثة دون بعض فهي وصية لو ارثت وهو البنت فلن  
دخل عليه الضم ان لا يجيز الفدر الذي حصل به الضم لان  
ضرا الوصية لا يختص ببعض الورثة فان اجاز الجدة الوصية  
للو ارث وقلنا بالوجه الضعيف وهو ان الجدة ياخذ عصوبة  
فقط كان للبنت النصف وللجد نصف الباقي ولزيد النصف  
الاخر وتصح من اربعة وان قلنا بالوجه الصحيح كان للبنت  
النصف وللجد السدس فرضا وله نصف الباقي عصوبة والنصف  
الاخر لزيد فلزيد في هذه الصورة ربع المال على الضعيف ود  
على المذهب وان رد الجدة وصية الوارث بطلت ولم تقتضيه  
الاجنبي لاجازة لانها دون الثلث فلزيد ايضا الربع على  
الضعيف والسدس على المذهب لكن لا يدخل الضم على الجدة  
وحده فعلى الضعيف بعد ربع الوصية بين البنت والجد  
نصفين وتصح من ثمانية للبنت ثلاثة فرضا وللجد ثلاثة  
عصوبة ولزيد اثنان وعلى المذهب يخرج لزيد السدس وصية  
والباقي للبنت تصفه وللجد سدسه فرضا وباقيه عصوبة  
فتصح من ستة وثلاثين وبالاختصاص من اثني عشر لتوافق  
الانصاف بالثلث ويظهر الاثر ايضا في ناصب المسئلة كما في  
بنت وجدان قلنا ان الجد ياخذ الباقي جميعه عصوبة

ذو الفروض

الباقي

فقط

فقط فاصل المسئلة من اثنان لان فيها نصفًا وما بقي وان  
قلنا بالاصح وهو انه ياخذ الباقي فرضا وتقسيمًا فاضل  
المسئلة ستة لان فيها نصفًا وسدسًا وما بقي وترجع بالاختصاص  
الى اثنين والمسئلة الاولى فابن فتمتية وهذه حسابية  
فالخلاف فيها في اللفظ لا في الحكم كما اشار الى ذلك بقوله  
وان كان المرح انه كهي فيها انتهى **قوله** تحملت الثلثين قال  
الشيخ عميرة رحمه الله تعالى ومراد العلماء بذكر هذا ان السيد  
ليس فرضا مستفلا لمن هنا بل هو تحملت الثلثين والاخر  
لمن عند استغراق بنات الصلب الثلثين انتهى **قوله** لان في  
الاولا واي لانه لا دخل لاصحاب الفروض في الولا فلا يورث  
به بالفرض فاذا مات عن جدة ومعتقة فلا شيء لها او عن جد  
هي معتقة قلها السدس فرضا بالنسب والباقي عصوبة  
بالولا **قوله** وسوا كان معها ولد ام لا يشير بذلك الى ان الجدة  
ليست كالدم وان ادلت بها وشذ عن ابن عباس ان الجدة الثلث  
او السدس لا دلالة لها بها كما ان الجدة كالايب لذكور لان الاخوة  
للام لما ادلوا بها اخذوا فرضها من الثلث والسدس قلنا  
سلمنا ان لجد كالايب لكن ابن الام وهو الاخ لا يقوم تقا  
في استحقاقها الثلث فكذا امها بخلاف الاب فان ابنه ولو  
الاخ للاب يقوم مقامه في استحقاقها الثلث فكذا ابوهم ولا  
سلم ان الاخوة يرثون لادلائهم بها بل لا يرتكضهم مع الميت  
في رحم واحد كما قاله بعض الاصحاب سلمنا لكن ليس فرضهم

العصوبة



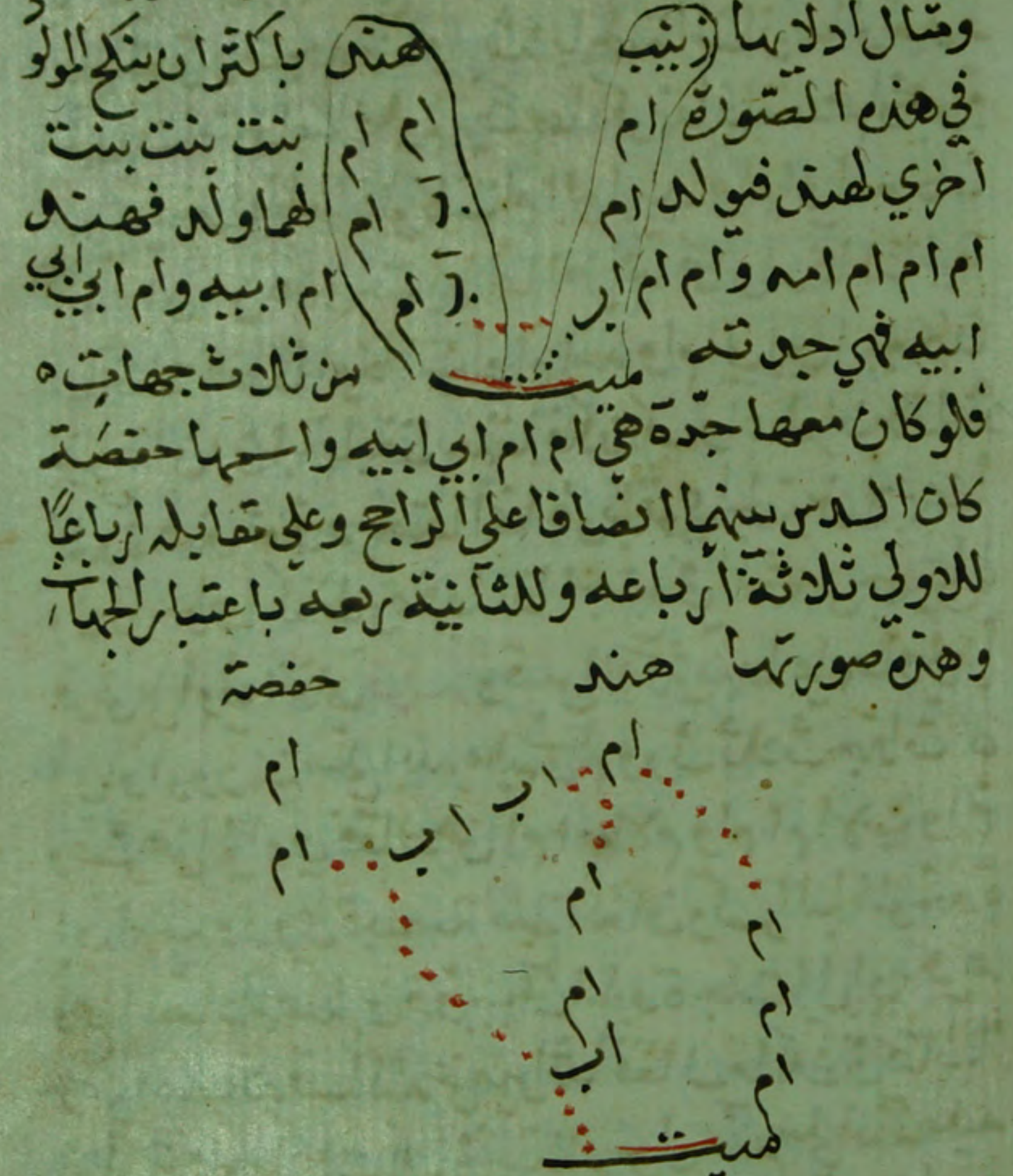


بعضكم

فرضها لأن لو احدثهم الدرر ولجماعتهم الثالث وليس هذا حكم  
الام والجدّة تنبيه قال الماوردي الجدّة المطلقة هي ام  
الام لتحقق الولادة فيها وانطلاق الاسم عليها عرفا واختلف  
اصحابنا في الجدّة ام الاب هل هي جدّة بالاطلاق او بالنسبة  
وعلى هذا اختلفوا فمن سئل عن ميراث جدّة هل يجب قبل  
ان يسأل عن اي الجدتين اراد او لا فالقائل بالاول منع  
والقائل بالثاني قال يجب عن ام الام حتى يذكر انه اراد  
ام الاب والاصح انه ان اختلف ميراثا كان يكون معها  
اب المحاجب لانه لم يجب حتى يسأل والا اجاب من غير سؤال  
وتبعه الروياني على ذلك انتهى شرح شيخ الاسلام **قوله** استظرا  
هو ذكر الشئ في غير محله لنا سببه وعبارة شيخنا الشنواني  
رحمه الله في خواشيه والاستظراد ان يذكر عند سوق الكلام  
لغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله واصله  
ان الصايد قصد صيد بعينه فغرض له صيد اخر فطرده  
لان قصد ومغني في اثره انتهى **قوله** لان التي من جهة الام  
وان كانت ابعد فهي اقوي ولان الاب لا يجب الجدّة التي  
من قبل الام فكذا امه لا تجب امها بخلاف عكسها لان الام  
تجب الجدّة التي من قبل الاب فانها تجب ام تلك الجدّة  
**قوله** وان ادلت احداهما او احدهن بجهتين او اكثر مثلك  
ادلاهما بجهتين ما لو تزوج ابن ابن هند بنت بنتها فان  
منها ولد فمئذ ام ام هذا الولد وام اي ابيه فهي

ذات

ذات جهتين فمات هذا الولد عنها وعن ام ام ابيه وهي  
ذات جهة فقط فلا تفضل هند عليها بل الدرر بينهما  
نصين اعتبارا بالابدان لا بالجهات وهذا صورته  
ومثال ادلاهما زينب  
في هذه الصورة ام  
اخري لهند فولد ام  
ام ام امه وام ام اب  
ابيه فهي جدته  
فلو كان معها جدّة هي ام ام اي ابيه واسمها حفصة  
كان الدرر بينهما انصافا على الراجح وعلى تقابله ارباعا  
للاولي ثلاثة ارباعه وللثانية ربعه باعتبار الجهات  
وهذه صورتها هند



وعلى قياس ذلك لو تزوج هذا المولود بجا فدة اخرى لهند  
توارثه في الدرجة فولد لها فتكون جدته من اربعة اوجه  
ولو تزوج هذا ابن في درجته منها كانت جدته من خمسة



اوجه وهكذا ولا يخفى التصوير والحكم علي من اتقن ما مر  
 انتهى شرح الترتيب **قوله** والثاني بينهما الي اخره قال  
 في خروج الترتيب شيخ الاسلام ومحل الخلاف ان تكون  
 التي تعددت جهتها وارثه بالجملة الممتاز بها لو تعددت  
 الجهات اشخاصا فلم ترتب بها لكونها ذات رحم او محبوبة  
 سوي بينهما قطعا فلو كانت ام ابي ابيه وام ابي امه كان  
 تزوج ابن ابن هندي بنت ابن لها اخر حجابها ولد فالثانية  
 ساقطة قطعا او كانت ام امه وام ابي ابيه كان  
 تزوج ابن ابن ابها بنت بنتها فكذلك واعلم ان ما اخذ  
 الحدة عند تعدد وجهتها انما هو باقوي الجهتين لانهما  
 ولا باحداهما كظنهم فيها اذا اجتمع في الشخص جهتا  
 فرض بل اولى انتهى **قوله** وقيس الاكثر منهما عليهما وفي ترا  
 اي داوود انه صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث جدات  
 وفسرهن الراوي فقال هن ام ام الام وام ام الاب وام  
 اي الاب وروي قببصة نفع القاف وكسر الباء الموحدة  
 وفتح الصاد المملدة بن ذؤيب ان الحدة جات الي ابي بكره  
 رضي الله عنه فسألته عن ميراثها فقال مالك في كتاب  
 تعالى شي وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم شيأ فارجمي حتى سأل الناس فقال المغيرة بن شعبة  
 حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطاها التسدين  
 فقال هل معك غيرك فقام محمد بن مسلمة الانصاري فقال

مثل

مثل ما قال المغيرة فانفذ لها ابو بكر السدين ثم جات الحدة  
 الاخرى الي عمر رضي الله عنه فسألته عن ميراثها فقال مالك  
 في كتاب الله تعالى شي وما كان القضا الذي قضاه الا  
 لغيرك وما انما يزيد في الفرائض شي ولكن هو ذاك السدين  
 فان اجتمعا فهو بيتكما وانما ايتكما اخط به فهو لها  
 رواه الامام مالك رضي الله عنه في الموطا واصحاب ابن  
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح والتي قضى لها ابو بكر  
 ام الام والتي قضى لها عمر هي ام الاب كما روي ذلك وانما  
 جات فقالت يا امير المؤمنين انا اولي بالميراث منها  
 لانها لوماتت لم يرثها ابن بنتها ولومت انا ورثني ابن  
 ابني وبديل الثلثين اخذ المال كله وبديل الثلث اخذ  
 الحنابلة وبالجميع مع قياس كل حدة تدلي بوارث اخذت  
 كالحنفية انتهى شرح الترتيب مع زيادة **قوله** واذا املك  
 ما سبق ظهر لك انه لا يرث من قبل الام الا حدة واحدة الي اخره  
 وتبين ذلك انه اذا اجتمع جدات من جهة الام كام ام وام  
 ام ام وام ام ام ورث منهن القربي فقط وباقي الجدات  
 محجوبات بها لعدم مساواتهن لها في الدرجة اذ لا يمكن ذلك  
 من جهة الام بخلاف الاب كام ام اب وام ام اب وام  
 اي اي اب فهو له كلهن وارثات لا تخادهن في الدرجة  
 فان قال في الفصول وشرحه الثلث للسطر رحمه الله  
 واعلم ان الجدات اول درجاتهن في ثاني درجات الاصول

الثلث





وفيها اثنتان ام ام وام اب كلتاها وارثة وفي الدرجة  
 الثالثة ثلاثة وهن ام ام ام وام اب وام ابي اب وواحدة  
 ساقطة وهي ام ابي الام فالوارث في كل درجة بقدر العدد  
 المسمى لتلك الدرجة ويسقط من عداهن فالوارث في الرابعة  
 اربع وفي الخامسة خمس وفي العاشرة عشر وهكذا وطرق تنزل  
 الوارثات في الدرجة المفروضة ان تخضع نسبة احداهن الي  
 الميت امهات ثم تفعل في اخري كذلك الا انك تجعل مكان  
 الاخيرة ابا ثم تفعل في ثالثة كذلك وهكذا الى الاخيرة فاذا  
 رمت تنزيل خمس جارات وارثات فقل هن ام ام ام ام ام  
 وام ام ام اب وام ام ام ابي اب وام ابي اب وام ابي  
 ابي اب ويسقط من عداهن من الجارات كام ام ام ابي الام  
 وام ام ابي ابي الام وام ابي ابي الام وام ابي الام وطرق  
 معرفة عدد الجارات الساقطات في درجة مفروضة ان تطرح  
 من عدد الوارثات في تلك الدرجة اثنين ابدا وتضعف  
 الاثنين المطروحين مرة بعد اخري بقدر ما بقي بعد طرح  
 الاثنين بان تضعفهما ثم تضعف الحاصل الثاني ثم تضعف  
 الحاصل الثالث وهكذا فما بلغ بالتضعيف فهو عدد الوارثات  
 والساقطات في تلك الدرجة فاطرح منه عدد الوارثات  
 بقي عدد الساقطات من جهة الام ومن جهة الاب فان اردت  
 كمية الساقط من جهة الام وكمية الساقط من جهة الاب  
 فبلغ التضعيف نصفه من قبله ونصفه من قبلها وعدد

الوارثات

واحدة

الوارثات منه ابدا من النصف الذي من قبلها وباقية من  
 قبله فاذا اسقطت من نصفها واحدا بقي عدد الساقطات  
 من قبلها وان اسقطت باقى الوارثات من نصفه بقي عدد  
 الساقطات من قبله فالوقت لخص جارات وارثات كم  
 باراها من الساقطات فاطرح اثنين من الخمسة واضعفها  
 ثلاثا يحصل ستة عشر وهو عدد الوارثات والساقطات  
 اللاتي في الدرجة الخامسة نصفه عدد اللاتي من جهة  
 الام ونصفه الاخر عدد اللاتي من جهة الاب فاذا القيت  
 من المجموع عدد الوارثات وهو خمسة بقي احد عشر وهو عدد  
 الساقطات فاذا القيت من عدد اللاتي من قبل الام وهو  
 ثمانية الوارثة التي من قبلها بقي سبعة وهو عدد الساقطات  
 اللاتي من قبلها واذا القيت بقية الوارثات وهن اربع من  
 عدد اللاتي من قبل الاب بقي اربعة وهو عدد الساقطات  
 من قبله ولو فرض عدد الساقطات معلوما وطلب منه كمية  
 الوارثات اللاتي باراها وهو عكس ما مضى فاضعف اثنين من  
 العدد مرة بعد اخري حتى يحصل ما يجاوز العدد المفروض  
 فرد الاثنين المضعفين على عدة مرات التضعيف يحصل  
 المطلوب والاثنان المضعفان هما عدة الجارتين اللتين  
 في ثاني درجات الاصول وهما ام الام وام الاب كما تقدم فلو  
 قيل احدي عشرة جدة ساقطة في درجة كم باراها من  
 الوارثات فاضعف اثنين ثلاث مرات يحصل في المرة





الاولى اربعة وفي الثانية ثمانية وفي الثالثة تسعة عشر  
 فعند المرة الثالثة يجاوز حاصل التضعيف العدد  
 المفروض فنناك منتهى التضعيف فزد على الثلاثة التي هي  
 عددمرات التضعيف الاثنى المضعفين يجمع خمسة  
 وهي عدد الوارثات في تلك الدرجة وقس عليه انتهى قال  
 في شرح الترتيب وهذا انما هو بحسب الامكان العقلي وان  
 لم يوجد في لخارج اجتماع جدات كثيرة قال الشهرزوري  
 رحمه الله تعالى في فرائضه لا يتصور في الوجود اجتماع  
 اكثر من اربع جدات ام ام الام وام ام الاب وام ابى الاب  
 وام ابى الام فنسقط ام ابى الام ويكون الثلاث البواقي  
 وارثات وانما تذكر الزيادة للحساب اي للتميز فيه  
 والرياضة وتشخيص الاذهان انتهى **قوله** ولو قدمه على  
 البيت الاول كان انبى كان وجهه ذكر حكم الجدتين  
 اللتين من جهة واحدة عقب حكم الجدتين اللتين من  
 جهتين فتأمل **قوله** فيما ذكرته كفاية للمبتدي في  
 قال البلقيني رحمه الله اخذ من كلام النووي في مجموع  
 المبتدي هو الذي ابتدأ في ذلك العلم ولم يصل الى حالة  
 مستقل فيها بتصوير مسائل ذلك العلم فهو المتوسط وان  
 استقل بالتصوير واستحضر غالب احكام ذلك العلم  
 وامكنه اقامة الادلة عليه فهو المنتهى انتهى **تنبيه**  
 المشهور في المبتدي الهز لانه اسم فاعل من ابتدا بالهز

المسائل فان بلغ الى  
 حالة مستقل فيها  
 بتصويره

ويجوز

ويجوز بغير هز علي انه اسم فاعل من ابتدا بغير هز وقد يقال  
 انه لا حسن هنا لما كلته المنتهى وهي لغة لاهل المدينة  
 قمي الصحاح اهل المدينة يقولون يدينا بمعنى يدنا وتيرت  
 علي ذلك فائدة مهمة ان مصدر بدها المهموز براءة بضم الهمزة  
 والهمزة والمد ومصدر غير المهموز بدياية بكسر الموحدة بغير هز  
 انتهى ذكر جميع ذلك شيخنا الشنوي في حاشية الصغرى  
 علي شرح الاجرومية للشيخ خالد رحمه الله **قوله** واصحاب  
 الفروض ثلاثة عشر المراد به من يرث بالفرض وان كان  
 قدرث بالتعصيب فان قلت كان ينبغي له ذكر العصبية  
 الشفيق لانه يرث في الشركة بالفرض قلت لعل المراد بما  
 قال شيخ الاسلام مر له فرض يخصه والشفيق في الشركة  
 ليس كذلك فان الفرض انما هو للعدد علي ان هذه ناد  
 فهي كعدم انتهى **باب التعصيب قوله** ويجمع  
 العاصب علي عصبية اي كظالم وظلمة وطالب وطالبة  
**قوله** ويسمي بالعصبية الواحد وغير اي والمثنى والجمع  
 مذكرا كان او مؤنثا قاله المطرزي لكن قال ابن الصلاح  
 اطلاقا علي الواحد من كلام العامة واشباههم من الخاصة  
 انتهى **قوله** قرأته الرجل لأبيه اي دون امه قال الثنائي  
 رحمه الله ولما كان اقارب الانسان في نسبه يعضدونه  
 وينصرونه سمو عصبية ولما وضعف الاخوال عن ذلك وجميع  
 قرابات الام لم يسموا عصبية لان اصلهم الام وهي امراة انتهى

المختص

ويجوز





قوله والراسوا بالعمامة شددتها الاولى شددته لان الراس مذكر  
**قوله** ومدار هذه المادة علي الشدة الي اخره اي لان العين  
والصاد والبا اذا اجتمعت تكون للشدة والقوة **قوله**  
فكل من احرز كل الي اخره اعترض با دخال كل في التعريف  
فان التعاريف موضوعه لبيان الماهية من غير تعرض  
لافرادها والتعرض للكالية مناف لذلك ويجاب بانهم  
قصدوا جعله ضابطا محيطا بالاقراد فادخلوا كالاتي  
المحيطة للأفراد المفيدة للمحاطة **قوله** فلاولي رجل  
ذكر قال شيخ الاسلام الاولي هو الاقرب لانه لو كان يبه  
الاحق لكان عن الغايدة لانا لا ندري من هو الاحق انتهى  
قال في شرح الترتيب نقلا عن ابن الهيثم رحمه الله فان  
قلت هذا الحديث يقتضي اشتراط المذكورين في العصبه  
المستحق للباقي فيخرج العصبه بغيره ومع غيره قلت  
يدل بطريق المفهوم واقصي درجاته ان يكون له عموم  
فيخص بالحديث الدال على ان الاخوات مع البنات عصباً  
وربما يدل على ان كل واحدة من البنات وبنات الابن والاخوات  
للابوين اولاد تصير عصبه مع من ذكرنا من الذكور  
من بنات او اجماع انتهى فان قيل ما فايده وصف رجل بذكر  
اجيب بانه لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي  
مقابلة الصبي جات الصفة لبيان انه في مقابلة المرأة  
وهذا كما قال علماء المعاني مثل ومما من دأبه في الارض

المراد هو

ولا

ولا طائر يطير بجناحيه ان اسم الجنس محتمل للفردية والجنس  
معاً وبالصفة يعلم المراد فلما وصفت الدابة والطائر  
بني الارض ويطير علم ان المراد الجنس لا الفرد وقال النووي  
فايدته التنبيه علي سبب استحقاقه وهي الذكورية  
التي هي سبب العصبية والترجيح ولذا جعل للذكر  
ضعف ما للأنثى انتهى شيخ الاسلام **قوله** والتعريف  
بالحكم دوري اي لان فيه ما يتوقف علي المعرفة لان معرفة  
اخذ جميع المال او ما ابتقت الفروض تتوقف علي معرفة  
العاصب وبالعكس ويجاب بان هذا تعريف لمن يعرف  
حكم العاصب دون العاصب قوله كما هو المراد عند العقلاء  
المراد بهم اصحاب العالوم العقلية **قوله** للعلم به من الثاني  
اي من مفهوم الثاني وهو قوله او كان ما يفضل بعد الفرض  
له **قوله** والعاصب بغيره ومع غيره كما لعاصب بنفسه الي  
اخره قال شيخ الاسلام وفي كون الحكم الثاني مشترك فيه  
اقسام العصبه نظر لان العاصب بغيره لا يثنى فيه ان  
ياخذ الباقي وحين بل مع العاصب بنفسه ويمكن تصحيح  
ذلك بتأويل انتهى تنبيه يعرف العاصب بنفسه بانه  
كل ذي ولاء وذكر تنبيه ليس بينه وبين الميت انثى والعاصب  
بغيره بانه كل انثى عصبها ذكر والعاصب مع غيره بانه  
كل انثى تصير عصبه باجماعها مع اخري وفرق الرافي  
بين العصبه بغيره ومع غيره بان الغير يجب كونه في





الاول عصبة بخلافه في الثاني قال وهو اصطلاح  
والحقيقة واحدة انتهى وقرق عزم بان الباقي بغيره  
للاصاق والا لصاق بين الشيين لا يتحقق الا في  
مشاركتهما في حكم الملتصق فيكونان مشتركين في حكم  
العصبة بخلاف كلمة مع فانها للفران وهو يتحقق  
بينهما بلا مشاركة فيه كما في قوله تعالى وجعلنا معه آخاه  
هارون وزيرا اي حين قارنه في النبوة فلا يكون الغير  
عصبة كما لم يكن موسى عليه السلام وزيرا **قوله** المنفرد  
بالدال المهملة اي المعترض لان حدود العصبة لا تكاد  
تجد واحوا منها سالما من الاعتراض ولهذا قال ابن الهام  
رحمه الله في كفايته، وليس يخالو حده من تعدد، فينبغي  
تعريفه بالعد انتهى **قوله** كالاب والجد قدمهما علي  
الابن وان كان اقوي لانه قيل كما حكاه المتولي ان الابن  
ليس يعاصب اذا العاصب من له حاله كحال جده وليس للابن  
حالة ذلك قال القرابي والمخلاف لفظي انتهى شيخ الاسلام **قوله**  
وهو بنوهم فيه تسمع اذا المضاف بنو فقط **قوله** وهو الاخوه  
للاب في الاولي اي لقوله صلى الله عليه وسلم اعيان بني الام  
يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لابيه وامه  
دون اخيه لابيه حسنة الترمذي ولان الشقيق اقوي منه  
كاسياني ولانه انفراد بقرابة الام والانفراد بقرابة كالتعد  
بدرحة وقوله في الخبر يرث الرجل اخوه الي اخره تفسير لما  
قبله والقصد من ذكر الام فيه بيان ما يترجح به بنوا

الاعيان

71  
الاعيان علي بنوا لعلات فاصدة الاخوة ثلاثة اصناف  
بنوا اعيان وبنوا علات وبنوا اخياف فبنوا الاعيان لاب  
وام سمو بذلك لانهم من عين واحدة اي اب واحد وام واحد  
وبنوا العلات لاب سمو بذلك لان الرجل قد عدل زوجته  
الثانية والعلل الشرب الثاني يقال علل بعد نسل وعله  
يعله ويعله اذا سقاه السقية الثانية ويقال سمو بذلك  
لان ام كل واحد منهم لم تعلق الاخرى لم تسقه بلبنها وبنوا  
الاخياف لام سمو بذلك لانهم من اخلاط الرجال لان رجل  
واحد واخياف الاخلاط ومنه سمي الخيف بمشي خيفا  
لاجتماع اخلاط الناس فيه اي منهم الجيد والردي **قوله**  
واعلم ان مراتب العصبية عند ناسخ اي وعند المالكية  
ايضا وهو ظاهرا علي جعل الاخوة وبنيتهم جهتين واما عند  
الحنابلة فتست جهات كذلك باسقاط بيت المال وعند الحنفية  
خمس جهات فقط البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم  
الولاء باسقاط بيت المال وادخال لجد وان علان في الابوة  
وادخال بني الاخوة وان سفلوا في الاخوة **قوله** البنوة قدمها  
لانها اولي السبع واقواها فان السبط رحمه الله في شرح  
وانما قدمت البنوة على الاموة وقلنا انها اقوي من الابوة مع  
اشترطها في الاداء الي الميت بانفسهما ومع ادله غيرهما  
من القصصات بهما لقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر  
مثل حظ الانثيين فبدأ فيه بالبنوة والعرب تبداء بالأم



فان لهم ولان الابن اذا اجتمع مع الاب فرض للاب السدر وكان  
للبن الباقي ولان الابن يعصب اخيه والاب لا يعصب اخيه انتهى  
فان قلت قدم الاب على الابن في صلاة الميت والتزويج ه  
فصلا قدم عليه هنا اجيب بان التقديم فيها بالولاية  
وهي للابادون الابناء وهنا بقوة التعصيب وهي للابن  
اقوي **قوله** ثم الجد وده والاخوة كلاهما مرتبة واحدة  
وانما كانت الجد وده والاخوة مرتبة واحدة لان الاخ والجد  
يدليان بالاب وان انفردا اقتسما الما بينهما نصفين  
سوا كان الاخ شقيقا اولاد وسوا كان الجد اب الاب  
او اعلا لصدق الجد وده **قوله** ثم بنوة الاخوة انما  
كانت جهة براسها بعد الاخوة لانها تحجب بالجد بخلاف  
الاخوة فانهم يشاركونه وصرح الفزالي بان الاخوة  
وبينهم جنس واحد وتبعه الجعيري وقال الرافعي والنووي  
الاشبه انما جنسان وقد علم من كلامه ان الاخ للاب  
مقدم على ابن الاخ الشقيق وعن ابن منصور البغدادي خلا  
تنزيلا له منزلة ابيه كما نزل ابن الابن منزلة ابيه لئلا  
ان قرب الدرجة اكد من قرابته الامر الا ترى ان الاخ للاب  
يعصب اخيه وابن الشقيق لا يعصب اخيه والقول يقول  
ان منصور يوجب القول بان ابن الشقيق تقدم على اخيه  
للاب ولا قيل به فان قلت تقدم ان انفرد بقربانية  
الامر كما تقدم بدرجة وذلك يوجب ان يكون الاخ للا

قدم

وابن

وابن الشقيق سوا فالجواب ان المشبه به اقوي من المشبه  
انتهى شيخ الاسلام **قوله** فالقوي وهو ذوالقرابتين  
مقدم على الضعيف وهو ذوالقرابة الواحدة قال السكي  
وقد يتوهم ان الشقيق ليس باقرب لكن اقوي وليس كذلك  
فقد صرح الأصحاب بانه اقرب اي ازيد قربا وكذا عملوا  
في الوقف والوصية انتهى **قوله** كما هي في العصبية اي  
غالبا وقوله قد تباين في اصحاب الفروض وفي اصحاب الفروض  
مع العصبية اي كثيرا غير غالب فمن الاول حجب كل من ابنت  
وبنت الابن ولد الام وحجب البنات بنتي ابن لم تعصبا  
وحجب الشقيقتين اختين لاب كذلك ومن الثاني حجب ولد  
الام بكل من الاب والجد وحجب بنت الابن بالابن وحجب ابنت  
للاب بالشقيق والاول من كل منهما لا تخلو فهاجته والثاني  
لا تحادها جهة لا قربا والثالث لا تحادها جهة وقربا لا قوة  
**قوله** وهي ان كل من ادلي بواسطة حبيته تلك الواسطة ه  
وسوا كان المدلي والمدلي به عصبية كما بن الابن مع الابن او  
صاحب فرض مع عصبية كما اب معه وكنت الابن معه **قوله**  
الاولد الام اي الاخ للام وانما يورث مع الواسطة التي يدلي  
بها وهي الام ووجه استثنائه ان شرط حجب المدلي بالمدلي  
به اما انما وجهها كما لجدة مع الام وكما لجدة العلماء مع  
السفلي واما استحقاق الواسطة كل التركة لو انفردت كنت  
الابن مع الابن وكالاخ مع الاب واما الامر مع ولدها فليست

ذكره

مثال



كذلك لانها تاخذ بالامومة وهوبا لاختوة ولا تستحق  
جميع التركة ان افردت انتهى شرح الفصول للسبط رحمه الله  
فان قلت هذا غير خاص تولدا لام فانه لو خالف بنت ابن  
وان ابن ابن هو ابن ابن عمها بان نكح ابن ابن الميت بنت ابنه  
الاخر فولد لها ولد فانه يرت مع امه ولو نكح ابن بنت هند  
بنت بنت بنتها فولد لها ولد فمتد جدته من جهتي ابيها و  
كنها من جهة ابيها اقرب لانها ام ابيها وام ام ابيها  
فهي بازا بنتها زينب فالسوس بينهما فورتت معهما مع انها  
مدلية بها قلت الولدان ما ورت لا ولاديه بابيها لا يامه  
والجدة انما ورت لا ولاديه بام الاب لابنتها زينب انتهى  
شيخ الاسلام **قوله** مع الذكر المساوي لها في الدرجة والقرب  
والقوة وانما لم يقل مع الاخ قال شيخ الاسلام لان المعصب  
قد يكون غير الاخ كما سياتي **قوله** ويعصبها ابن ابن اترك  
منها الى اخره قال ابن الهائم في فصوله وليس في العصبية  
من يعصب اخته وعمته وعمه ابيها وعمه جدته وبنت عمه  
وبنت عم ابيها وبنت عم جدته الا هذا انتهى شيخ الاسلام في شرحه  
الكبير عليها وصورة تعصبيه عنه ان يخالف الميت بنتين  
وبنت ابن وابن ابن هذا الابن وصورة تعصبيه عمه ابيها  
ان يخالف معهما بنت ابن وابن ابن ابن هذا الابن فهذا  
عمه ابيها وصورة تعصبيه عمه جدته ان يخالف معهما  
بنت ابن وابن ابن ابن هذا الابن فمده عمه جدته

رحمة الله

وصورة

وصورة تعصبيه بنت عمه ان يخالف معهما بنت ابن وابن  
ابن اخر وصورة تعصبيه بنت عم ابيه ان يخالف معهما  
بنت ابن وابن ابن ابن اخر وصورة تعصبيه بنت عم جدته  
ان يخالف معهما بنت ابن وابن ابن ابن اخر وهذا المعصب  
هو القريب المبارك **قوله** والاصل في ذلك كله قوله تعالى  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان قلت  
ما الحكمة في ان الله تعالى جعل للذكر مثل حظ الانثيين  
قلت قال في شرح الترتيب لان الذكر ذو حاجتين  
حاجة لنفسه وحاجة لعياله والانثى ذات حاجة فقط  
وايضافا اوجب عليه من الجهاد للاعداء والذبح عن  
النساء ولان شهادته مقام شهادة اثنتين فيما تجوز  
فيه شهادتهما ولانه الحمل لانهما في العقل وفي المناصب  
الدينية مثل صلاحية القضاة والامامة ومن كان كذلك  
فالانعام ازيد ولانها قليلة العقل لكثرة الشهوة  
فاذا انضاف اليها المال الكثير عظم الفساد قال الله تعالى  
كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقال الشاعر  
ان الشباب والفراع والجده مفسدة للمراعي مفسده نيا  
والرجل كالحمار عقله يضرفه فيما يفيد الشاء بحيل في الذ  
والثواب الجزيل في الآخرة نحو بنا الرباطات والتفتحة  
علي الساكنين والايثار وقد روي ان جعفر الصادق رضي  
الله عنه سئل عن هذه المسئلة وهي تفضل الذكر على الانثى



فقال ان حوا اخذت حفنة من الخنطة واكلت واخذت  
 اخرى حفنة وخباتها ثم اخذت حفنة اخرى ودفعتهما الى ادم  
 عليه الصلاة والسلام فلما جعلت نصيبها ضعف نصيب  
 الذكر قال الله الامر عليها فجعل نصيب المرأة نصف نصيب  
 الرجل انتهى ولما كتبت في ان الله تعالى قال للذكر مثل حظ  
 الانثيين ولم يقل للانثيين مثل حظ الرجل الذكر اولاد نبي  
 نصف حظ الذكر كما قال الامام الرازي رحمه الله لما كان  
 الذكر افضل من الانثى قدم ذكر علي ذكر الانثى كما جعل  
 نصيبه ضعف نصيب الانثى انتهى قال الكفاي رحمه الله  
 وفي قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم ولرقتل في ابناءكم  
 فابرة وهي انه ليخرج الابناء من الرضاعة والتبني انتهى  
**قوله** وهذا معنى قول الفرضيين الاخوات مع البنات عصبا  
 ليس مرادهم ان الجمع مع الجمع عصبة فقط حتى لا تكون  
 الاخوة الواحدة مع البنات الواحدة عصبة بخلاف واللام  
 للجنس ويوجد في بعض كتب الفرائض وغيرها انه صلى الله عليه  
 وسلم قال اجعلوا الاخوات مع البنات عصبة وهذا الحديث  
 ليس له اصل يعرف فاشار بقوله وهذا معنى قول الفرضيين  
 وليس من كلام النجاشي وانما كانت الاخوات مع البنات  
 عصبات قال السبط لانه اذا كان في المسئلة بتان فصا  
 او بنتا ابن واخوات واخذت البنات الثلثين فالورثان  
 للاخوات واعلنا المسئلة نقص نصيب البنات فاستبعد

الى اخره الى انتم كلام  
 الفرضيين

ان بن احمد ولد لاب الاولاد واولاد الاولاد ولم يمكن  
 اسقاط ولد الاب فجعلن عصابات ليدخل النقص عليهن  
 خاصة قاله امام الحرمين وحكي غيره في ذلك الاجماع  
 انتهى وخالف ابن عباس الجماعة واسقط الاخوات بالبنات  
 كما مر ذلك عنه في باب الفروض **قوله** والاصل في ذلك  
 حديث بن سعود السابق الخ قال الامام والسبب في جعلها  
 عصبة مع البنات تخصيص النقص بها قال السبكي وخبر  
 اذا لم يكن ثم عصبة ذكر والافقيه شي خبير فلا ولي رجل  
 ذكر فانه اقوي دلالة من خبر ابن سعود اذ هو واقعة  
 حال لا يدري هل كان ثم عصبة ذكر او لا وجوابه ما قاله  
 الاستاذ ابو منصور انهم اتفقوا على تقدم الاخوات  
 وان خبر ابن سعود خاص فينفرد على الخبر الاخر العام  
**قوله** من الجهة التي سمي بها الى اخره فالزوج من حيث كونه  
 زوجا يرث الابا لفرض فالوكان ابن عم او معتقا ورث  
 بالعضوية من حيث كونه ابن عم او معتقا لا من حيث كونه  
 زوجا وكذا الباقي **قوله** وقسم يرث بالنصيب وحده  
 كذلك اي من الجهة التي سمي بها فالرذ الشفيع في الشركة  
 لانه انما ورث فيها بالفرض بقرابة الام واما من حيث كونه  
 شفيقا فاليرث الابا لعضوية فارثه بالفرض بجهة وبالعضوية  
 بجهة اخرى ومن ثم لم يعد من القسم الثالث وان عدده  
 ابن الهائم في القصول مندبعا للرافعي وكذا يرد علي حصص





الاب والجد في القسم الرابع الزوج والادخ للام اذا كان كل منهما  
 ابن عم او معتق لما علمت **قوله** وحيث بقي بعد العروض قدر  
 الدس مثاله امر وبنات اب او جد **قوله** او دون الدس  
 مثاله زوج وبنات اب او جد فهي من اثني عشر وتقول الى  
 ثلاثة عشر **قوله** او لم يتوشى وذلك في نحو زوج وام وبنات  
 واب او جد فهي من اثني عشر وتقول لثلاثة عشر ويزاد في عم  
 دس فتكون اذ ذاك عابدة الى خمسة عشر **قوله** كان هو  
 ابن ابن عم صورته ان تزوج المرأة بان عمها فتاتي منه بان  
 فهو ابنا وان عمها **قوله** ولا يكون ذلك الا في نكاح المحرم  
 اي لا سببا ختم وطى المحارم **قوله** وفي وطى البهية اي في السلم  
 وغيرهم ويرثون بالرضين جميعا في قول عمر وعلي وابن سعوط  
 رضي الله عنهم وعمر بن عبد العزيز وابن ابي ليبي وقتادة  
 والثوري وابي حنيفة واصحابه واحمد واسحاق وبه قال  
 ابن سريج وابن اللبان من اصحابنا واجمعوا على ان لا نورثهم  
 بالزوجية التي لا تفرم عليها اذا اسلموا وانما لم يتصوره  
 اجتماع جهتي فرض في نكاح المسلمين الصحيح لان الشرع  
 منع مباشرة سبب اجتماع موجبي الرضين وهو نكاح المحارم  
 انتهى سبط المارديني **قوله** الاول ان تجب احدهما  
 الاخرى والمراد بالتحجب هنا حجب الحرمان فقط او حجب جهة  
 كما قاله الزركشي كما لو نكح الميوسمي بنته ومات عنها فهي ذو  
 وبنته فلها النصف بالبنية ولا شيء لها بالزوجية

درجته الله

لان البنت تحجب الزوجية الى الثمن وورد بان غير صحيح  
 لان الكلام في سببين موجبين للارث لولا الحجب وهذا  
 ليس كذلك لان ههنا الزوجية باطلة فلا عبرت بها فلا يصح  
 ان يقال انها محجوبة بالبنية انتهى **قوله** او عكسه فترث  
 بالبنية وهذا ليس مما نحن فيه لان كلامنا في اجتماع  
 فرضين وما ذكر مثال الاجتماع فرض وتخصيب اعتراض  
 بانه ليس فيه مع الاخت بنت وانما هي نفسها وتي جعلها  
 معصية لنفسها نظر بنه علي ذلك شيخ الاسلام في شرح الهجعة  
 الكبير **قوله** فترث العليا بالاختية والوسطى بالامومة  
 فللعليا النصف بالاختية لا الدس بالجد واذ لانها  
 حجت والوسطى الثلث بكونها اما ولا تنقصها اخوة  
 تقسمها مع الاخت الاخرى خلافا لابن وغير لان اخوة  
 نفسها ساقطة الاعتبار ويعا بها فيقال لنا صورة  
 ورثت فيها الحدة ام الام مع الام وللثالث والمجدة هم  
 النصف او يقال اختان من الاب ورثتا بالفرض ولا تعدا  
 الثلث وللأخرى النصف او يقال ورث شخص من ادلي به  
 وليس ولد ادم تدب به محل كون العليا ترث بالضعفة  
 مالم يحجبها حاجب كما لو كان في المثال اخ شقيق فان العليا  
 لا ترث شيا **قوله** هو ورثت بها حيث امكن انهم انه لو لم يكن  
 بان وجد مانع يمنع من الارث بالعصوبة ورث بالفرض فقط  
 او يمنع من الارث بالفرض ورث بالعصوبة فقط كما لو كان

فلوا قصر على الام كان  
 اولي على ان تمثيلهم  
 بذلك لا اجتماع فرض  
 وتخصيب فرض





مع الزوج الذي هو معتق اخت لابوين اولاد فان يورث بالزوجية  
فقط ولو كان مع ابن العم الذي هو اخ لام بنت وورث بالمصوبة  
فقط ولا يرث باخوة الام لسقوطها بالبنت انتهى **باب**  
**الحجب** قال في شرح الترتيب وهو باب عظيم في الفرائض قال  
بعضهم حرام علي من لا يعرف احب ان يفتي في الفرائض انتهى  
**قوله** وهو المقصود بالترجمة اي الباب قال العسقلاني في  
شرح النسائية وسبب الابواب واويل الكتب تراجم  
لانها ترجم عما بعدها لان ما يذكر في الباب تنبي عن الترجمة  
وبينه ومنه سمي الترجمان وهو الذي يكون بين اثنين فكثر  
لا يعرف بعضهم كلام بعض ويكون هو عارفا بكلام الفريقين  
فيفتر كلام بعضهم لبعض انتهى **قوله** منها الانتفال من فرض  
الي فرض وهذا في حق من له فرضان وهم الزوجان والام وبنت  
الابن والاخت للاب وتاينها الانتفال من فرض اي تعصيب  
في حق ذوات النصف والتلثين وثالثها الانتفال من تعصيب  
الي فرض في حق الاب والجد ورابعها الانتفال من تعصيب الي  
تعصيب وهذا في حق الاخت لغيرام فان لها مع اخيها اقل مما  
لها مع البنت او بنت الابن فاذا مات انسان عن بنت واخت  
لغيرام فللبنت النصف والاخت النصف الباقي فان كان  
معها اخوها عصيها فلها معه ثلث الباقي تعصبا وهذا  
انتفال من المصوبة مع الغير الي المصوبة بالغير كذا في  
شرح الفصول للسيطر رحمه الله قال ابن الهائم وفيه نظر

77  
ووجهه في شرح الترتيب ياتنا لا نقول ان التعصيب مع الغير  
حقها الاصل حتى يقال انتقلت عنه باخيها بل هو حالها  
والاصل في حقها انما هو الفرض وانتقالها الي التعصيب بالغير  
كانتقالها الي التعصيب مع الغير بل الاول هو الا يتو بها حيث  
انتقلت انتهى وخامسها المراجعة في المثل الفرض في حق الزوجة  
والجدة وذوات الثلثين وبنت الابن مع الصليبية والاخت  
للادب مع الشقيقة واو لاوام وسادسها المراجعة في التعصيب  
في حق كل عاصب غير الاب وسابعها المراجعة في القول كما صار  
من المرأة في المنبرية تسعا ونصف الزوج في الفرض ثلثا  
وسدس الام في ام الفروج عشر وهذه سبعة انواع من حجب  
النقصان **قوله** فنلخص ان الاخوة للام يحجبون بستة الي  
اخره والاخت ان تقول بالاصل الذكر والفرع الوارث وما  
ورد عن ابن عيسى من ان الاخوة للام يرثون مع الاب والجد  
فان **قوله** لان الكلالة من لم يخلف ولدا ولدا وهذا  
ما عليه جماهير العلماء وهو احد اقوال عشرة ذكرها شيخ الاسلام  
في شرح الفصول الكبير ثابتهما وارث ليس معه ولد وولد  
ثالثهما الميت والوارث جميعا اذ لم يكن ولد ولا ولد لبعها  
المال الموروث لغير الولد والوالد خامسها ميت فقد والوالد  
سادسها وارث فقد الولد وبالجملة هذه المسئلة من المعضلات  
ففي مسند الدارمي بسند ثابت عن عقبه بن عامر قال ما اعضل  
باصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ما اعضلت بهم الكلالة



وعن ابي بكر رضي الله عنه انه سئل عن الكلالة فقال رايت  
فيها رايًا فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمني ومن  
الشیطان والله منه بري الكلالة ما خلا الولد والوالدين الورثة  
فلا استخلف عمر قال اني لا استحي من الله ان ارد شئاً قاله  
ابوبكر فامضاه وعمل به عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن  
الكلالة فقال بكفيك اية الصيف يريد الآية التي اخر سورة  
النساء يستغنونك قل الله يفتنكم في الكلالة لانها نزلت في  
يوم صايف كما ان التي في اولها نزلت في يوم شاتي فتوقف عمر  
فقال لحفصة اذ رايت من النبي صلى الله عليه وسلم طيب النفس  
فسالته فراءت منه طيب نفس فسالته فقال ابوك كتب لك  
هذا وما رجاياك يعلمها ابدًا وكان عمر يقول ما اراني اعلمها  
ابدًا وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ما قال وعنه ايضا انه  
قرا هذه الآية وفيها يبين الله لكم فقال هذا المرن تبنت له  
فاما عمر فلم تبنت له وعنه ايضا انه قال ثلاث لان يكون النبي  
صلى الله عليه وسلم بينهن احب الي من الدنيا وما فيها الكلالة  
وتحلافه والوبا وانما لم يزد النبي صلى الله عليه وسلم بياناً  
للكلالة لان في الآية اشار يكثف بها المجتهد وقد كان من  
اهل الاجتهاد لكنه توقف في ادراكها لعارض ويحتمل انه  
ادركها لكنه لم يكثف بما ادركه فهمه منها والكلالة مصدر  
بمعنى الكلال وهو ذهاب القوة من العي ثم استعيرت  
للقرابة من غير جهة الولد والوالد وقيل مصدر من تكلالة

وعن عمر

النسب

النسب اذا احاط به ومنه سمي الاكليل وهو مترلة من منازل  
القم لا احاطتها به ومنه ايضا الاكليل للذي علي راس الملك  
لا احاطته به فسمي الورثة المذكورون بالكلالة لانهم احاطوا  
بالميت والابن والاب طرفان للميت وهي اسم للواحد وغيره  
يقال رجل كلاله وقوم كلاله لانها مصدر جعل اسما كما قيل  
رجل عدل وقوم عدل انتهى وقد ذكر قبته بفتحة الاقوال  
واعراب الكلالة وما ينبت عليها من الافعال فراجع ان شئت  
**قوله** خلافا لابن مسعود وبه قال ابو ثور ايضا وعلم انه  
بان البنات لا ترثن بالبنوة اكثر من الثلثين فصار ماتا  
بالنصيب زياد على الثلثين وهذا كما قال الشيخ ابواسحاق  
الشيرازي خطأ لقوله عز وجل يوصيكم الله في اولادكم للذكر  
مثل حظ الانثيين والولد يطابق علي الاولاد واولاد الاولاد  
وقوله اتمن لا ترثن اكثر من الثلثين انما يمتنع ذلك من جهة  
العرض فاما بالنصيب فلا يمتنع كما لو ترك اثنا وعشرينات فوا  
للبن السدس وللبنات خمسة اسداس وهو اكثر من الثلثين انتهى  
وعن البصريين انه لا يعصب من فوقه بل من في درجته قياتا  
علي بنت وبتت ابن وابن ابن ابن فانه لا يعصبها قلت هذا  
فاسد لان النصب انما هو من حيث لا قرص لها وفي هذه لها قرص  
وايضا اذا عصب من في درجته من فوقه اولي لانها اقرب  
وانما لم يعصب التي دوته وان شاركت غيرهما في بنوة الابن لان  
المقتضي للنصب ليس المشاركة فقط بل هي مع القراب والسوا





له ولو سلم فارتها حينئذ بالعصوبة والذكر اقرب منها فيجب  
انتهى شيخ الاسلام **قوله** منها زوج وام واب الي اخره ومنها  
ام واخوان منها وشقيقة واخ واخت لاب ومنها زوج و  
واخ واخت لاب فالاخ للاب لولاه لغرض لا تحته فيهما **قوله**  
المحجوب بالوصف وجوده كالعدم اي لانه ناقص في ذاته بخلاف  
المحجوب بالشخص فافه انما يجب لعدم غير عليه كماله في ذ  
**قوله** فلا يجب احدا لا حرمانا ولا نقصانا اما يجب الحرمان  
فبالاجماع واما كما قاله الرافي وما روى عن ابن مسعود انه  
اسقط اولاد اب لابن المصراي والحدة بالام المملوكة ونحو ذلك  
فشاذ والصحيح عنه موافقة الجمهور واما يجب النقصان  
فبالقياس على حجب الحرمان ولان من لا يدخل له في الارث لغيره  
في نفسه لا يدخل له في الحجب كالميت وهذا يشك بمانع الدوا  
فانه ليس قائما بنفس المحجوب وقد يقال المراد بمعنى في نفسه  
يعني لا في غيره ممن يحبه وانقر د ابن مسعود رضي الله عنه  
ان الرقيق والغائل والكافر يجوبون حجب نقصان لقوله  
تعالى وان كانت واحدة الي قوله تعالى ان كان له ولد فلم  
ينفد بالوارث وقياسا على حجب الاخوة الام الي السادس  
مع وجود الاب وهم لا يرتبون معه قلت المراد الولد الوارث  
كما في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم وحجب الاخوة فاما  
ذكر خارج عن القياس الاصل مع ان قوتهم فيه باقية اذ  
المعنى الذي جبرهم وهو اقربية الاب في غيرهم انتهى شيخ

الام

الاسلام

الاسلام وشملت عبارته المحجوب بالدور وان من الموانع  
الدور كان اشترى بعضه في مرض موته فانه لا يرث ولا  
يجب غيره **قوله** والمحجوب بالشخص لا يجب احد حرمانا  
فان قلت بل يجب حرمانا كزوج وابوين وبنات وبنات ابني  
وابن ابن مساولها فهي بالمول من ثلاثة عشر وولد الابن  
ساقط ولو لا تعصيب بنت الابن بابن الابن لغرض لها  
السدس عايلان فابن الابن محجوب بالاستغراق وقد يجب  
بنت الابن وكزوج وشقيقة واخ واخت لاب وكام واخون  
منها وشقيقة واخ واخت لاب قلت المحجب في ذلك  
ليس لذكر فقط بل هو مع الاستغراق كما ذكره ابن الهائم  
في شرح كفايته بل المحجب في الحقيقة الاستغراق فقط  
على القاعدة في ان العاصب يسقط بالاستغراق والابني  
قد صارت عصبية بالذکر انتهى شرح الفصول الكبير لشيخ الاسلام  
**قوله** وذلك في مسائل اربع الاولى ما ذكره بقوله منها  
ام واب واخوة الثانية ام وجد واثنان من ولد الام الشا  
ام واخ شقيق واخ لاب الرابعة ام وجد واخ منها واخ  
شقيق واخ لاب الخامسة ام وزوج وشقيقة واخ لاب  
السادسة المعادة كان خلف جدا وشقيقا واخ لاب فهو  
محجوب بالشقيق مع انه يجب الحد من النصف الي الثالث  
السابعة اب وام ام وام اب في حجب ام الاب عن نصف سدس  
في وجه ضعيف والاطهر انما لا يجب بها لانفرادها بالاستغراق

لثة



لذات الام الاب غير وارثة والاصل من لا يرث لا يجب تبنيها  
الاول قال في شرح الترتيب اعلم بحجب المحجوب بالشخص غيره  
حرمانا ومجبه نقصانا لانه كما قال ابن الهائم رحمه الله  
سر الفرق بين حجب الحرمان وحجب النقصان ما ذكره الطبري  
في احكام الفران ان الوراثة خلافة الا ان بعض الخلفاء  
قد يكون اولي من بعض فمن حجب حجب الحرمان اخذ نصيب  
المحرور ومن حجب حجب النقصان اخذ نصيبه غالباً  
وقد لا ياخذه وقضية ذلك ان الحاجب حجب الحرمان لا  
بد ان يكون وارثاً حتى تثبت له الخلافة انتهى الثاني قد  
علمت مما مر ان جملة الوراثة خمسة وعشرون خمسة عشر ذكراً  
وعشر اناث وان ستة لا يحجبهم احد وان الباقيين بطرقهم  
الحجب بالشخص فمنهم من يحجب بواحد وهم ثلاثة ولد الابن  
بالابن وابو الاب بالاب وامر الام بالام ومنهم من يحجب  
بثنتين وهم ثلاثة ولد الابن وان سفل بالابن والابن ابن  
اقرب منه والمجد بالاب ومجد دونه والجدة من جهة  
الام بالام وجدة اقرب منها من جهتها ومنهم من يحجب  
بثلاثة وهو اثنان الاخ الشقيق والشقيقة بالاب  
والابن وابن الابن ومنهم من يحجب باربعة وهو الجدة من  
جهة الاب بالام والاب والجدة القرية وجد ادلت به  
ومنهم من يحجب بخمسة وهو الاخ للاب بالاب والابن  
وابن الابن والاخ الشقيق والشقيقة اذا كانت عصبة

ابن م

غيرها  
له  
عصبة

غيرها ومنهم من يحجب بستة وهو اثنان الاخ والاخت  
للأم بالاب والمجد والابن وابن الابن والبنت وبنت الابن  
ومنهم من يحجب بثمانية وهو ابن الاخ الشقيق بالاب  
والجد والابن وابن الابن والاخ الشقيق والاخ للاب  
والشقيقة والاخت للاب اذا كانت عصبة مع الغير  
ومنهم من يحجب بتسعة وهو ابن الاخ للاب بابن الاخ  
الشقيق ومن يحجب ومنهم من يحجب بعشرة وهو العم  
الشقيق بابن الاخ للاب ومن يحجب ومنهم من يحجب  
بواحد عشر وهو العم للاب بالعم الشقيق ومن يحجب  
ومنهم من يحجب باثني عشر وهو ابن العم الشقيق بالعم  
للاب ومن يحجب ومنهم من يحجب بثلاثة عشر وهو ابن  
العم للاب بابن العم الشقيق ومن يحجب ومنهم من  
يحجب بأربعة عشر وهو اثنان المعتق والمعتقة بابن  
العم للاب ومن يحجب ومنهم من يحجب بخمسة عشر وهو  
اثنان ايضا المولي والمولاة بواسطة المعتق والمعتقة  
ومن يحجبها **باب المشرك** لعقت بذلك لما  
فيها من الشرك بين ولد الابن وولد الام في فرض  
واحد **قوله** قال ابن الهائم رحمه الله وفيه نظراي  
لان ذلك لم يصح انتهى شرح الملقبات **قوله** اي المشرك  
فمنها فحذف الجار واوصل الضمير بالعامل توسعاً فيه  
واجراء له مجري المتعدي كما في قوله تعالى ذلك وعقد



غير مكذوب اي فيه **قوله** او جدة المراد انها كالا في  
الحكم والافالمشركة التي وقعت للصحابة فيها ام لاجدة  
**قوله** هبوا الخطاب لو احد فمات عن قوله هبوا هبوا اما  
للنعظم او كان عنده جماعة **قوله** فقال ذلك على ما قضنا  
وهذا اعلى ما نفى فيه اشارة الى عدم نفي الاجتهاد  
بالاجتهاد **قوله** ومختار رار كانها الى اخره قال في شرح  
الترتيب فلولم يكن فيها زوج او ذو سدس او كان ولدا  
الام واحد لبقى شئ للشفيق فلا تشريك ولو لم يكن فيها  
اولاد اذام فكذلك ولو كان بدل الشفيق شقيقة فرض  
لها واعيل لتسعة او شقيقتان فاكثر فرض لهما او هن  
واعيل لعشرة او اخ لاب سقط او اخت او اخوات لاب  
فرض لهما او هن واعيل لتسعة او عشرة او اخ واخت لاب  
سقطت معه اذ لا يفرض لهما معه ولا تشريك وهذا يسمى  
الاخ المشوم او خشي شقيق فيتقدير ذكرته وكون  
اولاد الام اثنين تصح من ثمانية عشر اذ هي من مسايل  
المشركة وتقدر ان نزلت بقول لتسعة ولا تشريك  
وهما متداخلان فيكفي بالاكبر فيعامل كل بالآخر فالأخ  
في حق الزوج والام انوثته وفي حق ذكرته ويستوي  
الامر ان في حق اولاد الام فللزوجة ستة وللأم اثنتان ولولدة  
الأم اربعة وللمشاكل اثنتان ونوقف اربعة ان ظهر انثى فهي  
له او ذكر فالزوج ثلاثة منها وللأم اثنتان ولولدة الام

اربعة

اربعة وللمشاكل اثنتان ونوقف اربعة ان ظهر انثى فهي له  
او ذكر فالزوج ثلاثة منها وللأم واحد تثبت لو  
قبل امرأة خلفت ابنتي عم احد هما اخ لام والآخر زوج وبلا  
اخوة بغير قين وجدة فقيل هي المشركة لان فيها زوجا  
واخوين لام وجدة وشقيقا فللزوجة النصف وبالزوجية  
واللحدة السدس وللأخوين مع الشقيق الثلث فنص من  
ثمانية عشر ولأخ من الأب ولا للزوج واحد الاخوين  
للأم بنتوة المحل لا سغراق الفروض انتهى **قوله** وتوجيه  
كل من المذهبين اي المذهب القائل بالتشريك والمذهب  
القائل بعدمه قال في شرح الترتيب اصح القائلون بالبشر  
بوجوه منها انه لو كان ولدا لم بعضهم ابن عم كشار كقرابة  
الأم وان سقطت عصوبته قبالا ولي الاخ من الابوين  
ومنها انها فريضة جمعت ولدا لابوين وولد الام وهم  
من اهل الميراث فاذا ورث ولدا لام ورث ولدا لابوين  
كما لو لم يكن فيها زوج ومنها ما قاله في التهمة وهو ان  
استحقاق ولدا لام بقرابة الام وقد وجد في اولاد الابوين  
مثل القرابة التي فيهم واذا اشتركا في سبب الاستحقاق  
لم يجز ان يفرز بعضهم بالاستحقاق قياسا على البنين  
والغرماء ومنها ان الارث موضوع على تقدير الاقوى على  
الاضعف وادنى احوال الاقوى مشاركنه للاضعف  
وليس في اصول الميراث سقوط الاقوى بالاضعف وولد





الاب والام اقوي من ولد الام لمساواته لهم في الاداء بالام وزيا  
بالاب فاذا لم يزد هم الاب قوة لم يصنعهم واسوء الاحوال ان  
يكون وجوده كعدمه وهذا معنى ما قيل لسيدنا عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه هب الى اخرك واحتج القابل بغيره بوجوه منها  
مواقفة الاصل في العصبية وهو سقوطهم عند استغراق  
المزوح ومنها قوله صلى الله عليه وسلم الحفوا الفرائض الى  
اخر ومن شرك لم يلق الفرائض باهلها ومنها انعقاد الاجماع  
عليه لو كان في هذه المسئلة واحد من ولد الام ومائة  
من ولد الابوين لكان للواحد السدس وللمائة السدس الباقي  
لكل واحد عشرة عشرة فاذا جاز ان يفضلهم الواحد هذا  
الفضل فلم لا يجوز للاثنين استقاطهم وبما كان الجواب عن  
الاول باننا لا نسلم ان ذلك اصل ولئن سلم فلا يقدح في  
اصالته الخروج عنه لغتض وعن الحديث بان الفايدين  
بالشريك ولدا لابوين عندهم في هذه الحالة ولد امه  
حكما فاذا اعطى الجميع فرض ولد الام فقد الحقوا به  
الفرائض باهلها وعن الثالث بانه لا يلزم من جواز  
ان يفضلهم الواحد من ولد الام بما ذكر جواز استقاط  
ولدي الام لهم كما لا يلزم العكس فيما اذا لم يكن في الشركة  
صاحبة سدس وكان فيها الف اخ لأم وشقيق واحد  
فان لكل اخ لام عشر عشر عشر الثالث وللشقيق السدس  
الباقي ولا يقال اذا جاز ان يفضل الشقيق ولد الام

هذا

هذا الفضل كله فلم لا يجوز للشقيقين استقاطهم انتهى  
**قوله** والمعايير بها قال في شرح الترتيب ويعاينها  
فيقال جلي راث قومًا يقتسمون مالا فقال لا تحالوا  
فاني جلي ان ولدت انثى او انا ثا ورثت او ورثت وان  
ولدت ذكرا او ذكورا او ذكورا وانا ثا لم يرثوا لهدية  
صورتها زوج وامر واولاد امر وهم المقتسمون والجبلي  
زوجة الاب انتهى **قوله** كما توجه بعضهم قال السبط  
رحمه الله في شرح كشف الغوامض بعد ان ساق المسئلة  
وقد اخطأ بعض المفتين في عرضنا وهم افنوا بانه  
يفرض للاخوات للاب في المسئلة وتقول الى تسعة او الي  
عشرة لان الاخ الشقيق انما ورث فيها بقربة الام بالفرض  
والغيت قرابة الاب فلا يجب الاخوات للاب كالاخ للام  
كذا قالوا ولا اعلم سلفا لهم في ذلك وهو قول مخترع وا  
مخالف لا طلاق الاجماع على ان الاخ الشقيق يجب الاخ  
للأب ولم ينقل عن احد من العلماء انه استثنى من الاجماع  
الاخ الشقيق في الشركة فيما علمت وقد ذكر مسئلة الخوي  
مستدلا بها على ما يؤيد اختراع هذا القول وفساده ثم  
قال وايضا فالمسئلة نظير وهو ما اذا خالف جده واخا  
شقيقا واخوة او اخوات لاب فاننا نلغي قرابة الام في حق  
الاخ الشقيق حتى يباوي اولاد الاب ولا يسقطهم ويعد  
وارثين على الجدة فاذا اخذ الجدة نصيبه اعتبرنا قرابته





الام في خوالاخ الشقيق حتى يجيب اولاد الاب وياخذ ما  
في ايديهم ويحرق جميع الفاضل بعد نصيب الجد انتهى تنبيه  
اراد بعض المنسبين الشيخ سراج الدين العبادي والشيخ  
فخر الدين المقدسي والشيخ شمس الدين الجوجري والشيخ صلاح  
الدين الطرابلسي وقاضي القضاة بدر الدين السعدي  
والشيخ داود المالك وغيرهم وقد نقل القاضي عن  
الشافعي انه حكى عن محمد بن الحسن سواله وجهه عليه في هذه  
المسئلة وذلك انه قال له هل وجدت شخصا يستعمل في  
حالة دون اخرى اراد به ان قرأية الاب قد استعملت  
في حالة عدم الاستغراق حيث استحقها الباقي بالعصبة  
والغيبها في حالة الاستغراق فناقضه الشافعي بالزوج  
الثاني فانه يهدم الثالث ولا يهدم الطفلة والطفلين  
فان محمد اباؤا ففنا فيه وناقضه ايضا بالاب فانه يجيب  
الاخوة اذا كان وارثا ولا يجيبهم اذا قام به مانع انتهى  
اعلم **باب الجد والاخوة** قال في شرح الترتيب  
الجد في الاصل قبل ما خوذ من جدات الشئ اذا قطعه  
كانه ينقطع عنده نسب الاب الادني ثم بعد ذلك يسمى كل  
من الآباء جدا قال ابن الهائم وفيه بعد لا يخفى ويشبه ان  
ينلح لهذا لما خذ معني قريب وهو ان الاب كان طرفا لنسب  
الولد من قبل فلما ولد للولد خرج ابوه عن ان يكون طرفا  
وصار هو الطرف فلما قطع ابوه عن ذلك وجد سمي جده

اي

اي بجد وداو يحتمل غير ذلك انتهى وهو حقيفة في الجد  
الادني مجازي في غيره والاخوة بسكون الخاء وكسر الهزة  
والاشهر في واحده اخ بالتحفيف وحكي عن جماعة منهم ابن  
مالك اخ بالتشديد ويقال في تثنية واحد اخوات  
بتحرك الخاء وان كان يتخفيف الخاء وتشديدها واخوان  
بسكون الخاء مع فتح الهزة وكسرها **قوله** ان الجد كلاب  
قال في شرح الترتيب واجبه له بوجوه منها ان ابن ادني  
نازل منزلة الابن في اسقاط الاخوة وغيره فليكن ابوالا  
نازل منزلة الاب في ذلك روي هذا التوجيه عن ابن  
عباس رضي الله عنهما فانه قال لا يتقى الله زيد بن ثابت  
يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل ابا الاب ابا واجيب عن ذلك  
بان الاخوة انما يحبوا بالاب لا دلهم به وهو مستوف في الجد  
ومنها ان الجد اما الشقيق او كالاخ للاب اوردونها  
او فوقهما فان كان كالشقيق لزم ان يجيب الاخ للاب او  
كالاخ للاب لزم ان يجيب الشقيق اوردونها لزم ان يجيب  
كل منهما وكل باطل فتعين كونه فوقهما فيجبها ويحكي هذا  
التوجيه عن ابن اللبان فلما هو كالاخوة لامعين بل  
في جنس الاخوة للاب واخوة الام الزائدة في الشقيق غير  
معتبرة ليجبها بالجد انتهى **قوله** ومذهب الامام علي بن  
ابي طالب الي اخره احيى له بوجوه منها ان ولد الاب يدلي به  
بالاب فلا يسقط بالجد كام الاب ومنها ان الاخ يعصب

انتهى

ب  
٤٣  
الا





اخته بخلاف الجد فكان اقوي ومنها ان الاخوة والاخوان  
 يرثون علي حسب ميراث الاولاد عصبوية وفرضا والجد  
 بخلافهم ومنها ان فرع الاخ يسقط فرع الجد وقوة الفرع  
 تدل علي قوة الاصل انتهى شرح الترتيب **قوله** مصدر موكد  
 هو الذي يفهم معناه من عامله نحو ضربت ضربا **قوله**  
 من سره ان يقتحم جراثيم جهنم الي اخره في شرح هذا الكتاب  
 للنووي رحمه الله عن علي رضي الله عنه من اراد ان يفتح  
 جراثيم جهنم حروجه فليقبض بين الجد والاخوة انتهى هـ  
 وعن سعيد بن المسيب ان عمر سأل النبي صلي الله عليه وسلم  
 عن قسم الجد فقال اني لا اظنك تموت قبل ان تعلمه **قال**  
 سعيد فمات عمر ولم يعلمه وورد ايضا اجر وكم علي قسم  
 الجد اجر وكم علي النار رواه الدارقطني والصحيح انه من  
 كلام عمر رضي الله عنه فائدة الجراثيم **قال** في شرح الترتيب  
 جمع ثؤمنة وهي الاصل قاله في الصحاح والنهاية انتهى **قوله**  
 لا حياة الله ولا بياها اي لا ملكه ولا اعقاد بالتحية قاله  
 في الصحاح **قوله** لما طعنه ابو لؤلؤة هو عبد للمغيرة بن  
 شعبة كان مجوسيا وقيل نصرانيا وكان سبب ذلك ان سيد  
 جعل عليه كل يوم اربعة دراهم وكان يطحن علي الارحاء  
 فكم عمر ليخفف عنه من ذلك فقال له ليس ذلك عليك بكثير  
 الله اتقوا احسن الي مولاك فغضب اللعين وعمر الي حداد وضع  
 له حجر اخضر اقتبضته في وسطه وله طرفان اسمه ولتا

دخل

دخل عمر في صلاة الصبح لسبع بقين من ذي الحجة وكبر للاجر  
 طعنه بذلك الخنجر فقال قتلني الكلب لرب وينه خنجر  
 وصار لا يمر علي احد يمينا وشمالا الا اطعنه حتى طعن ثلاثة  
 عشر رجلا مات منهم سبعة او تسعة وتقدم عبد الرحمن  
 ابن عوف فصلي بالناس ثم مات ودفن بجانب ابي بكر لاربع  
 بقين من ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين وهو ابن ثلاث  
 وستين سنة وكانت مدة خلافته عشرين سنة وستة اشهر  
 وخمس ليال **قوله** فله خير الامر من المقاسمة ومن ثلث  
 جميع المال اما المقاسمة فلانه كالاخ في ادلايه بالاب  
 واما وجوب الثلث فلان الجد والام اذا اجتمعا اخذ للجد  
 مثلها فلها الثلث وله الثلثان والاخوة لا ينقصون الام  
 عن السدس فوجب ان لا ينقصوا الجد عن ضعفه وهو الثلث  
**قوله** قال القاضي ابو الطيب وكان عمر اول من جد قاسم  
 الاخوة نغلة السبط في شرح الجعبرية **قوله** منها جد  
 واخوان واخت فالوقاسمهم لاخذ سبعي المال فالثلثا كثر  
 منه ثلث سبع فهو حقه وقول المناظم فنانة ياخذ ثلثا  
 كاملا اي فرضا كما صرح به ابن الهائم في شرح الكفاية وقال  
 ابن الرفعة انه ظاهر فرض الامر لكن ظاهر كلام الغزالي والرازي  
 انه ياخذ به بالقبض **قال** السبكي وهو عندي اقرب  
 بل قول اوله في قولهم انه يفرض للجد الثلث اذا انقضت  
 المقاسمة عنه ولا يتم بتجاوزها في العبارة ولو اخذت بالفرض

١ غايبا احقر ازا عن مسئلة  
 الغزالي بن قال انما فيها الثلث  
 له السدس وللجد السدس



لا خذت الاخوات الاربع فاكثر الثلثين بالفرض لعدم  
 تعصيبه لهن لارثته بالفرض ولعوضهن اذا كان ثم ذ وفرض  
 فالحاصل انه مع الاخوة عصبة لكن يحافظ له علي قدر الثلث  
 لانه لا يفرض له مع الاتخ الا في الاكدرية قال وقد تضمن  
 كلام ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جمهور اصحابنا علي التعصيب  
 وهو الذي اميل اليه انتهى شيخ الاسلام قال في شرح الترتيبا  
 والاولي ماجري عليه ابن الهيثم رحمه الله تعالى وهو ظاهر  
 عبارات اكثر الفرضيين وحمل السبكي لها على التجوز خلاف  
 الظاهر بل عددهم الثلث فرضا له مع الفروض المقدمة  
 يمنع التجوز المذكور لكن دليله قوي وقوله لا يفرض له مع الاخوة  
 الا في الاكدرية عكس التعبير المشهور بانه لا يفرض للاخت  
 معه الا في الاكدرية انتهى **قوله** ضابطها ان تكون الاخوة  
 اقل من مثليه اي بان يكونوا مثلا ونصفا فما دون ذلك  
**قوله** وهي جدي واخ الي اخره فالمقاسمة احاطه في الجتمع  
 اذ بها حصه في الاولي والثالثة نصف المال وفي الثانية  
 الثلثان وفي الرابعة والخامسة الحسان وذلك في كل صوة  
 منها اكثر من الثلث قال في شرح الترتيب والطرق في سعة  
 التفاوت او التساوي بين الكسرين ان تاخذ مقاييمها  
 وتعتبر الكسرين منه فيظهر التفاوت او غيره ويعرف قدر  
 التفاوت بان تسمى الفضل بين بسطي الكسرين من المقام  
 المذكور ففي الثالث والخميس البسيط الجامع لها خمسة عشر  
 المقام

للبيانية

للبيانية ثلثه خمسة وخمسة ستة وهي اكثر من الخمسة بواحد  
 واذا سميت من المقام كان ثلث خمس فهو قدر التفاوت  
 انتهى **قوله** وهو احد اقوال ثلاثة قال شيخ الاسلام في شرح  
 الفصول وحكي بعض العلماء في ارثه ثلاثة اقوال يرت بالفر  
 يرت بالتعصيب يتخير المفتي قال ابن الهيثم وتظهر قايده  
 في الوصية كجد واخوين واوصي بثلث الباقي مثلا بعد الفرض  
 واجاز الاخوان فعلي الاول قصح الوصية وتكون بالتعيين  
 وعلى الثاني تبطل لعدم ما ناط به بعديتها واما علي م  
 الثالث فالظاهر الصحة علي تقدير اختيار المفتي التعبير  
 بالثلث وفي الحساب كجد واربع اخوات فعلي الاول اصلها  
 من ثلاثة وعلي الثاني اصلها من ستة وعلي الثالث يختلف  
 باختلاف التعبير فيما قبل انه يظهر للخلاف فائدة ليس شي  
 انتهى نفسه قال السبكي رحمه الله الاولي التعبير بالثلث  
 دون المقاسمة لقول بعض اصحابنا ان الاخذ ان امكن بالفرض  
 كان اولي لقوة الفرض وتقدم ذوي الفروض علي لعصبة  
 وقال النووي اذا استوي للجد المقاسمة والثلث يعطي الثلث  
 دون المقاسمة قال واما اخترنا عبارة الثلث لان نص  
 القران ورد به في حق من له ولادة وهي لام ولم ير النص بالمقاسمة  
 فاذا امكنا عبارة توافق نظم القران لان لغتها انتهى **قوله**  
 من الزوجين والام الي اخره اي فالمتصور ارثه مع الجد والاخوة  
 من اصحاب الفروض هم السبعة المذكورون **قوله** وقارة

ص  
 تما



يا خذ ثلث الباقي انما اخذ ثلث الباقي الى اخره انما اخذ  
 ثلث الباقي فيما اذا بقي اكثر من السدس قياسا على الامر في  
 الغراوين لان لكل منهما ولادة ولأنه لو لم يكن ذو قرين اخذ  
 ثلث المال فاذا استحو قدر الفرض اخذ ثلث الباقي **قوله**  
 ولو محرما اي بغصب او غيره وهذا مذهب اهل السنة والجماعة  
 والدليل عليه اطلاق المعنى اللغوي عن العبد وقوله تعالى  
 قل انتم ما انزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا  
 وقالت المعتزلة لا يكون الاحلال لا تستناده الى الله تعالى  
 في الجملة والمستند اليه لا انتفاع عباده **ينبغي** ان يكون حراما  
 يعاقبون عليه ورجبانه لا يبيع بالنسيئة اليه تعالى **يعقل**  
 يفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام لسوء مباشرتهم اسبابه وقالوا  
 ايضا لا يكون الاملو كما لعبد ويلزمهم ان المنعدي بالحرام  
 فقط طول عمره لم يرزقه الله اصلا وان الدواب لا ترزق  
 لانها لا تملك ويردها قوله تعالى وما من دابة في الارض الا  
 على الله رزقها لانه تعالى لا يملك يتركها ما اخبر بانده عليه  
 وقالوا ايضا امر الله تعالى بالانفاق من الرزق ففانك  
 انفقوا مما رزقناكم ومدح على الاتفاق منه فقال ومما رزقنا  
 ينفقون وهو تعالى لا يامر بالانفاق من الحرام ولا بمدح  
 عليه قلت قرينة الامر والمدح خصته بالحلال ذكره  
 الشهابي الريلوي في شرحه على الزيد **قوله** فهي له اي لمساواته  
 اياهم وتزوله منزلة اخ **قوله** وداره ياخذ سدس المال

اي

اي لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة اولى ولأنه له  
 ولادة فحفظه ان لا ينقص عن السدس ولم يقطع الثلث لما فيه من  
 الاضرار بالأخوة **قوله** فالسدس له اي وان رضي بالانقص  
 وفارق ما لو غصب مثليا فاختار منه منقوما حيث خسر  
 المالك بين المثل وقيمة ما صار اليه حتى لو اراد المالك اخذ  
 غير الاحظ فله ذلك لان الارث قهري فلا يزول المالك عن  
 الزايد بمجرد الاختيار بخلاف الغصب وايضا فاختيار الجهد  
 واقع في ملكه واختيار المالك في يد ملكه انتهى شيخ الاسلام  
 فان شرح اعلم ان الضابط لمعرفة الاحظ مع ذي الفرض  
 ان تنظر في الفرض فاما ان يكون نصفا ثارونه او قدر  
 ثلثين او فوق النصف ودون الثلثين او فوق الثلثين  
**سلا** ففي الاول ان كان الموجود والاخوات اقل من مثلي الجهد المقاسمة  
 خير للجهد او اكثر من مثليه فثلث الباقي خيرا له من المقاسمة  
 وقد يساوي السدس او مثليه استوي المقاسمة وثلث الباقي  
 وربما تساوت الثلاثة وفي الثاني ان كان الموجود اخصا  
 واحدة فالمقاسمة خيرا واخا واحدا ساوت السدس واكثر  
 فالسدس خيرا وفي الثالث تكون المقاسمة خيرا له في ثلاثة  
 صور وهي ان يكون معه اخ او اخت او اختان وفيما زاد يكون  
 السدس خيرا له وفي الرابع يستوي السدس مع المقاسمة اذا كان  
 الفرض نصفاً وربعاً والمقاسمة اخصا وفيما عدا ذلك السدس  
 خيرا انتهى ذكره في شرح الترتيب **قوله** فلجهد السدس اي





رحم الله تعالى

فرضا كما صرح به البليغيني كما لقمولي وهو ظاهر وقد يستدل  
له بانه لو اخذه بالعصوبة لشاركه الاخوة في اخذ اقل من  
السدس وهو متمنع لكن قال ابن الهائم في شرح كفايته الظاهر  
انه بالعصوبة انتهى قال في شرح الترتيب والوجه الاول بل  
لا يتاق كلام ابن الهائم حيث كان في المسئلة شي من البنات او  
بنات الابن وان لم يكن شي منهن فوجه ما تقدم وقد ذكرنا في  
باب العصابات ان باب الجد والاخوة يخالف غير انتهى  
**قوله** وهو باب المعادة هي التي تسقط فيها ولد الابن وسيت  
معادة وان لم يكن عد من الجانبين لان فاعل ياتي بمعنى فعل  
كجاوز وجاز ودافع ودفع ولتزيل المعدود منزلة العد  
قاله شيخ الاسلام **قوله** اي عند الاخوة الاستقلال اخوة للا  
في القاسمة الى اخره وجه العذر ان الجد شخص له ولادة بحجة  
عن نصيبه شخصان وارثان فجاز ان يحجبه وارث وغير  
وارث كالام وغن علي وابن مسعود لا يعدونهم كما لو لم يكن جد  
ولانهم لا يرتون معهم كما ان الاخوة للام لا يرتون مع الجد ولا  
يعدون الجد على الاخوة لغير الام قلت انما دخلوا في المقام  
لمساواتهم الجد ثم يرجع عليهم اولاد الابوين لغرضهم واما  
اولاد الام فانما لم يعدهم الجد لان سببي استحفاقه  
واستحقاقهم مختلف بخلاف سببي استحفاق اولاد الابوين  
واولاد الاب فانهم متفق وهو الاخوة فاعتبر قرابتهم في الاستحقاق  
ثم قدم اولاد الابوين عليهم قال الرافي واولي من هذا

ان يقال ولد الاب المعدود على الجد ليس بمجروم ابدان بل  
قسما مما يقسم له في بعض الصور ولو عد اجد الاخ للام على  
الاخ لكان مجروما ابدان انتهى شيخ الاسلام **قوله** وذلك في  
ثمان وستين مسئلة وجه المحصر كما قاله شيخ الاسلام ان  
كل مسئلة من مسائل المعادة لا بد ان يكون فيها من ولد  
الابوين مثل الجد فالكثير وذلك بشمل حمة جد ودقيقا  
شقيقه شقيقين ثلاث شقيق شقيقا وشقيقة ولا  
بد في كل منها من تمام مثلي الجد او اقل من ولد الاب فتكون  
المسائل ثلاث عشرة لانه يتصور في الجد الاول ثلاث  
مسائل ان يكون فيه من ولد الاب اخ او اخت او اختان  
وفي الثاني خمس وفي الثالث ثلاث وفي كل من الرابع  
والخامس واحدة ثم لا يخلو اما ان يكون في كل من الثلاث  
عشرة دو فرض اولاد علي لاول فالعرض اماربع وسدس او  
احدهما فقط او نصف فمذخ خمسة احوال تضرب في الثلاث  
عشر يحصل خمس وستون ويحج في الجد الثاني ثلاث مسائل  
وهي ان يكون مع الجد والشقيقة اخت لاب والرض ثلثان  
او نصف وسدس او نصف وثمان ثمان وستون وهذا  
باعتبار هل الرض مع قطع النظر عن خصوص من يرث والا  
فيزيد العدد على ذلك انتهى **قوله** اذا كان في الاشقا ذكر  
فلا شيء لاولاد الاب وكذا اذا كان معهم ذكر وانثى وانثى  
سها بنت او بنت ابن كما علمنا **قوله** وذلك في تسعة صور





وهي ان يكون مع الجد من اولاد الاب اخ او اختان او اخ واختان  
او ثلاث اخوات ولا فرض في الجميع او يكون الفرض في الاخيرين  
سدساً فمده ست كذا قاله في شرح الترتيب قال واما ابن الهائم  
فنظر الى ان صاحب السدس اما ان يكون اما او جده اي فالصو  
ثمان انتهى **قوله** هل هو بالفرض او بالتعصيب الذي صرح به  
الروني والخبري وغيرهما انه بالفرض واختاره السبط رحمه الله  
تعالى في شرح هذا الكتاب وشرح الفصول وفي شرح كشف  
الغوامض حيث قال فيه اذا كان ثلث المال او ثلث الباقي اخذ  
للجد من القاسمة ومن السدس وكان ولداً ابوين شقيقة واحدة  
وفضل نصف المال او اكثر فانه يفرض للشقيقة النصف فاخذ  
فرض لان الجدة لما فرض له بطلت عصوبه الاخت الشقيقة  
بالجد فترجع الى فرضها وقال ابن اللبان الكافي ان الاخت  
تأخذ النصف في هذه الحالة فرضاً وتغالبه عن الرافعي والنووي  
في الشرح والروضة واقوه انتهى وايضا قال شيخ الاسلام  
ما تأخذ الشقيقة في المعادة لو كان بالتعصيب سقط ولد  
الاب بها وان كان الفاضل اكثر من النصف ولا يقابل به انتهى  
ماي بفتح السين **قوله** العشرة نصبة الى عشرة لصحتها منها **قوله** وهي جده  
وشقيقته واخ لآب القاسمة فيها خير للجد فاصلها خمسة  
للجد سهمان وهما خمسان يفضل ثلاثة اخماس تزيد على نصف  
المال بعشر وهو نصف سهم واضرب بمقام النصف في الخمسة يعطى  
من عشرة الجدة اربعة وللأخت خمسة وللأخ سهم وهو الفاضل

الصوراب

قوله

**قوله** والعشرينية بكر العين وسكون الشين لثبت بذلك  
لصحتها من عشرين **قوله** وهي جده وشقيقته واختان لآب هـ  
القاسمة خير للجد من الثلث فاصلها خمسة كالتي قبلها سهمان  
للجد يفضل ثلاثة للشقيقة منها نصف المال سهمان ونصف  
سهم يفضل نصف سهم يقسم بين الأختين للآب لكل اخت ربع  
سهم فانكسر السهم على اثنين تقام النصف ثم على اربعة تقام  
الربع والأختان داخلات في الاربعة فاضرب الاربعة في اصلها  
خمس تصح من عشرين واضرب الاربعة في كل نصيب يحصل للجد  
ثمانية وللشقيقة عشرة وللأختين للآب سهمان لكل اخت  
سهم هو نصف عشر كذا في شرح كشف الغوامض قال في شرح  
الترتيب ومقتضى ما ذكره الروني ان للأختين سهمان ونصفاً  
فاضربا اثنين في خمسة لاجل النصف يحصل عشرة للجد اربعة  
وللاخت النصف خمسة ويبقى واحد للأختين للآب بينهما  
مناصفة فاضربا اثنين عددهما في العشرة منها تصح قال ابن  
الهائم رحمه الله وهذا هو الذي انتهى **قوله** ومختصرة زيد وهي  
ام وجد وشقيقة واخ واخت لآب يستوي للجد فيها القاسمة  
وثلاث الباقي وان اعتبرت القاسمة كان اصلها من ستة  
واحد للام والباقي وهو خمسة للجد والاخ والاختين على ستة  
يباينها فتضرب الستة في اصل المسئلة وهو ستة تبلغ ستة  
وثلاثين سدسها ستة للام وللجد عشرة والعشرون الباقي  
للأخ والأختين فتأخذ الشقيقة منها نصف المال كما

يحصل عشر و٥٠





وهو ثمانية عشر يفضل سهمان على الاخ والاخت للاب اثلاثا  
فتجد الاثنان يبايان مخزج الثلث فتضرب ثلاثة في ستة  
وثلاثين يحصل مائة وثمانية ومنها تصح للام ثمانية عشر  
وللمجد ثلاثون وللشقيقة اربعة وخمسون وللأخ الاب اربعة  
ولاخته اثنان وترجع بالاختصار الى اربعة وخمسين لتوافق  
الانصاف بالنصف فتزج المسئلة الي نصفها وكل نصيب النصف  
وان اعتبرت ثلث الباقي وهو الاخص فأصلها من ثمانية عشر  
للأم ثلاثة وللجد خمسة وللشقيقة تسعة يبقى سهم بين الأم  
والاخت للاب اثلاثا فتضرب ثلاثة في الثمانية عشر يبلغ  
اربعه وخمسين والاول انسب بتسميتهما مختصم زيد انتهى  
**قوله** فان شيخ الاسلام وفي الاختصار طريق حسن مستمر  
فيما اشبه ذلك وهو انك اذا اعتبرت المقاسمة وصارت من  
ستة وثلاثين ورد ولد الاب على الشقيقة تمام النصف فالت  
بقي سهمان ينكر ان على ثلاثة ولو زيد عليهما مثل نصفهما  
لصح ذلك عليهما ولسهما جميع نصف صحيح فرد عليهما كل  
مثل نصفها فتصح من الاربعة والخمسين ويعايبا بها فيقال  
امراة جات الي ورثة يفتسمون المال فقالت لا تعجلوا فاني  
حلي فان ولدت ذكرا او انثى لم يرث او ولدتها ورثا فذا  
ميت ترك اما وشقيقة وحدا وامراة اب حاملا فان ولدت  
ذكرا او انثى لم يرث او ولدتها ورثا وهي حينئذ مختصم زيد  
انتهى **قوله** وتسميته زيد وهي وجد وشقيقة واخو

واخت

واخت الاب ثلث الباقي خير للجد من المقاسمة والسدس فاصلها  
ثمانية عشر للام السدس ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة  
وللشقيقة نصف المال تسعة والباقي سهم بين الاخوين  
والاخت للاب على خمسة يباينها فتضرب الخمسة في أصلها  
ثمانية عشر تصح من تسعين واضرب الخمسة ايضا في كل  
نصيب يحصل للام خمسة عشر وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون  
وللشقيقة النصف خمسة واربعون ولولد الاب الباقي  
خمس للاثني سهم ولكل ذكر سهمان ولعنت بذلك لان زيدا  
رضي الله عنه صحها من ذلك ويعايبا بها فيقال شحص  
ترك ثلاثة ذكور وثلاث اناث وتسعين دينارا فاخذت  
احدي الاناث ميراثا دينارا وليس ثم دين ولا وصية  
وهي الاخت للاب في هذه الصورة **قوله** فضل العالم علي  
العابداي فضل هذه الحقيقة نحو الرجل خير من المرأة  
قال فيها جنسيه ويصح ان تكون استغراقية اي فضل  
كل عالم علي كل عابدا ومعنى الحديث ان خمسة شرف العالم  
الي شرف العابد كسنة شرفه صلى الله عليه وسلم الادي  
الصحابة والافعة ثم لا يخفى ان المراد بالعالم العامل المخلص  
قال الغزالي العالم الذي لم يعمل بعلمه هو والجاهل سواء  
وقال الشهاب احمد الرملي في شرحه علي الزيد بعد **قوله**  
الناظم وعالم بعلمه لم يعمل بعلمه من قبل عابد الوثني  
ان العالم الذي لم يعمل بعلمه بان ترك شيئا مما تعين عليه عمله





او ارتكب محرما يعذبه الله عليه ان لم يعف عنه قبل تعذيبه  
عابد الوثن وهو الصنم لان العالم ارتكب المعصية عالمًا  
بمحرمتها وعابد الوثن غير عالم بمحرمتها **قوله** بالترجم  
وترجمته شاذ لانه ليس يعلم ولا ذمي تانيت وقيل اصله يا  
صاحبي واصله فيه اللغات الست في يا غلامي فرخم بجذف  
اخر المضاف **قوله** على لغة من ينتظر هي ان يتوي المحذوف  
فيبقى ما كان قبله على حاله وما على لغة من لا ينتظر  
فيجعل الباقي كانه اسم تام موضوع على تلك الصيغة **قوله**  
كونها كدر في علي زيد مذهبه اي لان زيد لا يفرض للاخوة  
معه ولا يعيل بل يسقط الاخوة معه اذ الميراث شي شئ  
جمع الفروض فغلبها على جهة التقصيب فحالت هذه  
الفواعل فهدى امين تكرر مذهبه انتهى شرح الترتيب وقيل  
لان عبد الملك بن مروان سأل رجلاً من اكراد علمها فاطلاً  
فيها اولاً ان امرأة من اكراد ماتت وخلفتهم اولاد الزوج  
كان اسم اكراد اولاد الجد كدر على الاخت ميراثاً فانه  
اعطاها النصف ثم استرجعه منها وقيل غير ذلك واقا  
تسميتها بالغرا فلظهورها اذ ليس في مسائل الجد مسئلة  
يفرض فيها للاخت سواها وقيل لان الجد غار على نصيب  
الاخت **قوله** في فرض النصف لها والسدس له انما فرض  
لها النصف لتعذر التقصيب فانقلبت الي فرضها كالجدة  
ولو فارت به فضلت الجد وهو متمنع واستشكل فرض النصف

لها

لها بانه ان كان بحق فلا يشار لها فيه غيرها او بغير حق  
فغير جائز او فرض بحق ثم قسم بحق فلا نظير له واجيب  
بان القرآن ابقى موضعاً للسنة بقوله وما اتاكم الرسول  
فخذوه واثبتت السنة موضعاً للاخت بما دخرها فرضكم  
زيد فكان من السنة وانما فرض له السدس لانه فرض مع  
الابن فمع الاخت اولى ولانه يرث بالفرض تارة وبالقصيب  
اخرى فاخذ بالفرض لتعذر التقصيب لانه لو اخذ به كان  
الباقي مقسوماً بينه وبين الاخت اثلاثاً فيؤدي الي نقصه  
عن السدس وهو متمنع واما نقصه عنه بالمول فلا يسأل  
عنه اسمه كما في فرض غيره عابلاً انتهى شرح الفضول الكبير  
شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** فيضم حصته لحصتها وتقتسما  
الاربعة الي اخره قال شيخ الاسلام وهذا يدل على انها عصبة  
وقالوا انه يفرض لها مع انتهى **قوله** وقد ذكرت في شرح  
الترتيب شيئاً من المعايير بها منها ان يقال خلف اربعة  
من الورثة اخذ احدهم جزءاً من المال والثاني نصف ذلك  
الجزء والثالث نصف الجزئين والرابع نصف الاجزاء فان  
الجد اخذ ثمانية والاخت اربعة وهي نصف الثمانية والام  
ستة وهي نصف الاثني عشر والزوج تسعة وهي نصف ما  
حصل لهم ولو زيد فيها اخت لم تكن اكرامية ويستوي للجد  
السدس ومقامتها في الثالث الباقي او سقط منها الزوج  
كانت الحرقا وقاسم الجد الاخت في الثلثين ولو كان بدل





الذمت اخاستط لان الباقي بعد فرض الزوج والام قدر  
فرض الجدة الذي لا ينقص عنه مع الولد وانفرد به ولا فرض  
للاخ ينقلب اليه كالاخت وتلقب بالعالية باسم الميتة من  
هدان ولو كان فيها بدل الاخت مشكل كان الاسواء في حق  
الزوج والام اثوته وفي حق الشكر ذكرته وتصع من اربعة  
وخمس تنبىه العاياة هي ان تاتي بشي لا يمتدي له  
**باب الحساب قوله** كل واحد من الورثة لو  
قال لما في كشف الفوا من كل مستحق فقط ليشمل الوارث  
والموصي له ورب الدين لكان اعم واخص **قوله** فرض كل  
ذكر باثنيين قال الاشعري ولم يقدر كل اثني بنصف ذكر فرارا  
من الكسر انتهى **قوله** فان تساوا فلكذلك والافعل حسب  
احصص ففي معتقنين مستويين ذكرين او اثنيين او مختلفين  
اصلها من اثنين وفي ابنيين وبنين او ثلاثة معتقنين  
اثني لها النصف وذكر له الثلث واخر له السدس اصلها  
ستة فبها لكل ذكر من الاولي اثنان ولكل بنت واحد وكذا  
النصف في الثانية ثلاثة ولذي الثلث اثنان ولذي  
السدس واحد انتهى شرح الترتيب **قوله** وهي اثنان وثلاثة  
الي آخره اختصار هذا ان تقول اثنان وضعفها وضعف  
وثلاثة وضعفها وضعفها وضعفها وضعفها وضعفها  
واما اخصرت في سبعة مع ان الفروض ستة لان للفروض حالة  
انفراد وحالة اجتماع ففي الافتراد يحتاج الحصة لان الثلث

والجدة

الثاني

ينبغي

ينبغي عن الثلثين وفي الاجتماع يحتاج المخرجين اخرين لان  
التركيب لا بد له من تماثل او تداخل او تباين او توافق في الوارثين  
يكفي باحد الثلثين وفي الاخرين يحتاج الي الضرب فيجتمع  
اشعاشر واربعة وعشرون ذكره الشيخ عمدة رحمة الله **قوله**  
والراجح انهما اصلان لا تصحح وهذا ما دل عليه المحققون  
قال شيخ الاسلام لان ثلث ما بقي فرض مضموم الى فرض  
وليس في احدهما ما يخرجهما وكما كان كذلك وجب ان يجعل  
له اصل مركب من الفرضين كما في اثني عشر وضعفها قال المتولي  
ولا يتم اتفقوا في زوج وابوين علي ان اصلها من ستة ولو  
فامت من النصف لفا الواهي من اثنين وتصع من ستة فمندان  
كذلك واقره الرافي على نفل الاتفاق انتهى وقال الجمهور  
هما نساء من اصلي الستة وضعفها لان الفرائض موضوعة  
على الفروض المفترقة في الكتاب والستة وثلاث ما بقي لم يرد  
فيهما فمما تصحح لا تصحح **قوله** قسم يعول وقسم لا يعول  
اعلم ان الاصول قسمان تامر وناقض فالتام هو الذي  
تساويه اجزاؤه الصحيحة او تزيد عليه والناقض ما عدا  
فالستة اجزاؤها تساويها والاشعاشر والاربعة والعشرون  
اجزاؤها تزيد عليها بخلاف الخارج الاربعة الباقية فان اجزاء  
كل تقص عنه فمذا اضابط الذي يعول والذي لا يعول فزع  
الاصلان المرذون لاعول فهما لان السدس وثلاث ما بقي  
لا يستقران ثمانية عشر والسدس والربع وثلاث الباقي





لا يستغفر قان سنة وثلاثين كذا افاده الشهاب احمد  
الكرلسي المسيحي بعيرة رحمه الله تعالى **قوله** والعول زيادة  
في السهام هذا معناه في الاصطلاح واما في اللغة فيقال  
لمعان منها الارتفاع يقال عال الميزان اي ارتفع وعالك  
الفريضة اي ارتفعت ومنها رفع الصوت بالبكاء والقيام  
بكفاية العيال يقال عال عياله اذا انفق عليهم وقام  
بكفائتهم وسنها الاشداد يقال عال الامر اذا اشتد  
ومنها الغلبة يقال عالني الشراي غلبني ومنها الميل  
يقال عال الميزان مال ومنه قوله تعالى ذلك ادني ان  
لا تقولوا اي لا تميلوا ولا تجوزوا وعن الشافعي رحمه الله  
لا تكثر عيالكم وخطاه بعضهم بان ذلك انما هو معنى اعال  
لا عال وبانه تعالى اباح التسري في الاية بلا حصر وفيه  
تكثير العيال فكيف يكون اقرب الي ان لا تكثر والمخطي  
لان لقول الشافعي محال صحيحا ذكره الزنجشري بان يجعل  
من عال عياله اذا انفق عليهم لان من كثر عياله لزمه ان  
يعولهم فهو من باب الفايضة حيث ذكره اللانزم واران اللانزم  
علي ان عال جاء بمعنى اعال اي كثر عياله كما هو منقول عن  
الكسائي والاصمعي وابي عمرو وغيرهم وما ذكره الشافعي  
لم ينفرد به بل سبقه اليه زيد بن اسلم وجابر بن زيد وهما  
تابعيان وقراء طاووس ان لا تعيالوا من اعال وهو  
عاصد لذلك واما قول المخطي انه تعالى اباح الي اخره

فاجيب

فاجيب عنه بان العرض من التزوج النوالد بحكم العادة  
والشري مظنة **فليذ** النوالد من جهة العرض كالواحدة من  
جهة العود فاصدرة لم ينع العول في زمن النبي صلى الله عليه  
وسلم ولا في زمن ابي بكر بل في زمن عمر وهو اول من حكم به حين  
رفعت اليه مسئلة زوج واختين وهي اول فريضة عالان في  
الاسلام فقال ان بدأت بالزوج او بالاختين لم يتوالدا  
حفه فاشير واعلي فاشا ربا لعول العباس كما هو المشهور  
وقيل علي وقيل زيد قال السبكي وهو الظاهر ولعلمهم تكلموا  
في ذلك في مجلس لا يستشاره عمر اياهم انتهى وقد اتفقت  
المحابة علي العول فلما انقضت من عمر اظهر ابن عباس الخلا  
فيه وقال ان الذي احصي رطل عالج عددا لم يجعل المال نصف  
ونصفا وثلاثا هذان المصنفان قد ذهبا بالمال كلفا  
الثالث وقال لو قدموا من قدم الله واخر وان اخر الله ماعا  
فريضة قط فقال له زفر بن اوس من قدم الله ومن اخر  
فقال الزوجان والام والجدة قدمهم الله والبنات وبنات  
الابن والاحوات للابوين والاب اخرهن الله وروي عنه انه قا  
من اهبطه الله من فرض الي فرض فهو الذي قدمه ومن اهبطه  
من فرض الي غيره اخره وروي عنه غير ذلك فقال له زفر  
ما بالك لم تقبل هذا العرف فقال كان رجالا مهيبا فبسته فقال  
له غيطابن ابي رباح ان هذا لا يعني غني ولا غنيك شيالومت  
اومت لغتم ميراثنا علي ما عليه الناس اليوم فقال فان شاؤا





فلندع ابنانا وابناهم ونسافنا ونسافهم وانفسنا وانفسهم ثم  
نبتهل فيجعل لعنت الله على الكاذبين وقد نكر ردعا ابن عباس  
الهما فقال مرة لزيد ومرة لعطا ومرة لوفو ومرة لم يم المخاطب  
وقوله في الرواية ثم اظهر ابن عباس اخلاف بينهم انه كان  
في زمن عمر بن الخطاب لكنه كان كائنا وانما اظهر بعد ذلك  
ويؤيد قوله كان رجلا مهيبة قال السبكي وليس بعينه  
انه خاف من اظهار عدمه تقياد عمر له للعالم القطعي بانقياد  
للحق له ولغيره ولكن الهيبة خوف من شأوه التقطيم والعظمة  
عمر في صدر ابن عباس لم يبدر اياه اذ ذاك كما يعرض ذلك لطالب  
العالم فمنعه عظمة شيخه من ان يبدر اياه احتمالات تحتلج  
بصدره واستشكل ذلك بانه كيف يسكت عما يظهر له لاجل هذا  
وغير الصحابة لا يظن بهم هذا فكيف بهم واوجب بانه لما  
المسئلة اجتهادية ولم يكن معهم دليل ظاهر محجب المصير اليه  
ساع له عدم اظهار ما ظهر له واحج مثبت الموك باطلاق  
ايات الموارث فانه يقتضي لتفرقة بين خالتي انفراد  
ذوي الفروض واجتماعهم وتخصيص بعضها لبعض ترجيح  
بالمرح ومجديت الحفوا لفرايض فلم يخص احد وبالقياس  
لانها حقوق مقدرة كالديون والوصايا واجبة ضاق عن  
جميعها المال فقسم على قدرها كالديون والوصايا ذكر  
جميع ذلك شيخ الاسلام رحمه الله **قوله** ولا يتصور ان  
يجمع الثمن مع الثلث اي لان الثمن فرض الزوجة مع الفرض

والزء

والفرض يرد صاحب السدس الثلث الى السدس او بحجة  
البتة وما احسن قول الجعيري في ذلك وثالث وثمن لا يجلان  
منه **قوله** ولا مع الربع اي لان اجتماع الزوجين في فريضة  
متعذر ومحصل هذا ساقه ابن الهائم في بيت واحد حيث  
قال **والثمن في الميراث لا يجامع ثلاثا ولا ربعا وغير واقع**  
**قوله** من كل واحد من الفروض السنة تمنع اجتماعه مع مثله  
الا المصنف والسدس كما في التصفيين وكما قدمناه من  
اجتماع سدسين بل وثلاثة اسداس والله اعلم شرح الزتيب  
**قوله** فنقول لسبعة كزوج الي اخره لومات عن ام اوجدة  
واختين لابوين اولاد واثنين من ولد الام فهي ستة وتقول  
الي سبعة ايضا فالوا ولا يتصور ان يكون الميت احد الزوجين  
الا في هذه المسئلة التي عير **قوله** كالمباهلة لغيت بذلك  
لقول ابن عباس المتقدم والابتهال الالتقان من قولهم  
بها لله الله اي لعنه وابعد من رحمة من قولك ابهله  
اذا اهله واصل الابتهال هذا ثم استعمل في كل دعا يجتهد  
فيه وان لم يكن التقاتن **قوله** الزنجري **قوله** وكالغتر  
لغيت بذلك لانها وقعت في زمن بني امية فاراد الزوج  
نصفا كاملا فسألوا عنها فقها الحجاز فقالوا له الثلث المأ  
بالقول فشاء امرها واشتهرت حتى صارت كالكوكب الاغتر  
وقيل ان الميتة كان اسمها الغر او قيل غير ذلك وتسمى  
ايضا بالروانية لوقوعها في زمن مروان وقيل لان الزوج

وقيل عبد الملك بن مروان





كان من بني مروان **قوله** تلفت بام الفروع بالخالمجة قال ابو  
عبد الله الوبي شيخ الخبري شهوها بطائرة وسعها افراخها  
وقال الفتوي في ترجمتها بالجيم ايضا لكثرة الفروع فيها  
وتلفها ايضا بالشرجيه لما روي ان رجلا اتي شرجا وهو  
قاص بالبرقة فسأله عن ميراث الزوج فقال له النصف حيث  
لا ولد ولا ولدان والرابع حيث احدى فقال ان امرأتك  
وخلقتني واسها واختها لا يورثها واختها لا يورثها  
فاعطاني ثلاثة اعشار المال فكان يالفتني لفتية فيقول  
رجل مات امرأته ولم تترك ولدا ولا ولدان فيقال له  
النصف فيقول والله ما اعطاني شرح نصفها ولا ثلثها  
فيالفي لفتية شرجيا فيسأله عن ذلك فيخبره الخبر فكان  
شرح اذا لقي الرجل قال اذا ذكرت لي حكما جازا واذا ه  
رايتك ذكرت بك رجلا فاجرا تبين لي فجوزك انك تشيع  
الفاحشة وتكلم القضيبة ويروي انك تذيع الشكوي  
وتكلم الفتوي وتلفها ايضا بالبلجا لوضوحها لامعا  
بثلثها وهو اكثر ما تقول به الفرائض وقد تقول الستة  
الى احد عشر ونك على قول معاذ كزوج وام وشقيقتين  
واختين لام فالزوج النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين  
الثلثان اربعة وللأختين اللام الثلث اثنان وللأم  
الثلث اثنان لانه لا يرد لها بالاخوات الخالص **قوله** فتقول  
ثلاث عولان وهي منتهى عولها عند الجمهور وقد تقول

رايتني

الى تسعة عشر وذلك على قول معاذ ايضا كزوجته وام وشقيقتين  
واختين لام **قوله** فالذا لفتت بام الفروع بالجيم وام الارامل  
اي لا توثق الجميع وكن كلهن ارامل ويقال ايضا رجل خلف  
سبع عشرة امرأة من اصناف مختلفة فورث من ماله بالسوية  
فهي هذه وقد نظم بعضهم فيها ملغزا فقال

قل لمن يقسم الفرائض واسئل . ان سالت الشيوخ والاحداثا  
. مات ميت عن سبع عشر انثى . من وجوه شتى تخمر التراثا  
. اخذت هذه كما اخذت تلك . عقارا ودرهما واثانا  
. الجواب

قد فهمنا السؤال فهما صحيحا . فعرفنا الموروث والميراثا  
. خص ثلثا ثرائه اخوات . من ابية ثمانيا وراثا  
. ومن الامار بعا حرت ثلثا . ولزوجاته وكن ثلثا  
. ربع المال لا ينار عن فيه . فيوز عن ربيعه اثلاثا  
. وله جدنان يا صاح ايضا . حازنا الدر صامتا واثانا  
. فاستوي القوم في السهام بعول . كان في فرضهم وحازوا التراثا  
. كل انثى لها من المال سهم . اخذت من ماله ميراثا شاه  
. لعقوها ام الارامل اذ كان . جميع الوراثة فيها انا شاه  
. انتهى شرح الترتيب **قوله** وبالسبعة عشرية اي لا يفتا  
. عالت الى سبعة عشر وعدة الورثة سبعة عشر وتضع من السبعة  
. عشروا لركة فيها سبعة عشر دينارا وهي يسكون الباء  
. الموحدة وفتح العينين والنابيين كما ذكرنا ضبطها شيخ



الاسلام في شرح الفصول **قوله** وبالدينارية الصغرى سميت  
بالصغرى لان لهم دينارية كبرى وسماي ان شاء الله تعالى  
في الملقبات قال في شرح الترتيب ولهم دينارية صغرى ايضا  
لكنها غير مشهورة وهي اربع اخوات لابوين اولاد واختان  
لأم اصلها من ثلاثة وتصح من ستة ويقال فيها خلف ست سنة  
وسنة دناتير فورثت كل امرأة دينارا انتهى **قوله** لسبعة وعشرون  
وقد يعول الى احد وثلاثين وذلك على قول ابن مسعود كزوج  
وامر وشقيقتين واخنتين لامر وولدا كما فرغندة اصلها  
من اربعة وعشرين لحيه الزوجة بالولدا الكافراي الثمن  
وعند الجمهور للزوجة الربع فهي من اثني عشر وتقول لسبعة  
عشر **قوله** كالمنبرية لعنت بذلك لأن عليا رضي الله  
عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة بخطب فقال الحمد لله  
الذي يحكم بالحق قطعاً ويحزى كل نفس بما تسعى فسئل  
عنها حينئذ فاجاب ارتجالاً صار من المرأة تسعاً ومضى  
في خطبته وتلقب ايضا بالحيديرية لنسبتها اليه  
اسم سيدنا علي بن ابي طالب رضي الله عنه انتهى **تنبيه**  
يتعين ان يكون الميت في عول الاربعة والعشرين ذكراً وكذا  
في عول الاثني عشر لسبعة عشر لانه لا بد ان يكون فيها زوجة  
وان يكون فيها اثني في عول الستة الي غير السبعة اي الي  
الثمانية والسبعة والعشرة لانه لا بد ان يكون فيها زوجة  
ويجوز الامر ان فيما عدل ذلك من مسابيل العول فانه

وكان صدر تلك الخطبة

والله اعلم بالصواب

لما يروى

لا يعال لاحد من الذكور الا اربعة الاب والجد والزوج  
والاخ للام ويعال لجميع النساء الا المعتقة **قوله** ضابط  
كل ميعة عايلة لا يد فيها من احد الزوجين الاستمسائل  
ام او جدة وعدد من ولد الامر مع اخنتين لابوين اولاد  
او اخت لابوين واخت لاب **قوله** الا هاتين المسائلين  
بالنصب على اصل الاثنتا قال في شرح الشذور وهو مروي  
جيداً واخراج الرفع الار المستثنى اذا كان من كلام تام غير  
موجب وكان الاستثناء متصلاً نخرج فيه البدلية بدون  
بعض من كل كما هو مبسوط في محله **قوله** التي هي للتقليل  
في المضارع كقولك قد يجرد البخيل وقد يصدق البخيل  
الكذب فوقوع الجود من البخيل والصدور من الكذب  
قليل وزعم بعضهم انها في هذين كالتخفيف وان التقليل  
لم يستفد من قول من قولك البخيل يجود والكذب  
يصدق فانه اذا لم يحل علي ان صدور ذلك منهما قليل  
كان الكلام فاسداً اذا خال الكلام مناقض اوله لان البخيل  
والكذب صيغة مبالغة تقتضي كثرة البخل والكذب  
فلو كان كل من يجود ويصدق بدون قد يقتضي كثرة  
الجود والصدق لزم تدافع الكثرتين انتهى شرح القوا  
مع زيادة **قوله** وهو ان مخرج الكسر المفرد سمي اي الذي  
اشتق منه اسمه ان كان مفرداً او نسب اليه ان كان  
اصم وقوله الا النصف اي فانه ليس مخرجه سمي لما

الرفع على

د





عرفت فانه من الثناصف فكان المقسمين تناصفا واقسما  
بالسوية ولو اخذ من اسم مخرج لقليل فيه ثني كما في غيره من  
ثالث وربيع **قوله** فقد ذكرت وجهه في شرح التحفة قال  
في شرح التحفة فان كان الكسر مضافا للباقي فالعمل فيه  
ان يقيم مخرج المضاف للمجالة اي جملة المقدار الصحيح وتأخذ  
منه بسطه وتلفينه وتنظر الى الباقي هل ينقسم على مخرج  
المضاف للباقي او يباين او يوافق فان انقسم فالمخرج  
الاول هو المطلوب وان باينه فاضربه في المخرج الاول او  
وافقه فاضرب وقته فيه في المثال الذي ذكره وهو ما  
اذا كان مع الربع ثالث الباقي المخرج اربعة لانك اذا القيت  
بسط الربع من مقامه بقي ثلاثة وهي منقسمة على مخرج الثالث  
ولو قيل كم مخرج نصف وثالث فقل ستة لانك اذا القيت  
بسط النصف من مقامه بقي واحد يباين الثلاثة وحاصل  
ضرب الاثنين في الثلاثة ما ذكره ولو قيل كم مخرج سابع  
وربع الباقي فقل اربعة عشر لان الباقي من مقام السبع بعد  
القاسم بسطه ستة توافق مخرج الربع بالنصف وحاصل  
ضرب الاثنين في السبعة ما ذكره انتهى **قوله** وذلك اربعة  
والثمانية الى اخره اما عدم قول الاثنين والاربع والثمانية  
في الاجماع واما الثلاثة فعلى قول معاذ من عدم حجاب الام  
بالاخوة الخالص بقول الى اربعة كام واختين لدم واختين  
لغيرها فان للام ثلاث في هذه فيلزم ما ذكره قال

الباقي

بالاخوات

عند

ابن

ابن الهاشم رحمه الله وقل من نيه عليه من الفرضين تنبيه  
الاصول السبعة باعتبار العدل والعول والنقص اربعة  
اقسام قسم يتصور فيه الثلاثة وهو الستة وقسم لا يكون  
الانا قضا وهو الاربعة والثمانية وقسم يكون ناقصا او عادلا  
وعايدا لاعادلا وهو الاثنا عشر وضعفها **قوله** كام وحيد عايدا وهو الاثنان  
وغسة اخوة لابوين اولاد اصلها ثمانية عشر على الاربع  
لان الباقي من مخرج السدس بعد ان ينقسم على مخرج ثالث الباقي  
ويباينه وحاصل ضربه فيه ما ذكره **قوله** كزوجته وام وحيد  
وسبعة اخوة كذلك اي لابوين اولاد فاصلها ستة وثلاثون  
على الاربع لان الباقي من مخرج الربع والسدس بعد هما لا  
ينقسم على مخرج ثالث الباقي ويباينه وحاصل ضربه فيه ما  
ذكره وهذا هو المراد بقوله وقد ذكرت الى اخره **قوله** فيكون  
ناقصا بنسبة ما عالت به الى المسئلة قال في شرح الترتيب  
الفائدة العاشرة تقدم ان العول يلزمه النقص في  
الانصاف فاذا سئل عن قدر ما نقصه العول لكل واحد  
فله ثلاث اعتبارات اما ان يراد نسبه الى النصيب  
عايدا او يراد نسبه اليه غير عايدل واما ان يراد نسبه  
اليه غير عايدل واما ان يراد نسبه الى المال وفيه طرق اعلم  
ان تحصل عدد ان ينقسم على المسئلة عايدل وغير عايدل فما كان  
فانقسمه على كل حالة يخرج حيز سهمها فاضرب لمن سئل  
عن حصته من كل حالة في حيز سهمها يظهر نصيبه في الحالين

الخ





فخذ الفضل بينهما وانسيه الى احدهما بحسب السؤال يكنه  
 الجواب من الاعتبارين الاولين وان نسبته الى العدد المركب  
 كان الجواب عن الاعتبار الثالث ففي زوج واختين لرب  
 اصلها ستة وتقول الى سبعة فاقبل عدد ينقسم على ستة  
 وسبعة اثنان واربعون للباينة فان قسمته على السبعة  
 خرج جزء سبعمائة او على الثلثة خرج جزء سبعمائة  
 فلو سيات عما تقضى للزوج واضرب حصته ثلثه في سبعة  
 يحصل احد وعشرون فهي حصته كاملة واضربها في ستة  
 يحصل ثمانية عشر فهي حصته عايلة فالفضل بينهما ثلاثة  
 وهي ما نقصه العول فان سيات عما نقصه العول من  
 حصته الكاملة فانسبها لاجد وعشرين تكن سبعا فقل  
 نقصه العول سبع حصته الكاملة لولا العول وان سيات  
 عما نقصه بالنسبة لخصته العايلة فانسبها لثمانية عشر  
 تكن سدسا فقل نقصه العول سدس حصته التي حصلت  
 بيده بقضي العول وان سيات عما نقصه العول بالنسبة  
 للمال فانسبها للاثنين واربعين تكن نصف سبع المال  
 وكذا تفعل في كل من الاختين فيكون ما تقضى لكل سبعا  
 للكاملة او سدسا للعايلة او ثلث سبع المال فعليها ان  
 النسبة للمال تختلف بحسب الورثة واما للتصيب عايلة  
 وغير عايلة فلا تختلف انتهى **قوله** ومن حسن حاله بني  
 له بيت في اعلاها وروي ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم

فضل نقصه العول نصف  
 سبع المال

انه

انه قال اكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق  
 وسئل صلى الله عليه وسلم ما خير ما اعطى الانسان فقما قال  
 حسن خلق **قوله** قال الديميري الخلو تضم اللام ه  
 واسكانها الدين والطبع والسجية وحققتها انه صورة  
 الانسان الباطنة وهي نفسه ووصافها ومعانيها ولها  
 اوصاف حسنة وقبيحة والثواب والعقاب يتعلقان باوصاف  
 الصورة الظاهرة روي ركاة بن عبد زيد ان النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال لكل دين خلق وخلق هذا الدين الحيا  
 وروي الترمذي عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال اكمل المؤمنين ايمانا احسنهم خلفا وما احسن قوله  
 شيخنا الشيخ برهان الدين القيراطي

بكارم الاخلاق كمن تخلفنا ليفوج مسك ثنائك القطر الشذ  
 وانفع صدقك ان صدقت صدقا وادفع عدوك بالتي فاذا الذي  
 انتهى **قوله** فهو في النار وفي رواية الترمذي فليتبوء  
 مقعده من النار وعن مسروق كفي بالمرء علما ان يخشى الله  
 وكفي بالمرء جهالا ان يعجب بعلمه لو انه اعلم ان علمه فضل  
 من الله فاذا حصل منه عجب فقد جهل لانه افتخر بما لم  
 يصنعه انتهى كمانى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 من تعلم علما مما يتبع به وجه الله لا يتعلمه الا ليصيب  
 عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة رواه  
 ابوداود باسناد صحيح وقدر وينا في مسند الامام

الخصنة بما خلق للصورة  
 ووصافها ومعانيها

الصورة الباطنة اكثر مما  
 يتعلقان باوصاف الصورة

يعني

عرف لجنه ربحها





الجمع على حفظه وامامته ابي محمد الدارمي رحمه الله عن علي  
ابن ابي طالب رضي الله عنه انه قال يا حامله العلم اعمالوا  
به فان العالم من عمل بما علم ووافق علمه عالمه وسيلكون  
اقوام يحلون العلم لا يجاوزوا قلوبهم يخالف علمهم علمهم  
وتخالف سريرتهم علانيتهم يجلسون خلفا يباهي بعضهم  
بعضا حتى ان الرجل ليغضب علي جاليسه ان يجلس الى غيره  
ويدعه اولئك لا تصعد اعمالهم في مجالسهم تلك الى الله  
تعالى وقد صرح عن الامام الشافعي رضي الله عنه انه قال وددت  
ان الخلق تعلموا هذا العلم يعني علمه وكتبه علي ان لا ينسب الي حرق  
منه انتهى ذكره النووي في التبيين وقد بسط الغزالي القول  
علي ذلك في الاحياء واتي فيه بالعجب العجيب فمن اراد ذلك فعليه  
بد **قوله** خلافا للمالكية وجه ذلك انهم لا يورثون اكثر من  
جدتين فيمنعون وقوع الكسر علي اربعة اصناف بل غايبه  
وقوعه علي ثلاثة لانه لا يجمع اربعة اصناف متعددة الآتي  
سبيلنا اثني عشر وضعفها ونصيب الجدتين من كل منهما منقسم  
عليها ومن ورث اكثر من جدتين تصور عنده وقوع الكسر  
علي اربعة **قوله** ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض ذلك اي  
لان الورثة في الفريضة لا يزيدون علي خمسة اصناف كما  
علم مما مر في اجتماع الذكور والامهات ومنها الاب والامه  
والزوج ولا تعدد فيهم وقوله في الفرائض اي في مسائل  
الفرائض التي فيها ميراث واحد واحترز به عن مسائل الوصايا

وسايل

وسايل تعدد الميت كما في سايل النسخة فانه يقع الكسر فيها  
علي اكثر من اربعة وقد يقع ايضا فيما اذا كان في المسئلة  
من يرث بالول **قوله** والمواقفة في الثانية اي تجز من سبعين  
عشر جزوا **تنبيه** حيث وافق نصيب الصنف عدده فالأ  
بينهما انما يكون بجز من اثني عشر جزوا بالنصف او الثلث  
او الربع او الخمس كام وعشرة بنين او السبع او الثمن او نصف  
التمن كزوجة وام وانين وثلاثين بنتا وعم او بجز من  
ثلاثة عشر كزوجة وابوين وستة وعشرين ابنا او بجز من  
سبعة عشر كما ريت وتنفرد الثمانية عشر بوجود الا تفاوت  
فيها بال عشر والستة والثلاثون بالسدس ونصف السبع  
كزوجة وجد وبثني عشرة جدة وسبعة اخوة وكزوجة  
وحدة وجد وثمانية وعشرين اخا **قوله** ان كانت الروس  
داخل في السهام كام وبنتين وعم **قوله** وان كان بالعكس  
كام وعشرة بنين **قوله** الذين قال لهم الناس لاية المراد  
بالناس الاول الواحد وهو عبد قيس ونعيم بن معوية  
الاشجعي قال البيضاوي رحمه الله واطلق عليه الناس  
لانه من جنسه كما يقال فلان يركب الخيل ولبس له الاقربس وا  
انتهى واعلم ان الكلام اما عام اريد به عام نحو والله بكل  
شيء عليم او خاص اريد به خاص نحو فلما قضى زيد منها وطرا  
زوجنا لها او عام اريد به خاص نحو فلما قضى واوتيت من  
كل شيء قدر كل شيء او خاص اريد به عام نحو ولا تغفل لها الف

ق



ولا تنزهها اي لا تؤذيها بشي من انواع الايدى انتهى ابن حجر  
 في شرح الاربعين **قوله** بمعنى ما ريت فاشارة المواراة  
 بجزل العين لاجل الدنيا والمداراة بذل الدنيا لاجل الدنيا  
 وفي الحديث بعثت لمداراة الناس وفي مسند الترمذي  
 عن ابن مسعود من عاش مداريا مات شهيدا **قوله** منها  
 ان تضرب حصته كل فريق الى اخره ومنها ان تقسم جزو السهم  
 على عدد الصنف ثم تضرب الخارج في النصيب اي نصيب الصنف  
 من الاصل ومنها ان تنسب نصيب الصنف اي من الاصل الى  
 عدده ثم تاخذ بمثل تلك النسبة من جزو السهم ومنها ان  
 تقسم عددا للصنف على جزو السهم ثم النصيب على الحاصل  
 ومنها ان تقسم عددا للصنف على نصيبه ثم جزو السهم  
 على الحاصل فما حصل في كل من هذه الوجوه الخمسة فهو نصيب  
 كل واحد من ذلك الصنف ففي ثلاث بنات واخوين لا يورث  
 اولاد اصلها ثلاثة وجزو سهمها ستة وتصح من ثمانية عشر  
 فنصيب البنات من الاصل اثنان يضرب في جزو السهم ستة  
 يحصل اثنا عشر لكل بنت اربعة واضرب للاخوين اربعة من الاصل  
 في ستة جزو السهم واقسم الحاصل عليهما يحصل لكل اخ ثلاثة  
 وهذا الوجه هو اصل الوجوه الخمسة واعلمها وانفعها واسهلها  
 ومن ثم اقتصر عليه فقس عليه بقية الوجوه تصب ان ثانيا الله  
 تعالى **قوله** وان نظرت باعتبار الاصول زادت الصدقات  
 ستة وتسعين لان الاصول التي يتاين فيها الانكسار على فريقين

ثمانية

ثمانية كما سينه عليه فكل اصل منها فيه اثنا عشر صورة  
 وحاصل ضرب ثمانية في اثني عشر ما ذكر **قوله** ثم اعلم ان  
 الانكسار على فريقين لا يتاين في اصل اثنين اي لان هذا الاصل  
 لا يقوم الا من نصف ونصف او من نصف وما بقي ومستحق  
 النصف لا يكون الا شخصاً واحداً وكل عدد يصح على الواحد  
 ولا يقع الانكسار على فريقين في اصل اثنين الا اذا كان فيه  
 وما بقي وكان مستحق الباقي متعدداً من العصبة انتهى شرح  
 كشاف القوام **قوله** وتسمى مائة اي لثقل الشدة فيها  
 بواسطة عموم البنات يقال حجر اسم اي صلب انتهى شيخ الاسلام

**قوله** واما قنع بالفتح فعناه سال قال بعضهم  
 . العبد حران قنع . والحرة عبدان قنع  
 . فاقنع ولا تقنع فقا . شريشين سوي الطمع  
 . ولتأفني رضي الله عنه .

. امت مطامع فارحت نفسي . فان النفس ما طمعت تهون  
 . واجميت الفروع وكان بيتا . ففي اجبايه عرض مصون  
 . اذا طمع يحمل بقلب عبد . علمه مهاتة وعلاؤه هون  
 وقال الماوردي في اول كتاب القرايض من الحاوي حقيق  
 لمن علم ان الدنيا منقرضة وان الرزايات قبل الغايات  
 مقرضة وان المال متروك لو ارت . او مصاب بحادث ان  
 يكون زهده فيها اقوى من رغبته . وتركه اكثر من طلبه  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل

قوله والحيلة مرادفة للكلام عند  
 بعض النحاة يوما عليه الزحرفي  
 الخاء والكاف في قول  
 . فاقنع ولا تقنع فقا . شريشين سوي الطمع  
 . ولتأفني رضي الله عنه .  
 . امت مطامع فارحت نفسي . فان النفس ما طمعت تهون  
 . واجميت الفروع وكان بيتا . ففي اجبايه عرض مصون  
 . اذا طمع يحمل بقلب عبد . علمه مهاتة وعلاؤه هون  
 وقال الماوردي في اول كتاب القرايض من الحاوي حقيق  
 لمن علم ان الدنيا منقرضة وان الرزايات قبل الغايات  
 مقرضة وان المال متروك لو ارت . او مصاب بحادث ان  
 يكون زهده فيها اقوى من رغبته . وتركه اكثر من طلبه  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل  
 فان النجاة منها فوز . والاسر سال فيها بحر . انتهى وقيل





لزا هداي خلق الله اصغر قال الدنيا لا تعدل عند الله  
 جناح بعوضة ومن هزها عنده انه خلفها ولم ينظر اليها  
 ولا يعصي الا فيها وانه لا ينال ما عنده الا بتركها واذا اردت  
 ان ترهد فيها فانظر هي عند من وفي يدي من وقال علي  
 كريم الله وجهه حلالها حساب . وحرامها عقاب . من ظلمها  
 فانه . ومن نظر اليها اعننه . من استغنى فيها فتن  
 ومن اقتفى فيها حزن . وفي الجامع الصغير اكبر الكماير  
 حيا الدنيا اعانتنا الله علي العمل بما نقول ووقفنا الحسن  
 القبول امين **قوله** ولايتاتي ذلك الا في الاصول الثلاثة  
 التي تقول وفي اصل سنة وثلاثين وذلك لان اصل اثنين  
 لا يبع فيه انكسار الاعلي فريقت واحد كما سبق واصل ثلاثة  
 ليس فيه غير فريقتين واصل اربعة وثمانية اكثر مما يتصور  
 فيهما ثلاث فرق منها صاحبة نصف ولا يتعدد وكذا  
 اصل ثمانية عشر فيه ثلاثة فرق منها الجدد ولا يتعدد وانما  
 يتعدد فيها الجدد والاحوة **قوله** ولايتاتي ذلك الا في  
 اصل اثني عشر وضعفها اي فلايتاتي ذلك في اصل اثنين  
 وثلاثة . واربعة وثمانية وثمانية عشر لما قدمناه من انه  
 لا يمكن فيها الانكسار علي ثلاثة فرق فلايتاتي علي اربعة قطعا  
 ولايتاتي في اصل سنة ولا في اصل سنة وثلاثين لان اصل  
 سنة متى اجتمع فيه اكثر من ثلاثة فرق فلا يدان ان يكون في  
 المسئلة من فرضه النصف ولا يكون الا شخصا واحدا ولان

اصل

اصل سنة وثلاثين انما يتعدد فيه الروحة والجدرات  
 والاحوة واما الجدد فلا يكون الا واحدا **باب**  
**المناسخات** هذا الباب من مستضعيات هذا الفن ولا  
 يتغنى الا الماهر في القرايض والحساب **قوله** وهو لغة  
 الازالة او التغيير او النقل من الاول نسخ الشئ الظل  
 ازالته ومن الثاني نسخ الريح اثار الديار غيرتها ومن  
 الثالث نسخ الكتاب نقلت ما فيه الي اخره ومن ذلك لنا  
 لزالة او تغيير ما صحت منه الاولى بموت الثاني او بما صحت  
 منه الثانية او لانفسال من وارت الي وارت او الكثر فان  
 قلت المناسخة مفاعلة وهي تقتضي صدور الفعل من  
 الجانبين فتكون كل مسئلة ناسخة لصاحبها ومنسوخة  
 بها ومعلوم انه ليس كذلك قلت لما في المتوسطات بين  
 الاولى والاحيرة شبه المفاعلة وتزل غير المتوسطات  
 مترلها اطلاق علي الجميع ذلك وحيث لم يكن متوسطات اطلاق  
 ذلك طرفا للباب وانما قلت شبه المفاعلة لان كلا من  
 المتوسطات وان كانت ناسخة ومنسوخة لكن ناسخها غير  
 منسوخها فلم تكن حقيقة المفاعلة موجودة وانما توجد  
 حيث يكون الفعل من اثنين فاكتر يفعل كل بصاحبه كما  
 يفعل الصاحب به انتهى شيخ الاسلام **قوله** قال في شرح  
 الترتيب الفرق بين النسخ والمسح والسحل ان النسخ نقل  
 اللفظ والمعنى تقالا صحيحا وان المسح افساد اللفظ والمعنى

كان





افسادا كليا وان الملح نقل المعنى دون اللفظ نقلا صحيحا  
 انتهى **قوله** مات احدهما قبل قسمة التركة عن ابني وبنيت  
 تنبيه قد رايت على هامش نسخة الشارع رحمه الله تعالى  
 بخطه مانعه فان قلت لم لا ذكر في الشارع الام في ورثة الثاني  
 في هذه الصورة والتي بعدها وكيف يتصور ذلك فالجواب  
 انه يتصور ان يكون بينهما وبين ابن ابها مانع من الارث انتهى  
 قال شيخ الاسلام في شرح الفصول الكبير تنبيه قد  
 يورد في المناسحات مسائل متنوعة ينبغي القطن لها كما اذا  
 قيل زوج واربع بنات وعلم تقسم التركة حتى مات احدي  
 البنات عزام ومن في السيلة فيقال ام البنت هي الميتة في  
 الاولى فيمتنع ان تلحق حية بعدها وكما اذا قيل ابان ه  
 وبنات لم تقسم التركة حتى مات احد الابنين عن ابوين  
 الميت الاول ابوالاولاد او امهم فكيف يموت الثاني عن ابوين  
 ومن هذا السيلة الملقبة بالمامونية **قوله** فلو كان الميت  
 الاول الذي خلف ابوين وبنيتين انشي الى اخره عبارة الفصول  
 وشرحها للسيوطي رحمه الله ولو كان الميت الاول انثى لم يرث  
 الاب في الثانية لانه ابوام للميت الثاني فهو من ذوي الارحام  
 وترث الام والبنات فقط لان الام جدة للميت الثاني ام امه  
 والبنات اخوات لام او لابوين للمجدة المدس والاختصاص  
 ان كانت شقيقة فبها اربعة فالاولى من ستة والثانية  
 من اربعة بالرد للمجدة سهم وللأخت سهم هذا عند فساد

ان كانت ابنة

ان كانت ابنة  
 من اربعة بالرد للمجدة سهم وللأخت سهم هذا عند فساد

ان كانت لام

ان كانت الاخت لام

ان كانت الاخت شقيقة

بيت المال فان كان منتظا من ستة للمجدة سهم وللأخت سهم  
 او ثلاثة ولبيت المال اربعة او سهمان ولا يخفى العمل فعلى انها  
 من اربعة بالرد تجد سهام الميتة الثانية من الاولى سهمين  
 يوافقان اربعة بالنصف فاضرب نصف اربعة في الاول  
 وهي ستة تصحان من اثني عشر للاب من الاولى سهم في اثنين  
 وفق الثانية يحصل له سهمان ولا شيء له من الثانية وللأم  
 من الاولى سهم في اثنين يحصل لها سهمان ولها من الثانية  
 سهم في نصف سهام مورثها وهو سهم فيحصل لها ثلاثة  
 سهمان بالامومة وسهم بالحدودة والبنات من الاولى سهمان  
 في اثنين ومن الثانية ثلاثة في سهم يحصل لها سبعة اربعة  
 بالبنوة وثلاثة بالاخوة وعلي ان السيلة الثانية من  
 ستة فالواقعة بينها وبين سهام ميتتها بالنصف ايضا  
 ونصفها ثلاثة وهو جز سهم الاول وتصحان من ثمانية عشر  
 فالاب من الاولى سهم في ثلاثة فله ثلاثة فقط وللأم من  
 الاولى سهم في ثلاثة ومن الثانية سهم في واحد يحصل لها  
 اربعة والبنات من الاولى سهمان في ثلاثة ومن الثانية  
 ثلاثة في واحد يحصل لها سبعة ولبيت المال من الثانية  
 سهمان في واحد فله سهمان فترع مركب من شعر وهو  
 خذوا ثلث مالي بعد اسقاط عشره وخصوا به اهل التقى والبصاير  
 وثلث الذي بقي وخمس جميعه لآل رسول الله خير الخباير  
 ويبقى اذا مضيت بعد وصيتي ثمان وعشرين عمرو وعمام

انتهى



والجواب ان هن شريفة ماتت عن ام وزوج واختين  
لاب واختين لام تصح من عشرة ماتت الام وابنتاها معاً  
كل بنت عن ابن والام عن زوج وشقيقتين واخو من لام تصح  
من تسعة ونصيبها من الاولي مابين لسيلتها فتصح  
المسيلتان من تسعين الثانية منها تسعة وهي عشر المال  
لورثة الام والزوج الاول من الاولي ثلاثة في الثانية  
سبعة وعشرين وهي ثلث الباقي وقد مات عن ابوين اثنتين  
وزوجة وسهامه تنقسم على مسيلته وهم اهل الثلغ القصار  
وللاختين للاب من الاولي اربعة في تسعة وستة وثلاثين  
وهي ثلث الباقي وخمس جميع المال لادرسول الله وهما الاختان  
للاب والباقي ثمانية عشر لابني الاختين للام لكل واحد  
تسعة وهما عمر وعامر انتهى نقل شيخ الاسلام في شرح  
الكبير **قوله** ابن اكرم هو بالثا الثالثة قال الفرطبي  
في مختصر الصحاح الاكتم الواح الطين وقيل الشبان  
واكتم اسم رجل انتهى شرح الملقبات للشارح رحمه الله تعالى  
**قوله** ويمكن الاختصار وحيد يجب المصير اليه صناعة  
مهما امكن فاذا امكن اختصار تصح المسئلة من عدده  
نجاز في العقل ان تصح من ذلك العدد قبل الاختصار  
ومن اصغافه اذ لا يختلف به مقادير الانصاف المقدرة  
وانما يختلف حسابها فقط لكن هذا عيب وخطا من جهة  
الصناعة الحسابية لانه مما يمكن ان تكاب العدة

الفيل

الفيل من غير كسور تعين ووجب وكان العدول عنه خطا  
والكثير ما يتاني الاختصار في المناجحة ويكون في غيرها  
قليلاً كاختصار زيد رضي الله عنه **قوله** ويرثون بمطابق  
العصوبة خرج به خصوصها فليس بشرط الا ترى ان ورثة  
غير الاول في المثال الذي سيذكره ويرثون في الاول بتقصيب  
البنوة ومن غير بتقصيب الاخوة فلم يتفقوا في خصوص  
العصوبة من اول البطون الى اخرها والمراد انه لا يلزم  
ذلك فانه قد يقع اتفاقهم في خصوصها كاخوة الاب  
مات احدهم عن الباقيين ثم اخرون عن الباقيين ولكن ان تقول  
ما ذكره كغيره من الضابط المذكور لهذا القسم يتقضى  
بجو حصة اخوة لغير ام مات احدهم عن الباقيين كمن قام  
بواحد منهم مانع من الارث فانه يصدق على الثلاثة  
الباقيين اعني ورثة الثاني انهم انحصروا في ورثة الاول  
واتفقوا في الارث بمطابق التقصيب ولا يجري فيهم  
الاختصار بالمسلك المذكور بان يقال يفرض الميت الثا  
كالعدم وكان الاول مات عن اربعة اخوة فان ذلك  
يؤدي الي المشوية بين الاربعة وهو ممنوع فان نصيب  
من قام به المانع خمس ونصيب كل من الثلاثة خمس وثلاث خمس  
وانما انقض بهذا دون المثال الذي ذكره مع اشترائها  
في ان بعض الورثة الاول لم يورث من غير لان الزوجية  
لا يترشح لها بزيادة ولا نقصان موت الاول اذا لا



تعلق لاولاد غيرها بها وانما لها سهم تفرد به ثم يقسم ما بقي  
بين الباقيين ولا كذلك الاغ بالنسبة الى اخوته وقد يجاب  
عن الانتقاض بان الكلام اذا لم يطرأ مانع لبقية الورثة  
وهو عناية انتهى شيخ الاسلام **قوله** وعشرة بنين من غير  
اي من غير الزوجة بشرط ان يكونوا كلهم من ام واحدة او من  
عشر امهات حتى يستووا في كونهم اخوة اشقا اولاد **قوله**  
ولو سلك طريق المناخنة لصحت من عدد كثير اي ولو سلكت  
الطريق العام المتقدم لصحت المسائل المذكورة في المثال المذكور  
من عدد كثير لان الميت الاول تصح من ثمانين ومسئلة  
الثاني من ثمانية وسهامه من الاولى سبعة تباين مسئلة  
فتصحان من سبعة وعشرين ونصيب الثالث منها  
سبعون ومسئلة من ثمانية توافق نصيبه بالنصف  
فتصح المسائل الثلاث من الفين وثمانماية وثمانين ونصيب  
الرابع منها ثلاثماية وخمسة عشر منقسم على مسئلته وهي  
سبعة فتصح المسائل الاربعة مما صحت منه الثلاث ونصيب  
الميت الخامس وهو ثلاثماية وستون منقسم على مسئلته  
وهي خمسة فتصح المسائل الست مما صحت منه الخمس ونصيب  
السابع منها خمماية واربعة منقسم على مسئلته وهي اربعة  
فتصح المسائل السبع من الجامعة للمسائل الست ونصيب  
الميت الثامن منها ثمانية وثلاثون منقسم على مسئلته  
وهي ثلاثة فتصح المسائل الثمان من صح السبع ونصيب الميت

مسئلة

منها خمسة عشر من قسمها  
على اربعة عشر من قسمها  
على اربعة عشر من قسمها  
على اربعة عشر من قسمها

الثاس منها ثمانية واربعون منقسم على مسئلته وهي  
اثنتان فتصح المسائل التسع مما صحت منه الثمان وهو  
الفان وثمانماية وستون ونصيب كل واحد من البنين  
الف ومائتان وستون ويخص الزوجة ثلاثماية وستون  
وترجع بالاختصار الي ستة عشر كما ذكر لتوافق الانصاف  
كلها ثلاث سدس عشر فانظر كيف ازال عنا اختصار ذلك  
الي ستة عشر كلقة ذلك كاله تمتة بتي مالوا **نصبت**  
ورثة الثاني في ورثة الاول وورثوا كلهم بالفرض او بالفرض  
والعصوبة اما الاول فشرطه ان يرثوا في المسئلتين  
بالفرض بلا تفاوت ونقول المسئلة الاولى بقدر نصيب  
الميت الثاني او باكثر من نصيبه وحكمه وما بعده ما سبق من  
جعل نصيب الميت الثاني كالعدم وقسم مال الاول على الباقيين  
كانه مات عنهم فقط فمثال ما اذا عالت المسئلة الاولى بمثل  
نصيب الميت الثاني ما لو خلف اختا شقيقة واختا لاب  
وزوجا فتزوج هذا الزوج بالاخت من الاب ثم ماتت الاخت  
من الاب عنه وعن اختها فقط قبل قسمة لركة الميت الاول  
فاعتبر الاخت للاب وهي الميت الثاني كالعدم واقسم ما  
تركه الاول على الزوج والشقيقة كما هنا لم تخالف سواهما  
على اثنين لكل منهما سهم ومثا ما اذا عالت الاول باكثر من  
نصيب الميت الثاني ما لو خلفت زوجا وشقيقة واختا  
لاب وجمدة هي ام اب فسيملها عايلة الي ثمانية ثم تلح الزوج



الاخت للاولاد عن الزوج والاخت والمدة فقط والمسيلة  
الاولى عايلة باكثر من نصيب الاخت من الاب فافرض انها  
لم تكن وكان الاولى خلفت زوجها وحده وشقيقة فيكون  
العول فيها الي سبعة فاقسم مالها عليهم علي سبعة ثلاثة  
للزوج وثلاثة للشقيقة وسهم للجد ولا يرد ما اذا عالت  
الاولى باقل من نصيب الميتة الثاني لانه لا يتصور وقوعه  
مع استيفائها وهو عدم التفاوت واما الثاني فشرط  
ان يكون ارث كل منهم بالفريضة والعصوية معا خمسة اخوة  
لام هم بنوا اعمام مرات احد هم عن البقية فتصح من اثني عشر  
وباختصار الاختصار من اربعة **قول** وهو ان يوجد في  
جميع الانصبا اشتراك اي بجز واحد او باجزاء سواء كانت الانصبا  
كلها متوافقة ام متداخلة ام مختلفة في ذلك كما اذا كان  
بعضها يوافق بعضا ويمثل بعضا اخر ويدخل بعضها  
ثالثا ويخوذ ذلك **قول** فتصح المناسحة من اثنين وسبعين  
وذلك لان المسيلة الاولى من اربعة وعشرين والثانية من  
ثلاثة لان فيها اما وشقيقا ونصيب صاحبتهما من الاولاد  
سبعة مياينة لمسيلتهما فتصح المسيلتان مما ذكر **قوله**  
فترجع المسيلة الي ثمنها الخ اي لان الاشتراك بين النصيبين  
بالنصف والرابع والثلث وهو اذ تقاسمها فهو المعتبر وهذا  
شارك الانصبا المتوافقة ومثال المتداخلة اخ وانحان  
ماتت احدها عن بنين فالاولى من اربعة والثانية من ثلاثة

وتصحان

وتصحان من اثني عشر لادخ منها ثمانية وللأخت اربعة وبين  
النصيبين وهما متداخلان اشتراك بالنصف والرابع وهو  
الادق فترجع الجامعة باختصار الي ثلاثة ونصيب الاخ  
الي اثنين ونصيب الاخت الي واحد ومثال المتداخلة زوجة  
وثلاثة بنات منها وهو ابو الزوج ثم ماتت الزوجة عن بنين  
فالاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر  
وتصحان من مائة واربعة واربعين لكل من العم والبنات  
سنة وثلاثون وبين الانصبا وهي مماثلة اشتراك  
بالنصف والرابع والثالث والسادس والتسع ونصف التسع  
وربع التسع وهو اذ تقاسمها فالعمل عليه فترجع الجامعة باختصار  
الي اربعة ونصيب كل من العم والبنات الي واحد ومثال  
المتخالفة زوج وثلاثة بنين وثلاثة بنات منها ثم  
ماتت الزوجة عنهم فالاولى من اثنين وسبعين للزوجة منها  
سبعة ومسيلتها من تسعة والتسعة متقسمة فتصح  
المسيلتان مما صح منه الاولى لكل ابن ستة عشر وكل بنت  
ثمانية ثم الانصبا الستة متوافقة بالثلث فترجع المسيلة  
بالاختصار الي ثمنها وكل نصيب الي ثمنه فتصح المسيلتان  
من تسعة لكل ابن سمان ولكل بنت سهم فاذا انظرت في  
هذا المثال وجدت نصيب احدي البنات مماثلا لكل  
من نصيب اختها ومداخل لكل من انصبا اخوتها **قوله**  
واذا اشتركت الانصبا كلها الانصبا منها فلا اختصار





فالتى شرح الترتيب واذا اردت ان تعلم اصل الانصاء  
 كلها مشتركة ام لا فانظر بين عددين منها واطلبه  
 اكبر عدد يفنى كلا منهما فاذا حصلته فانظر بينه  
 وبين عدد رابع ان كان وهكذا الى آخرها فاذا انتهت  
 لا كبر عدد يفنى كلا من الجميع فاشترطها بما لذلك  
 المفنى من الاجزاء والعبارة بالادق وهو نسبة الواحد  
 اليه وان انتهت الى ان لا يفنى عدد من منها الا الواحد  
 فلا اشتراك فلا اختصار ففي اربعين وخمسين وستين  
 وسبعين ان سالت الاربعين على الخمسين بقى عشر  
 فسلطها على الاربعين تغنيها فاكبر عدد يفنى كلام  
 منها العشرة فانظر بينهما وبين السبعين ايضا تجد  
 اكبر عدد يفنى كلا منهما العشرة فانظر ايضا فاكبر  
 عدد يفنى كلا من الاعداد الاربعة العشرة فاشتراك  
 الجميع بما للعشرة من الاجزاء وهي النصف والخمس والعش  
 وادقها العشر وهو نسبة الواحد للعشرة ولو كان مع  
 هذه الاعداد ثمانية فانظر بين الثمانية وبين العشرة  
 فاكبر عدد يفنى كلا منهما اثنان فالاثنان تغنى الاعداد  
 الخمسة فاشترطها بالنصف ولو كان مع هذه الاعداد  
 تسعة فانظر بينها وبين الاثنان فلا يفنى كلاهما  
 غير الواحد فانغى الاشتراك بين الجميع لوجود  
 التسعة معها انتهى **باب ميراث الخنثى**

ثالث منها وحصل  
 اكبر عدد يفنى  
 كلاهما فاذا  
 حصلت فانظر  
 بينه وبين عدد

في جملة من  
 ميراث الخنثى  
 ميراث الخنثى  
 ميراث الخنثى

واسم اعلم

المنظر

المشكلى الى آخره اعلم ان اول من حكم بميراث الخنثى  
 عامرا لعدوي وفي النهاية العدو ان كذا قيل وكان  
 حكم الجاهلية واستقر عليه الحكم في الاسلام وقال  
 في النهاية كان عامر حكم العرب فانوه بميراث خنثى  
 فاقاموا عنده اربعين يوما وهو يدع لهم كل يوم وكانت  
 له امة يقال لها سخيلة فقالت له ان مقام هو لاعد  
 قد اسرع في غمك فقال ويحك لم يشكلى على حكومتك قط  
 غير هذه قال ذابح الحكم الميال فقال فرجتها  
 يا سخيلة فصارت مثلا قال الاذرى وفي ذلك عبرة  
 ومزحرة لجهالة قضاة الزمان ومفتنة فان هذا  
 مشرك قد توقف في حكم حادثة اربعين يوما ولا قوة  
 الا بالله **قول** وهو ادمي له اثنا الرجل والمرأة اوله  
 ثقبه لا تشبه واحدة منهما وهذا الثاني مشكل  
 مادام صبيا وكذا الاول ان كان يبول من الفرجين  
 دفعة واحدة وينقطع منهما البول دفعة واحدة  
 ويميل الرجال والنساء ميلا واحدا فاذا اختلف شرط  
 من هذه الشروط لم يكن مشكلا فلو بال من احد الفرجين  
 دون الاخر فالحكم له اوبال منهما جميعا ولكن لم يبل منهما  
 دفعة واحدة بل يسبق احدهما الاخر وينقطعان معا  
 فالحكم للسابق اوبال منهما دفعة ولكن لم ينقطع بوله  
 منهما دفعة بل يسبق انقطاعه من احدهما فالحكم

تهى

الحام

منها





للتأخر ولم يبل منها معاً بل يستق انتهاء احدهما ابتداء  
الآخر فالحكم للسابق ولو مال الي الرجال فقط او الي النساء  
فقط فالعبرة بميله اي عند الجرح عن الامارات السابقة  
او مال اليهما جميعاً ولكن ليس على السوا بل يميل الى احدهما  
اكثر من الآخر فالعبرة بالكثرة كما اذا كانت بيوت من هذا  
مرة ومن هذا اخرى او سبق هذا من في الابداء او الانقضاء  
وهذا اخرى فالعبرة بالاكتر ولا حكم للتزريق والالتز  
ولا للحية ونحو ذلك والى التزويج والى ونقص عدد  
الاضلاع لان للرجل ثمانية عشر ضلعاً من الجانب الايمن  
ومن الايسر سبعة عشر وللرأة ثمانية عشر من كل جانب  
لان حواء خالفت من ضلع من اضلاع آدم الايسر فبقي  
الذكر ناقصاً ضلعاً من الجانب الايسر قضى به علي رضي الله  
عنه ولو امني فان كان بالذكر فرجل او بالآخر او حاض  
فامرأة بشرط ان يتكرر خروجه ليلاً بتوهم كونه اتفاقاً  
ولو امني منهما فالاصح انه ان كان علي صفة مني الرجال  
فرجل او مني النساء فامرأة فان امني منهما علي الصفتين  
او تعارض المني والحبيض او احدهما مع البول فتشككوا والاول  
تقطع بالانوثة وتقدم علي الكل لانها نص وغيرها  
اجتهاد انتهى **تنبيه** هل يوجد الخنثى في غير الازيين  
قال النووي في تهذيب الاسماء واللغات قال صاحب  
التشديد في اول كتاب الزكاة يقال ليس شيء من الحيوانا

خنثى

خنثى الا في الاودي والابل قال المزوي قالت ويكون  
في البقر وقد جاني جماعة اثوبهم يوم عرفة سنة  
اربعة وسبعين وستمائة قال ان عندهم بقر خنثى  
ليس لها فرج الا نثى ولا ذكر الا ثور وانما لها خرق عند  
صن عنها يخرج منه البول وسالوا عن جواز التضحية بها  
فقلت لهم بخبري لانها امة ذكر او انثى وكلاهما يجزي  
ليس فيه ما ينقص اللحم وافيتهم فيه انتهى **قوله** لا  
يكون اباً ولا اماً ولا جده ولا جدة اي لانه لو كان وحده  
ما ذكر لكان واضحاً **قوله** ولا زوجاً ولا زوجة اي  
لعدم صحته من الكنفه حتى لو عقد عليه وهو خنثى ثم  
انقض بالانوثة لم يصح النكاح لان العبرة في العقود  
بما في نفس الامر **قوله** لزوج وام وولدي ام وخنثى  
لاب فاصل المسئلة ستة في الحالتين لان فيها نصفاً  
للزوج وسدساً للام وثلاثاً لولديها ولا شيء للخنثى  
ان كان ذكر الاستغراق الفروض ويفرض له النصف  
ان كان انثى وتقول المسئلة الي تسعة والاضر في حقه  
ذكرته حتى سقط وفي حق الباقيين انوثته حتى  
يفرض له النصف وتقول المسئلة بنصفها الي تسعة  
ويدخل علي الباقيين ضرراً للعول ومسئلة ذكرته  
من ستة وانوثته من تسعة والجامعة للحالين ثمانية  
عشر لانفاق المسيلتين بالثلاث فتضرب احداهما في

يخرج





الثلاث الاخذ يحصل ثمانية عشر اقسامها على التقديرين  
 فتقدر ذكورة الخنثى للزوج تسعة وللأم وكل من هـ  
 ولديها ثلاثة ولا شيء للخنثى وتقدير انوثته له ستة  
 وللزوج ستة ولكل من الام وولدها سهمان وتوقف  
 حصة فيه فيدفع للزوج ستة وللأم اثنتان ولولدها  
 اربعة لكل منهما سهمان ان بان الخنثى انثى اخذها او  
 بان ذكرا اخذها الباقي للزوج منها ثلاثة وللأم  
 سهم ولولدها سهمان وعند اي حنيقة ومحمد لا شيء  
 للخنثى لان الاضري حقه ذكوره فيسقط ويقسم المال  
 كله بين الزوج والام وولدها على ستة ولا عول فيها  
 انتهى كشف الغوامض **باب** الخنثى المشكل احتما  
 ذكر او انثى والمشكلين ثلاثة ذكران انثيان احدهما  
 ذكر والاخر انثى وهذا بالنظر الى كل مشكل من غير تعيين  
 له كما عالج الجمهور وهو الايقوع عدة المسائل **واما**  
 بالنظر الى معينها كما عالج الامام وهو الايقوع  
 كل على حدته بتقدير الذكورة والانوثة فالمشكلين  
 اربعة ذكران انثيان الاكبر ذكر والاخر انثى العكس  
 وللبثلاثة ثمانية ذكورات ذكروا انثيان عكسها  
 وفي كل من الاخيرين اثنتان صارت ثمانية وعلى هذا يكون  
 للاربعة ستة عشر احتمالا وللخسة اثنتان وثلاثون  
 وهكذا وفايدة هذا المسالك تظهر في العمل الحاسبي

وتوقف ستة

وان

وان كان لا يرتقي الي جملة الاحوال للاكتفايا لبعض  
 الموافقة ولنضع لتتوزل ثلاثة حدودا يرتاض به النسب  
 علامة الذكر فيه ذال وعلامة الانثى الف وهذه صور  
 ذكر شيخ الاسلام **قوله** فتوقف المشكوك  
 فيه الي الاتضاح اي وضوح حال المشكل مما  
 مروا لو باخباره بما يجده من الميل لا بمجرد  
 السهوي ولا نظر الي المهمة لانه لا يعلم الا  
 من حمته فكان كما لو قال ابن عشر بلغت  
 بالاحتمال فانه يقبل قوله وبها يسقط  
 عنه سلطان الوالي وهذا يرضه هنا ونص  
 فيما اذا جني عليه غيره واختلفا في ذكوره ان القول  
 قول الجاني يمينه فمنهم من نقل وخرج ومنهم من فرق  
 بان الاصل ثم براءة ذمته فلا يدفعه بقوله بخلافه  
 هنا **قوله** او الصلح بتساو او تفاضل ومحمد كما قال  
 الاسوي اذا لم يكن بينهم محجور <sup>عليه</sup> فان كان فقد ذكر الراجح  
 في نكاح الشركات فما اذا السلم على ثمان نسوة مثلا  
 واسلم معهن ثمان قبل الاختيار انه لا يجوز لولي هـ  
 المحجور عليها ان يصالح على اقل مما يبيدها وهو ثمن  
 الموقوف في مثلنا وقبل لا تنقص عن ربعة ولا بد من  
 مراعاة ذلك في مسئلتنا **قوله** ويغتفر الجهل هنا  
 للضرورة لتعذر العالم بقدر الموهوب فلو لم يتواهبوا

ذ	ذ	ذ
ا	ا	ا
ذ	ا	ا
ا	ذ	ا
ا	ا	ذ
ا	ذ	ذ
ذ	ا	ذ
ذ	ذ	ا

انتهى





بقول المال علي وقفه كما كان ولا تفيدهم القسمة شيئا لأنه  
لم يجرب منهم ما يقتضي نقل الملك ولو اخرج بعضهم نفسه  
من البين وذهب منهم اي لم جاهلا بالحال جاز ايضا فليو  
مات الخنثى قبل الوضوح والاصطلاح فان كان ورثته ورث  
الاول وارثهم منه كما رثهم من الاول صرف الوقوف اليهم بالا  
اشكال وان كانوا غيرهم او اياهم لكن اختلف ارثهم منها  
كان ورثوا من احدهما بالفرض ومن الآخر بالتعصيب فالشبه  
انه يوقف الي اصطلاح كما لو سلم على اكثر من اربع نسوة وما  
قبل الاختيار فان الربع او الثلث يوقف الي الاصطلاح  
فان دة مما يستثنى ايضا من صحة هبة الجهول ما لو  
اختلفت حمام احد الزوجين بالآخر او غيره او ما ورثه  
او ما به والتمرة المختلطة في البيع تنبيه لو حكم بدكورة  
الخنثى او انوثته بقوله لم يفيض برجوعه لا عتراه فمجه  
قال في المماث وماله فيما عليه اما فيما له فيقبل رجوعه  
عنه قطعاً ولا بظهور علامة الا ان حبل فينقض به الحكم  
الابق لا ناتيغنا خلاف ما ظنناه حتى لو اخرج بميله  
الي النساء ونزوح وانت امراته بولد ثم حبل حكم بان امرأة  
وبان حبل امراته كان من عيس وان لا نكاح وعلم من استنائه  
حبله فقط انه لو اخرج بميله الي الرجال ثم جامع فانت  
موطوءته بولد لا يحكم بدكورة وهو كذلك لان الحسن  
لا يكذبه ويعتبت نسب الولد منه احتياطاً احكي ذلك

أي اذ اختلفت  
حاديها بوجودها

ذلك ابن يوسن عن جده ثم قال وهو في غاية الحسن والوقفة  
انتهى من الروض وشرحه وعند المالكية اذا حكم باحد الامر  
بعلامة ثم حدثت علامة اخرى قال الفقهاء لم اقف فيه علي  
شي الا كرايته لبعض اشياخي وبضه ان حكم بانه ذكر بعلامات  
ثم جاءت علامات تدل علي انه انثى او بالعكس لم ينقل  
عما حكم به او لا كان يكون يبول من الذكر ثم حيا الحيض او  
كان يبول من الفرج ثم جاءت للحية انتهى ذكره الخطاب  
رحمه الله **قوله** واحكم علي المفقود حكم الخنثى المفقود هو  
من غاب عن وطنه وطالت غيبته وانقطع خبره وجعل  
حاله فاليدري احي هو ام ميت سواء كان سبب ذلك سفره  
ام حصونه فتالام انكسار سفينة امر غيرها وفي معناه  
الاسير الذي انقطع خبره عند الجمهور خلافا لابن المسيب  
حيث قال لا يرث لانه عيى وقياسه انه لا يرث ايضا ور  
بان المسلم لا يملك الا بالفر فهو باق علي حرته **قوله** فمن  
يرث بكل من الثقيدين واتحد ارثه يعطاه الي اخره فالو  
خلف زوجة وأما وأخا لأب حضوراً وأخا شقيقاً مفقوداً  
فللزوجة الربع في الحالين واللام السدس لانه أقل النسيبين  
ولاشي الاخر من الاب لان الاضري حق الدم والاخ للاب حياة  
الاخ الشقيق فيرد الام الي السدس ويحجب الاخ حرماناً  
وهي محتملة ويوقف الباقي بعد الربع والسدس حتي يظهر  
حال المفقود فالمسئلة علي الثقيدين اصلها من اثني عشر

ما  
اخرى

الخ

لاب





لان فيها اماربعا وثلاثا وما بقي للاخ من الاب واما سدا  
وربعا وما بقي للاخ الشقيق فاصلها على التغيرين اثنا عشر  
ومنها تعيد فمها ثلاثة للزوجة لان نصيبها لا يختلف  
وسهان للام لاحتمال حياة الشقيق وتوقف سبعة فان  
ظهر الشقيق حيا اخذ السبعة كلها ومع الامر حقها او ظهر  
ميتا حمل للام ثلثها فتعطي سهمين من الموقوف والباقي  
خسة للاخ من الاب وهذا المثال جمع من لا يختلف نصيبه  
وهو الزوجة ومن يختلف نصيبه وهو الام ومن يرث باحد  
التغيرين ولا يرث بالآخر وهو الاخ من الاب اقرب ذكره  
في شرح كشف الغوامض **قوله** او حكم القاضي بموته اجتها  
الي اخره وحديث فيقسم ماله الحاضر علي من كان وارثا  
عند الحكم دون من مات قبله ولو بالخطاة او كان موجودا  
عنده وقام مانع كرده ونحوها لانا نزلنا حكم القاضي  
بموته اجتها دامته لموته لان الاجتهاد يفيد غالبية  
الظن كما ان البينة كذلك قال السبكي وهذا كله اذا طلق  
القاضي الحكم اما اذا مضت مدة زايده علي ما يعال علي  
الظن انه لا يعيش فوجه وحكم القاضي بموته من نصي تلك  
المدة السابقة علي حكمه بن من معلوم فينبغي ان يصح ويعطي  
لمن كان وارثه في ذلك الوقت وان كان سابقا علي الحكم  
ولعل هذا مراد الاصحاب وان لم يصرحوا ومرادهم بوقف الحكم  
الوقت الذي حكم الحاكم ان الفقود ميت فيه انتهى فسرغ

به ٥

من

من الاسباب المانعة من الصرف في الحال الشك في النسب  
كان ادعي اثان فصاعدا بجهول النسب او وطنا امرأة  
بشبهة فانت تولد لزمان لا مكان منهما فانه يلحق بهما بل من  
يلحقه الغايف فاذا مات حال الاشكال قبل البيان وقف  
من ماله ميراث اب وان مات احد الواطين او المدعيين  
وقف ميراث الولود واخذوا في نصيبه كل من يرث معد لو  
ثبت نسبه بالاسواق كما في الفقود وعن اي حنيفة يلحق بهما  
ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل ويرثان منه ميراث اب  
كامل واحدا ان مات قبلهما وان مات احدهما ثم مات  
المولود ورث الاخر منه ميراث اب كامل وكذا الوطاني احدي  
زوجتيه لا بعينها او بعينها ثم التيسر ومات قبل التيسر  
او البيان فانه يوقف بينهما نصيب زوجة حتى يسطلحا  
وان ماتت وقف نصيب زوج من كل واحدة حتى يتبين الحال  
**قوله** وهكذا حكم ذوات الحمل والامل في ارثه قوله تعالى  
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وخير اي داود  
اذا استهل المولود ورث والحمل كل جنين لو انفصل حيا  
لو رث اما مطلقا كالحمل من الميت او بتقدير دون تقدر  
كان ترك نما وزوجة اخ لاب حاملا فان حملها يرث بتقدير  
الذكورة دون الانوثة **تنبه** الجنين الولد مادام في  
البطن **قوله** الذي يرث او يحجب لبعض الثقات براما حمل  
لا يرث ولا يحجب بتقدير من الثقات وكذا اذا ماتت عن امه حاملا





من غير ابيه وعن اولاد كيف كانوا وعن عصبه فلا ارث للحمل  
هنا لانه محجوب بالولد ولا يحجب احد لان الام محجوبة عن الثلث  
الي السدس بالاولاد فلها السدس ولهم الباقي ان كانوا عصبه  
او لهم والعاصب ولا تاثير للحمل انتهى شرح كشف الغوامض  
**قوله** ومن يتخلف نصيبه وهو مقدر اعطى الاقل لانه  
المتيقن وتوقف المشكوك فيه الي ظهور الحمل بالوضع لاحتمال  
انه اذا اخذ غير الاقل يتلفه ثم يظهر ما يقتضي الرجوع  
عليه ببعض ما اخذه فلا يوجد معه شيء فيضيع علي  
مستحقه انتهى شرح كشف الغوامض **قوله** كله حيا الي  
اخره احترز به عما اذا خرج بعصبه حيا مات قبل تمام الوضع  
فانه لا يرث خلافا للفقهاء ويعلم استقرار حياته باستهلاكه  
وهو صراخه وبعبارة وثاويه وبنفخ عينيه او اخذها  
والنظامه اللثري وان لم يمتص ونحوها ولا يكفي مجرد الاختلاف  
ولا انقباض بعض الاعضاء ولا انتشاره ومحل هذا الكتاب الفتحة  
**قوله** وطلبوا او بعضهم القسمة فالولم يطلب احد منهم  
القسمة وقف المال كالمال الي الوضع او ببيان الحال **قوله** لانه  
لا ضبط لعدد الحمل عندنا قال في شرح الترتيب وانما قلنا  
لا ضبط لعدد الحمل لانه قد حكي عن الشافعي رحمه الله انه قال  
جاءت شيخنا لا سفيدي منه واذا بخسة كهول قبلوا به  
ودخلوا الحيا ثم خسة شيا ب فعلوا كذلك ثم خسة من خطبه  
ثم خسة احداث فسألته عنهم فقال كلهم اولادي وكل

خسة

خسة منهم في بطن وامهم واحدة فيجيبون كل يوم يسألون  
علي ويروونها وخسة اخرى المهد ويقال ان امرأة ولدت  
اثني عشر في بطن واحد فرفع امرها للسلطان فطلبها  
لاولادها ثم رد هم عليها الا واحد ولم تعلم به حتى خرجت  
من القصر فعلت به فصاحت صيحة اخرج منها حيطان  
القصر فقيل لها اليس لك في هؤلاء الاحد عشر كفاية فقالت  
ما صحت انا وانما صاحت الاحشاء التي رثوا فيها وقال  
الماوردي رحمه الله اخبرني رجل ورد علي من اليمن وكان من  
اهل الفضل والدين ان امرأة باليمن وضعت حملا كالكرش  
فطن ان لاولد فيه فالتقي في الطريق فلما طلعت عليه الشمس  
حمدا وتحرك فسق فخرج منه سبعة اولاد ذكور عاشوا جميعا  
وكانوا خلفا سوتا الا انه قال كان في اعضابهم قصر وصا  
رجل منهم قصر عني فكنيت اعير باليمن بانه صرعك سبع رجال  
وحكي الفاضل حسين ان واحدا من الالاطين ببغداد كان  
له امرأة تلد الاناث فحبلت مرة فقال لها ان ولدت انثى  
لا تقلنك فلما قرب ولادتها فرغت وتضرعت الي الله تعالى  
فولدت اربعين ذكرا كل منهم مثل الاصبع فكبروا وركبوا فرسا  
مع ابهم في سوق بغداد **قوله** مطلقا اي سواء كان بعض  
الورثة لا يتخلف نصيبه او يتخلف وسوا قلنا انه لا ضبط  
لعدد الحمل اوله ضبط فالاطلاق في مقابلة التفصيل **قوله**  
وبعد ظهور الحمل لا يخفي الحال فان خرج الحمل ذكرا حيا

عني

نا

السابع





حياة متقرة كان له المال كله ويحجب الاخ وكذا ان خرج  
ذكر او اثني او اكثر من ذلك يقتسمون المال كله عصوة  
او خرج بنتا واحدة فلها النصف وللادخ الباقي وبنين  
او اكثر فلها اولهن الثلثان وللادخ باقي الوقوف او  
خرج ميتا فيكون المال كله **للاخ قوله** ولا يعطي الاب  
شئاً عندنا حتى تضع اي لانه بتقدير عدم الحمل له الباقي  
كله وهو سبعة اثمان وتبديل وجوده لا يعلم عدده حتى  
يعطي الاب نصيبه فنصيبه مجهول فيوقف الباقي اليه  
الوضع او غيره وكذلك اذا مات عن زوجة جده حاملا  
من جده وله اعمام من الجد لم يعطوا شئاً على المذهب وعلى  
غيره فيوقف نصيب اربعة اعمام او عيين او عمه انتهى شرح  
كشف الغوامض **قوله** ويوقف ستة عشر اي الى ظهور  
الحال فيعمل بحسبه فان بان الحمل عدداً من الاناث انحل  
جميع الوقوف له او اثني فلها نصف المخلف كاملاً ويكفل  
للباقي ما بقي لهم او ذكر افا اكثر ولو مع اناث فيكمل منه  
للباقيين قروضهم كاملاً والباقي للاولاد وكيفية حسابها  
ان تقول تصح بالعول من سبعة وعشرين وبدونه من اربعة  
وعشرين وبينهما موافقة بالثلث فتصاح من ما يتبين وسبعة  
عشر تقسم على كل من المسائلين والخارج على كل هو جز  
سهمها فجز سهم اربعة وعشرين تسعة وجز سهم سبعة  
وعشرين ثمانية تقرب ما لكل من المسائلين في جز سهمها

منه

فلل

فلل حظان يعطي اقلهما فلكل من الابوين اثنتان وولدان  
وللزوجة اربعة وعشرون فجملة المصطفى ثمانية وثمانون  
ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون فان بان  
الحمل عدداً من الاناث فهو له او اثني فلها مائة وثمانون  
ولكل من الابوين اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التقا  
بين حظيه وللزوجة ثلاثة كذلك يبقى تسعة تردي الي  
الاب ايضاً بالتصيب وان بان ذكراً افا اكثر فيرد لكل  
من الابوين اربعة وللزوجة ثلاثة والباقي وهو مائة  
وسبعة عشر للاولاد ولا تخفى كيفية حساب مسائل  
الحمل على التفادي وعلى من اتفق مامري فتعمل كل تقدير مسئلة  
وتحصل الجامعة وتعلم ما يخص الوارث بكل تقدير فيعطى  
الاقل ويوقف الباقي انتهى شرح الترتيب **قوله** لان في بعض  
مسائله توقفاً الى اليات او الصلح وذلك فيما اذا علم  
انما مات امرتياً وعلم عين السابق ثم نسي وسياقي  
**باب ميراث الغرقى** الى اخر **قوله** اعلم  
ان شروط الارث ثلاثة الى اخره الشروط جمع شرط وهو  
باسكان الرأ لغذ تعليق امرها من كل منهما في المستقبل  
ويعبر عنه بالزام الشيء والزامه واصطلاحاً ما يالزم  
من عدمه لعدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم  
لذاته عقلياً كان كالحياة للعلم او شرعياً كالطهارة  
للصلاة او عادي كتنصب السلم لصعود السطح او لغويا





كما كرم الفقهاء ان جاؤا واحترزنا بالفيد الاول عن المانع  
 فانه لا يلزم من عدمه شيء وباللثاني عن السبب فانه يلزم من  
 وجوده الوجود وبالثالث عن المانع ايضا فانه يلزم  
 من وجوده عدمه فهو علي هذا خارج بقيدتين وبالمرايع  
 اعني لذاته عن تقارئة الشرط للسبب فانه يلزم من هذه  
 المقارنة الوجود كوجود الحول الذي هو شرط لوجوب الزكاة  
 مع النصاب الذي هو سبب لوجوب الزكاة ومن مقارنة  
 الشرط للمانع كالدين علي القول المرجوح بانه مانع من وجوب  
 الزكاة فانه يلزم من هذه المقارنة عدمه لكن لزوم الوجود  
 والعدم في ذلك لوجود السبب في الصورة الثانية لا اذات  
 الشرط انتهى واقتصر في عدد الشروط على ثلاثة وكان الاول  
 ان يعدها اربعة كما في الفصول فيزيد علي هذه تحقق وجود  
 المدي حيا عند الموت فان قلت تحقق حيا ته مستلزمه  
 وجوده حيا عند الموت قلت ممنوع لانه قد يحدث له  
 بعد موته من يدي اليه بواسطة فهذا استقرار حيا ته  
 بعد الموت ولم يكن موجودا عنده فلا استلزام انما هي شيخ  
 الاسلام **قوله** حتي يبين سبب ارثه تفصيلا أي من قرابة  
 او زوجية او ولاية ودرجة القرابة من الغرب والبعد فلو  
 مات قرشي مثلا فكل قرشي موجود عند موته ابن عمه ولا يرثه  
 منهم الا من علم انه الاقرب اليه دون غيره الثالث تحقق  
 حياة الوارث عند موت المورث والمراد الوارث باحد

الاولى والمانع في الصورة

حياة مستقرة

والولاية

الاسباب

الاسباب من جهة الاسلام لما مر انه يجوز الصرف من المورث  
 به المن يولد بعد الموت **قوله** وحدثانا بفتح الحاء والدا  
 وهو الحدث والحادث والحديث بمعنى وهو وقوع ما لم  
 يكن قاله النووي في التبيان **قوله** وان مات متوارثا  
 تعبيره بالمتوارثان ولو كان احدهما يرث من الآخر  
 دون عكسه كالحمة وابن اخيها كان احكم لذلك ويمكن  
 حل المتوارثين علي ما يعتمد ذلك انتهى شيخ الاسلام **قوله**  
 بان علم ان موت احد هاتين قبل الاخر مثال له زوج وزوجة  
 وثلاث بنين لها غرق خمسة جميعا او ماتوا ولم يعلم السابق  
 منهم وترك كل منهم مالا وللزوج زوجته اخري وابن منها  
 وللزوجة الغريفة ابن من غيرم فلا يرث واحد من الزوجين  
 ولا من الاولاد شيئا من الاخرين بل مال الزوج ثمة للزوجة  
 الحية وباقيه لابنه منها ومال الغريفة لولدها من غيره  
 ومال كل واحد من البنين الثلثة ثمة لاختيه لانه  
 وهو ولد الزوجة الغريفة من غير ابيهم الغريق وراقي ماله  
 لاختيه لانه ابنه انتهى شرح الرحبية للسيوطي رحمه الله  
 ذكر القراني سبيل بعض الفضلاء عن اخوين ماتا معا  
 عند الزوال مثلا لكن احدهما بالمشرق والاخر بالمغرب  
 فهل يتوارثان بالاخوة ام لا لعدم تيقن تقدم موت  
 احدهما علي موت الاخر او يرث احدهما الاخر عكس فاجا  
 بان المغربي يرث المشرقي لان الشمس تزول ابدًا بالمشرق

سالم

الخامس

من غير



قبل المغرب وكذا غروبها وجميع حر كاتهما فالشرقي مات قبل  
 المغرب قطعاً لقول السائل ما كنا معا عند الزوال في الشرق  
 والمغرب فبرثه المغرب جرمنا وعليه يقال اخوان ماتا  
 معا عند الزوال وورث احدهما الآخر انتهى شيخ الاسلام  
 في شرح الفصول الكبير **قوله** كاي الخالق وقيل الاخام ماله  
 روح وقيل الانس والجن انتهى شيخ الاسلام **قوله** جمع بر  
 قال الزنجري وغيره البر المحسن انتهى وقيل هو الصادق  
 وقيل هو ليلته على ما تقدم في المصنفين وقيل هو الصادق  
 لم يقبل منسوبة لبيان وهو اذا كان كذا  
 فان قدمت بذلك فالصواب هو ان  
 بينهما العموم المطلق لصديق  
 للعداوة في كل ما صوق عليه  
 الشكر المقوي من غير عكس  
 انتهى ذكره شيخنا الشوازي  
**قوله** وشكر المنعم واجب  
 بالشرع قال شيخنا الشوازي  
 رحمه الله في شرح المسئلة  
 المراد بوجوب الحمد في مقابلة  
 النعم انه من تركه لفظاً ياتم  
 بل من اتاه في مقابل النعم  
 وفي بعده ثواب الواجب  
 ومن اتاه به لافي مقابلة  
 شي ائيب عليه ثواب  
 المذروب اما شكر المنعم  
 بمعنى استئصال اسم واجتناب  
 نصه فهو واجب شرعاً على كل  
 مكلف وياتي بشركه اجاباً انتهى  
 نقل ذلك عن ابن حجر في شرح  
 النمايل **قوله** في

لاستحقاق الفروض اقوي فعلم ان علة الرد الفزابة  
 المستحقة للفرض لا مطلق الفزابة وان كان معها فرض  
 اخر فالزوجان لا يرد عليهما مطلقاً وارثهما بالرحم  
 انما كان يكون عند عدم الرد فاقسم انتهى **قوله** او  
 الفاضل بعد الفروض لبنت المال لو قال او الباقي اقتصر  
 عليه لكان اولي ليشمل الفاضل عن الفروض وعن العصور  
 كما في العتيق المشترك بين اثنين مثلاً فتموت عن احدهما  
 وقد مات الآخر قبله ولا وارث له خاص فان الفاضل  
 يكون لبنت المال لكنه مشي على الغالب انتهى شرح الفصول  
 الكبير لشيخ الاسلام **قوله** لذوي الارحام ولا يختص ذلك  
 بالفقراء منهم على الاصح **قوله** او كان من يرد عليه صنفين  
 مثلاً كملات بنات وجدتين **قوله** فاكثر اي بان كان  
 ثلاثة كملات اخوات متفرقات ولا يتجاوزها لانه  
 لو تجاوزها لم يكن في المسئلة رد بل تكون مستغرقة **قوله**  
 كلها مقطوعة من سنة اي لان ما زاد على سنة من الاصول  
 انما يكون اذا كان في المسئلة احدا الزوجين وفرض المسئلة  
 خلافة واصول مسائل الرد التي ليس فيها احد الزوجين  
 اثنان وثلاثة واربعة وخمسة لان كل مسئلة فيها  
 سدرسان كجدة واخ لام فاصلها اثنان او ثلاث وسدر  
 كام وولديها فاصلها ثلاثة او نصف وسدرين كبنات  
 وبناتين فاصلها اربعة او نصف وثلاث كام وشقيقة

والحمد على النعمة  
 اللغز لان الحمد على النعمة  
 ينبغي عن تعظيم المنعم  
 كونه منها على ما تقدم في المصنفين  
 والشكر في اللغة على ما تقدم في المصنفين  
 وقيل منسوبة لبيان وهو اذا كان كذا  
 فان قدمت بذلك فالصواب هو ان  
 بينهما العموم المطلق لصديق  
 للعداوة في كل ما صوق عليه  
 الشكر المقوي من غير عكس  
 انتهى ذكره شيخنا الشوازي  
**قوله** وشكر المنعم واجب  
 بالشرع قال شيخنا الشوازي  
 رحمه الله في شرح المسئلة  
 المراد بوجوب الحمد في مقابلة  
 النعم انه من تركه لفظاً ياتم  
 بل من اتاه في مقابل النعم  
 وفي بعده ثواب الواجب  
 ومن اتاه به لافي مقابلة  
 شي ائيب عليه ثواب  
 المذروب اما شكر المنعم  
 بمعنى استئصال اسم واجتناب  
 نصه فهو واجب شرعاً على كل  
 مكلف وياتي بشركه اجاباً انتهى  
 نقل ذلك عن ابن حجر في شرح  
 النمايل **قوله** في

وعرفه بالماوردي اي يظن بعجز  
 سبهم الفريضة عن ان يتجاوز  
 جميع التركة

شموله

اذ ادعى

واذا ادعى

واذا ادعى

واذا ادعى

واذا ادعى

واذا ادعى

واذا ادعى



فاصلها خمسة واما انحصرت في الاربعه لانها لو زادت علمها  
 بان كانت ستة فهي عادلة او اكثر فهي عايلة ولا رد في  
 العادلة ولا في العايلة **قوله** لانه لا يكون الا مباينا  
 واما لم يات الموافقة لان الباقي بعد فرض الزوجية  
 اما واحد وثلاثة اوربعة واصل مسئلة من يرد عليهم ٥  
 اثنتان او ثلاثة او اربعة او خمسة وكلها يتباينها السبعة  
 الباقية بعد الثمن والواحد الباقي بعد النصف يتباين ٥  
 الاثنان وكل عدد بعد ولا يقع معه من اصول الرد غير  
 الاثنان واما الثلاثة الباقية بعد الربع فتتقسم على  
 الثلاثة وتباين الاثنين والاربعه ولا يمكن وقوع خمسة  
 معها لان المسئلة تكون عايلة لانها ربع وخمسة اسد  
 اكثر من المال فيكون اصلها اثني عشر وتقول الي ثلاثة  
 عشر فلا رد فيها انتهى شرح كشف الغوامض **قوله** وهم  
 كل قريب الي اخره هذا تعريفهم اصطلاحا واما في اللغة  
 فهم كل قريب **قوله** وبنوا الاخوة للدم قيد في هذا يالدم  
 دون ما قبله ليخرج به بنوا الاخوة لا يوين اولاد فانهم  
 عصيات وليتناول ما قبله من لا يوين اولاد **قوله**  
 وبنات الاعمام مطالفا دخل فيه بنات الاعمام للدم واما  
 بنوا الاعمام للدم فانهم دخلوا في قوله الاتي واولادهم  
 لانه راجع لجميع ما تقدم من العمومة للدم والعلم الي  
 اخره فلا خلاف عند من ورت ذوي الارحام ان من انزل

قوله ٥

من هؤلاء حاز جميع المال يوخد من ذلك انه لو لم يخالف  
 الميت الا زوجة هي بنت خال انها اخذت الربع بالزوجية  
 والباقي يكونها بنت خال لانها انفردت عن بقية ذوي  
 الارحام والشخص قد يرث بجهتين كما تقدم ذكره  
 العلامة شهاب الدين احمد بن قاسم العبادي **قوله**  
 وفي ذلك مذاهب اى ثلاثة مذهب اهل الرحم ومذهب  
 اهل القرابة ومذهب اهل التزويل ومذهب الجمهور  
 اهل الرحم وهم الذين يقسمون المال علي بن وجد من ذوي  
 الارحام يستوي فيه القريب والبعيد والذكر والانثى  
**قوله** وهو لا قياس الاصح وبه قطع ابن كج وصاحب المذهب  
 والامام لان القائلين به ممن ورثهم من الصحابة فمن  
 بعدهم اكثر فاق سبوا احد الي وارث قدم قال شيخ الاسلام  
 واعتبر الي الوارث دون الميت لان السابق يدل عن الوارث  
 فاعتبار القرب اليه اولى انتهى **قوله** وان استواءه  
 في السابق قد ركان الميت خلف من يدلون به قال شيخ  
 الاسلام في شرح الروض وقضية كلامهم ان ارث ذوي  
 الارحام كآرث من يدلون به في انه اما بالعرض او بالعصبة  
 وهو كذلك وقول القاضي تورثهم تورثت بالعصبة  
 لانه يراعي فيه القرب ويفضل الذكر ويحوز المنفرد لجميع  
 تفريع علي مذهب اهل القرابة **قوله** مع ان ولد الام  
 لومات الي اخره اي فهو مشكل مخالف للقياس اذ قياس

السبوق

من



مذهب اهل التزويل تفضيل الذكر على الانثى لانهم يقدر  
 اولاد الوارث كما هم يرتون منه ذكر الامام وكنهم اجمعوا  
 على التساوي **قوله** مع انه لو ماتت الام الى اخره اي هو مشكل  
 ايضا مخالف للتسوية بين الذكر والانثى من اولاد الام ذكر  
 الامام وكنهم اجمعوا على تفضيل احوال من الام على الخالة  
 منها **قوله** نصف المال للذكر ونصفه بين البنتين  
 اثلاثا عندنا اي لان المترين يجعلون المال بين بنتي  
 الابن تقديرا بالعرض والرد ثم يقولون نصف بنت الابن  
 الاولى لبنتها ونصف الاخرى لولديها اثلاثا ونصحه من  
 ستة لبنت الاولى ثلاثة ولولدي الاخرى ثلاثة ايضا  
 للذكر سهمان ولا ختم سهم وقس عليه **قوله** وانصافا  
 عند احوال اي لانهم لا يفضلون الذكر على الانثى اذا  
 كانا من جهة واحدة في درجة واحدة كما مر ذلك عنهم  
 ونصح من اربعة **قوله** والباقي للخال واخلالة من الابوين  
 كذلك اي اثلاثا عندنا للذكر مثل حظ الاثنتين ونصح  
 من تسعة للخال للابوين اربعة وللخال للابوين اثنان  
 وللخال للام سهمان ولا ختم سهم وانصافا عند احوال  
 ونصح من ستة **قوله** المال بينهن كالحالات اي على خمسة  
 للشفقة ثلاثة ولكل من الباقين واحد **قوله** هم  
 والثلثان للعمات كذلك اي على خمسة ونصح من خمسة  
 للخالة من الابوين ثلاثة ولكل واحدة من احوال الاب

واحدة

والخالة للام سهم وللعمة الشقيقة ستة ولكل من العمة  
 للاب والعمة للام سهمان ولو كان مكان الخالات احوال  
 فالثلث بين احوال من الام والخال من الابوين على ستة فللخال  
 من الام السدس ومن الابوين الباقي ويسقط الخال من الاب  
 لانهم لو ورثوا من الام لحب بالشقيق فتصح من تسعين  
 واذا اجتمعت العمات والخالات والاحوال فالثلثان  
 للعمات والثلث للاحوال والخالات ثلثه للخال والخال  
 من الام على ثلاثة وباقيه للخال والخالة الشقيقتين  
 على ثلاثة ايضا فتصح من مائة وخمسة وثلاثين فرعا  
 الاول لو اجتمع في ذي رحم جهتا قرابة كبنت بنت بنت  
 هي بنت ابن بنت بان نكح ابن بنت رجل بنت بنت له  
 اخري فولدت بنتا وكبت خالة هي بنت عمه بان نكح  
 خال امراة لاب خالها للام فولدت بنتا فالمرأة بنت  
 خالة البنت وبنت عمتها فان سبقت جهة منهما الي  
 وارث ورث بها والاورث بهما على ما يقتضيه الحال  
 الثاني اذا كان مع ذوي الارحام زوج او زوجة فللمن  
 مذهبنا ان اصحهما يخرج نصيبه ويقسم الباقي عليهم كما  
 يقسم الجميع لو انفردوا والثاني يقسم الباقي بينهم على نسبة  
 سهام من ادلوا به مع الزوج او الزوجة مثال ذلك زوجة  
 وبنت بنت وبنت اخت لابوين فعلى الاول للزوجة الربع  
 والباقي بين بنت البنت وبنت الاخت لابوين فعلى الاول



للزوجة الربع والباقي بين بنت البنت وبنت الاخت بالسوية  
 وتصح من ثمانية وعلى الثاني كان في المسئلة زوجة وبنتا  
 واختا فتكون من ثمانية نصيب الزوجة منها واحد يتي  
 سبعة يخرج منها تمام الربع مائة تقسم بينهما ايساعاً  
 وتصح من ثمانية ستة وثمانين من ضرب سبعة في ثمانية  
 للزوجة اربعة عشر ولبنت البنت اربعة وعشرون ولبنت  
 الاخت ثمانية عشر ولو خلفت زوجا وبنت بنت وخالة  
 وبنت عم لغرام فعلى الاول للزوج النصف ولبنت البنت  
 نصف الباقي وللخالة سدس ولبنت العم الباقي وتصح  
 من اثني عشر للزوج ستة ولبنت البنت ثلاثة وللخالة  
 واحد ولبنت العم اثنان وعلى الثاني كان في المسئلة  
 زوجا وبنتا واما وعم فتكون من اثني عشر نصيب الزوج  
 منها ثلاثة يتي تسعة يخرج منها تمام النصف له يتي  
 ستة تقسمها على التسعة فلا تقسم وتوافق بالثلث هـ  
 فاضرب ثلاثة في اثني عشر تصح من ستة وثلاثين للزوج  
 ثمانية عشر ولبنت البنت تسعة وللخالة ثلاثة ولبنت  
 العم ستة فافهم نصيب هذا كله اذا وجد احد من ذوي  
 الارحام والاعفام كما قال الشيخ الاسلام عز الدين بن عبد  
 انه اذا جارت الملوكة في مال المصالح قطعه احد يعرف المصالح  
 المصالح فقطعه احد يعرف المصالح اخذه وصرفه  
 فيها كما يصرفه فيها الامام العادل وهو ما جور علي

التميز

من ضرب ستة في اثنين

ذلك

ذلك قال واظهار وجوبه انتهى قال الشهاب احدين  
 قاسم العبادي رحمه الله وينبغي ان يجوز ان ياخذ  
 منه لنفسه وعياله ما يحتاجه وانظر مقدار حاجته  
 هل سنة او اقل او اكثر **الباب الثاني** في  
 الولاء الى اخره **قوله** او التمس من مالك عتق عبده على  
 مال فاجابه بان قال له اعتق عبدك غني بكن افضل  
 فان الطالب بملكه ثم يعتق عنه لتضمن ذلك البيع لتوقفت  
 العتق على الملك فكانه قال بعينه بكذا واعتقه غني  
 وقد اجابه فيعتق عنه بعد ملكه له ويستوي هذا بيعة  
 ضمناً ومحل ما ذكر اذا لم يكن العبد اصل الطالب او فرعه  
 والافلا يعتق عنه للدور فيكون باقياً على ملك ملكه  
**قوله** فشري اي بان كان المعتق موسراً وعاليه لشريكه  
 فتمه ما ايسر وقت الاعتاق بخلافه اذا كان معسراً  
 فلا يشرى فيستقي لياقي على ملك الشريك والسراية شرط  
 اربعة الاول ان يكون له يوم الاعتاق مال يفي بقيمة  
 الباقي او بعضه الثاني ان يعتق الشفيع باختياره فلو  
 ملك بعض اصاله او فرقه بارت لم يسر عليه الي باقيه او  
 ملكه شراً او هبة او وصية او نحوها سري الي باقيه  
 لانها تمليكات اختيارية تستغقب الملك فكانت هـ  
 كالنقطة به اختياراً الثالث ان لا تكون الامة مستولدة  
 فلو عتق نصيبه من مستولدة شريكه المعسر لم يسر العتق



الي باقها لان السراية تتغتم النثل والمستولدة لا تقبله  
الرابع ان يعتق نصيبه كان يقول اعتقت نصيب من  
هذا العبد او النصف الذي املكه منه او اعتقت لجميع  
فيعتق نصيبه او لا يتم يسري الي نصيب شريكه فان اعتق  
نصيب شريكه لغا اذ لا ملك ولا تبعية وان اعتق نصف  
المشترك واطلق فهل يقع العتق على النصف شامعا لانه  
يخصه بملك نفسه او على ملكه لان الانسان انما يعتق  
ما يملكه وجهان جزم صاحب الانوار بالثاني منهما كما في  
البيع والاقرار وهو مقتضى كلام الاصحاب في الرهن لانهم  
قالوا فيمن رهن نصفه وهو معسر يعتق نصفه الذي ليس  
بمهورن وعلى كلا التقديرين لا يعتق جميعه الا اذا كان  
المعتق موسرا قال الامام ولا يكاد يظهر لهذا الاختلاف في الخلاص  
فائدة الا في تعليق طلاق او عتق كان يقول ان اعتقت  
نصفي من هذا العبد فامرتي طالق فان قلت بالاول  
لم تطلق او بالثاني طلقت قال جماعة وتظهر فائدة  
في مسائل اخر منها ما لو وكله شريكه في اعتناق نصيبه  
فان قلت بالاول عتق جميع العبد شامعا عنه وعن موكله  
او بالثاني لم يعتق نصيب الموكل انتهى من الروض وشيخه  
ماخصا **قوله** او ملك اي الحر ولو غير مكلف بخلاف الكفا  
والمعنى فلا يعتق ذلك عليه ما تضمن الولد وليساه  
من اهله وانما اعتقت ام ولد للمعسر بموته لانه حينئذ

اهل للولد لا تقطاع الرق بالموت وقوله قريب المراد  
به اصله او فرعه ذكر اكان او اني تعريته قوله فعتق عليه  
وخرج بالاصل والفرع غيرهما كالإخ فلا يعتق عليه  
**قوله** ثبت له الولد عليه اي استقر فلو خرج عتق حر  
رق واعتقه مسلم فانه الذي يرثه علي النص انتهى رضي  
**قوله** ولعصيته غير بالواو ليفيد ان ولاء العصبية  
ثابت لهم في حياة المعتق والمناخر لهم عنه انما هو فوايد  
من اربابهم وولاية تزوج وغيرها وهذا هو المذهب غير  
بذلك شيخ الاسلام في متن منهجه واعترض في الشرع علي  
اصله بتعيين بتم اي لا يملك نفيد ما ذكر اذ لو كان مسلما  
واعتق نصرانيا ثم مات ولمعتق اولاد نصاري ورثوه  
مع حياة ابيهم **قوله** ولو اختلف دينهما مثله اختلف والدا  
كما اذا اعتق الذي حررتا وعن مالك ان اختلف الدين  
يمنع ثبوت الولد للكافر علي المسلم لقوله تعالى والذين  
كفروا بعضهم اولياء بعض قلنا المراد في الآية الولاية  
لا الولد والولاية لا تثبت للكافر علي المسلم **قوله** لا يباع  
ولا يوهب علم من هذا انه لا ينتقل عن متحقة كالنسيب  
فلو اعتق عبد اعلي ان لا ولاء له عليه او علي ان يسيبه  
لغا الشرط وثبت الولد **قوله** ولا يورث لانه لو كانه  
يورث كالمال لا يشترك فيه الرجال والنساء وتوارث به  
الزوجان وهما باطلان **قوله** واحفاده جمع حفند

وبغيره



بالدال المهملة جمع حافد غلي ولد الولد وهو هنا وعلي  
 الاء عوان والخدم والاصهار وغير ذلك انتهى شيخ الاسلام  
**قوله** ولاولاء عليه لمعتق الاصول اي لان عتق عتق  
 مباشرة وولاء المباشرة اقوي وصورتها ان تلدر قتيقة  
 رقيقا من رقيق او حر واقعت الولد مالكة وابويها واميها  
 مالكتهم **قوله** والام حرة الاصل وسوا كانت متيققة  
 الحرية بان تكون عربية معلومة النسب او كانت من بحكم  
 بحريتها بنا علي ظاهر الدار وان الاصل في الناس الحرية  
**قوله** واما اذا كان حرا الاصل الي اخره صواب لا يتصور  
 ان يكون الولد حرا اصليا لاولاه عليه لا احد والابوان ه  
 رقيقان الا في مسئلة السبي بان يسترق الابوان ه  
 والاولاد احرار وفي الغرور بان يعز الرقيق بحر تامة  
 فيترزوها فاولادها قبل العلم بالحال احرار وفي وط  
 المشبهة بان يطا الرقيق امة الغير علي ظن انها زوجته  
 الحرة فاولاده منها احرار وفي اللقيطة بان تتزوج  
 رقيقا ثم تقر بالرق فاولادها قبل الاقرار احرار **قوله**  
 والاب رقيق بعد اي الان **قوله** اخيرا لولد من مولي الام  
 الي مولي الاب بمعنى انه يبطل ولاء مولاه ويثبت ه  
 لمولاه لان الولاء فرع النسب والنسب معتبر بالاب ه  
 وان علا وانما ثبت لمولي الام لضروقه رقيق الاب وقد  
 زالت بعقده فرع لو ملك هذا الولد الذي ولاوه

لمولي

لمولي امه اباه جروآء اخوته لبيبه من مولي امهم اليه  
 اما ولاء نفسه فلا يجزه لانه لا يمكن ان يكون له علي  
 نفسه ولا ولهذا لو اشترى العبد نفسه او كاتبها  
 سيدا واخذ النجوم كان لولا عليه لسيدة فابيرة  
 يطالق المولي علي الرب والمالك والسيد والمنعم  
 والمعتق والناصر والمحب والبائع والجار وابن العم  
 والحليف والعقيد والصهر والمنعم عليه والمعتق  
 ذكر جميع ذلك شيخ الاسلام **قوله** وله احكام اي اربعة  
 الارث وولاية التزويج وتحمل الدية والتقدم في صال  
 الجنان **قوله** لا بالغير ولا مع الغير ولا ذو فرض ه  
 فلو مات عتيق ولمعتقه اب وام او اب ومعتق معتق  
 او ابن وبنت او اخ واخت او بنت واخت لم يكن للام ومعتق  
 المعتق والبنت والاخت شي اما معتق المعتق فلان  
 ترتيبه موخره عن عصبة النسب واما الباقيات ه  
 فلان النساء لا يرثن بالولاء الا من اعتقن او اعتقت من  
 اعتقن او حر الولاء اليهن من اعتقن وصورتها ان تزوج  
 عبدا معتق شخص فتاتي منه بولد فولد لولد لولد لولد لولد  
 ثم تعتق المرأة عبدا فيتجر ولا الولد اليها **قوله** اذا  
 لم يكن عصبة له فانه يرث كما اذا تزوجت المرأة من ه  
 قبلها كان عبدا فولدت منه ابنا فعصبة هم عصبتها  
 فاذا مات ابنها بعد هاشم مات عتيقها عن عصبة ه

المعتق  
 للولاء  
 عصبة ه



ابنها فقط فترته عصبه ابها يكونها عصبته لا يكونه  
عصبه الابن **قوله** ورثوه اعشارا بالسوية اي لادته  
لومات المعتق يوميد ورثوه كذلك لانهم سوا في الرب اليه  
بخلاف ما لو وجدوا دفينا لجرهم لكان بينهم اثلاثا لا بينهم  
ورثوه عن ابايهم اثلاثا **قوله** يترتبون ترتيب عصب  
النسب اي كترتيبهم في الارث فيقدم الابن وان سفل ثم  
ابوه ثم جده وان علا ثم الاخ الشقيق ثم الاخ للاب  
ثم ابن الاخ الشقيق ثم ابن الاخ للاب ثم العم الشقيق  
ثم العم للاب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم للاب **قوله**  
لكن الاظهر ان ابا المعتق وابن اخيه بقدمان علي جده  
اما الاول فلا دلالة له بالبنوة والجد بالابوة والبنوة  
اقوي يدل ان الابن وان نزل يحجب عصبه الابي في نيا  
النسب ويرده الي الدر وكان قياس ذلك تقديمه  
في النسب ايضا لكن صدنا عنه الاجماع فصرنا اليه في  
الولاء اذ لا اجماع واما الثاني فكاتبه تقديم التجهة  
المقدمة والقول الثاني مستوي الاخ والجد كما للنسب  
ويقاسم الاخ ويقدم علي ابن الاخ ويقدم العم وابنه  
علي ابي الجد هنا فرع الانتساب في الولا قد يكون  
بمحض الاعتاق كمعتق المعتق ومعتق معتق المعتق وقد  
يتركب من الاعتاق والنسب كمعتق الاب وابي المعتق  
ومعتق ابي المعتق واذا تركب الانتساب فقد يشتمه

حكم

حكم الولا ويغالط به بان يقال اجتمع ابو المعتق ومعتق  
الاب فايهما اولي وجوابه انه اذا كان لليت ابو معتق  
كان له معتق وجنينه فلا ولا لمعتق ابيه اصلا لان ولا  
المباشرة اقوي من ولاء السراية فلا معنى لمقابلتها  
بالاخ وطالب الاولوية مغالطة ولو اجتمع معتق ابي  
المعتق ومعتق المعتق فالولا لمعتق المعتق فان ولاء  
بجهة المباشرة **قوله** ومات المعتق بعد موت الاب عنها  
لومات المعتق عن ابنت ورحها ورثت منه النصف فلومات هذا المعتق عنها  
لانها معتقة نصف معتق والربع لثبوت السراية لها ورثته بكونها معتقة للمعتق  
علي نصف اخيها باعنا قهما نصف ابيه فهي معتقة  
نصف ابي معتق نصف معتق فورثت بجهتي ولاء  
وكذا لومات الاخ بعد موت الاب عنها ورحها لها النصف  
بالفرض والربع بولاء السراية فورثت بجهتي فرض وولا  
ولومات الاب بعد موت الابن عنها مفردة ورثت سبعة  
اثمان المركة النصف بالفرض والربع بولائها علي ابيها  
مباشرة باعنا قهما نصفه بالشر او المثن بولائها علي  
اخيها سراية من ابيها واخوها مولي الاب في النصف هـ  
فورثت بجهة فرض وجهة ولاء والباقي في هذه والثلث هـ  
قبلها لبيت المال وقد صرح بجميع ذلك ابن الوردي في  
البهجة بقوله هـ  
فلاينة مفردة اذ باين هـ يشترى ان الاب غير ثمن هـ

صبراته للاس دون اليمين  
نقط



ومن عتيقة ومن اخيها نصفاً وربعاً منهما انظما  
**قوله** في رثة لابن دون البنت قلو مات هذا العتيق  
 عنها فقط ورثته بكونها معتقة المعتق لا بكونها بنت  
 المعتق **الباب الثالث** في قسمة التركات **قوله**  
 وهي الثمرة المفضودة بالذات من علم الفريض اي الغرض  
 المقصود بالذات منه لان الغرض الشرعي في هذا العلم  
 انما هو معرفة ما يخص كل وارث من التركة **قوله** وما  
 تقدم اي من تاصيل وتصحيح واختصار **قوله** وهي بنية  
 على الاربعة اعداد المتناسبة اي نسبة هدى نسبة متفصلة  
 وهي التي نسبة اولها الي ثانياها كنسبة ثانياها الي رابعها  
 وذلك كاربعة وثمانية وخمسة وعشرة فاذا جعل احد طرفي  
 قسم سطح الوسطين على الطرف المعالوم يخرج المجهول وان  
 جعل احد وسطها قسم سطح الطرفين على الوسط المعالوم  
 يخرج المجهول فالعدد الاول نصيب الوارث من المسيلة  
 والثاني المسيلة والثالث ما يخصه من التركة والرابع التركة  
 فالمجهول الثالث **قوله** الوجه الاول ان تضرب الي اخر الوجه  
 الثاني ان تقسم التركة على المسيلة وتضرب الحاصل في نصيب  
 كل وارث منها والثالث ان تقسم المسيلة على التركة وتحفظ  
 الخارج من القسمة ثم اقسم نصيب كل وارث من المسيلة على  
 الخارج بالقسمة والرابع ان تقسم المسيلة على نصيب كل وارث  
 ثم اقسم التركة على خارج القسمة **قوله** لتاتييه فيما لا يمكن

نما كلة

قسمة

قسمة اي من الحيوانات او العقارات او الاراضي وغيرها  
 بخلاف غيره من باقي الوجة فانه لا يكون الا فيما يقبل  
 القسمة وهو اجزاء متساوية كالنقود تنسب متى كان  
 بين المسيلة والتركة اشتراك بجزء ما فالأخضران ترد كلاً  
 منهما الي وفقه وتعتبر راجع كل فاصل وتعمل فيهما بالوجه  
 الخمسة كما عرفت في هذا المثال المسيلة والتركة شريكان  
 بالثمن فرد المسيلة الي ثمنها واحد والتركة الي ثمنها ثلاثة  
 فان عملت بالوجه الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسيلة  
 في الثلاثة واقسم الحاصل على الواحد يحصل له حصته من التركة  
 او بالثاني فاقسم الثلاثة على الواحد واضرب الخارج في  
 نصيب كل من الورثة او بالثالث قسم الواحد يحصل ثلث  
 واقسم على الحاصل نصيب كل من الورثة بعد بسط المقسوم  
 والمقسوم عليه اثلاثاً فنقسم البسط على البسط او بالربيع قسم  
 الواحد من ثلاثة الزوج والاخت واقسم الثلاثة على  
 الحاصل وهو ثلث بعد بسطها اثلاثاً ويقسم الواحد على  
 سهمي الام يخرج نصف فاقسم عليه الثلاثة يحصل لكل وارث  
 نصيبه او بالخامس فانسب للزوج والاخت ثلاثهما الي  
 الواحد تكن ثلاثة امثال فادفع لكل منهما ثلاثة امثال  
 الثلاثة وذلك تسعة وانسب للام سهمها الي الواحد تكن  
 مثلين فلها مثلي الثلاثة وقس عليه واذا كان في التركة  
 كسر فابسط التركة من جنس كسرها وابسط المسيلة ايضاً

من الثلاثة

سهمها





من جنس ذلك الكسر بان تعزب في شرحه ثم اقسام بسط كل منهما  
مس مقامهما واغدير سهام الورثة منها غير مبسوطه وكل العمل  
كما قدم يحصل نصيب كل وارث من التركة فلو كانت التركة في  
المباهلة سنتين ديناراً واربعة اخماس فبسطها اخماساً ثلاثاً  
واربعة وبسط المسيلة اخماساً اربعون فاقم بسط كل من ه  
المسيلة والتركة مقامها ثم بين البسطين موافقة بالتقسيم  
فرد بسط المسيلة الى ثمانية وبسط التركة الى ثمانية  
ثمانية وثلاثين واقسم باحد الاوجه السابقه يحصل المطلوب  
فيا لوجه الخامس نسبة سهمي الام الى الخمسة خمان ونسبة  
ثلاثة كل من الزوج والاخت ثلاثة اخماس فخذ لكل منهما  
ثلاثة اخماس الثمانية والثلاثين وللادم خميسها يحصل لكل  
من الزوج والاخت اثنان وعشرون ديناراً واربعة اخماس  
من دينار ولادم خمسة عشر ديناراً وخمس من دينار لان  
خمس الثمانية والثلاثين سبعة وثلاثة اخماس وقس عليه  
باقي الاوجه ومن اراد المزيد من هذا فعليه بشرح الفصول  
للسبط وشرحها الكبير شيخ الاسلام يظفر بما يريد والاختبار  
يجمع الانصبا ومقابله مجموعها بالتركة فان ساواها صح  
العمل والا فلا ففي هذا المثال تجتمع نصيب الزوج وهو اثنان  
وعشرون واربعة اخماس ونصيب الاخت مثله ونصيب الام  
خمس عشر وخمس تجد مجموعها ستين ديناراً واربعة اخماس  
دينار مساوية للتركة والله اعلم **الباب الرابع**

في

في المسائل الملقبات قال في شرح الترتيب الملقبات  
جمع ملقبة وهي ما له لقب وجمعه القاب وهي الالبان  
بنون ثم بما موحدة ثم الف ثم زاي ومنه ولاتنا بزوايا لا لينا  
واللقب في الاصل ما اشعر بمدح او ذم والمراد هنا بالملقبات  
المستيات والالقاب الاسما وسبب تلميق المسيلة شهر  
او خالفها لاصل او حكم كبير او مذهبه فيها او سواله  
فاصاب او اخطا فيها او غير ذلك ثم من المسائل ما له لقب  
واحد ومنها ما له اكثر الي عشرة كالحرقاء انتهى **قوله**  
وقد تقدم منها الغراوان اي في باب الفروض المقدرة  
وهما زوج وابوان او زوجة وابوان لغيتا بذلك  
لشيوعهما وشهرتهما تشبيها لهما بالكوكب الاغر ولبقيا  
بالغريبتين لغرابتهما ويعاها بمسيلة الزوج اذا كان  
فيها اخوان فيقال اخوان سليمان من موافق ليجب لم يحجب  
الام عن شيء وانما ترثه فيها لا يختلف بوجودها ولا عدمها  
وكذا مسئلة الزوجة فيقال امراة ورثت الربع بالفرص  
بغير حول ولا رد وليست زوجة يعنون الام لانها قد تاخذ  
الربع عولا وقد تاخذه ردا **قوله** والنصيتان هما  
زوج واخت شقيقة وزوج واخت لاب **قوله** والمباهلة  
وهي زوجة وام واخت لابوين اولاب وقد قدمنا في القول وجه  
تسميتها بذلك وبسطنا الكلام عليه فراجع ان شئت  
**قوله** والمشاركة وهي زوج وصاحبة سدس من ام او جدة



وعده من اولاد وعصبة شقيق واحد او اكثر **قوله** والالدية  
 وتقدم انها زوج وام وجد واخت شقيقة اولاد **قوله**  
 والدينا رية الصغرى وهي جدتان وثلاث زوجات واربع  
 اخوات لام وثماني اخوات لابوين اولاد **قوله** وام الفروع هي  
 زوج وام واختان شقيقتان واختان لام وتقدم ضبطها  
 بالخال المجهول والجيم **قوله** والمزاوي اختان شقيقتان  
 واختان لام وزوج وصورها امام الحرمين وغيره بزواج  
 وست اخوات مفترقات فعلى قول الجمهور للزوج النصف  
 وللأختين من الام الثلث وللشقيقتين الثلثان **قوله**  
 تصورها امام لا شيء للأختين من الاب وعلى قول ابن عباس  
 للزوج النصف وللأختين من الام الثلث والباقي للشقيقتين  
 وتصح من اثني عشر وعلى ما فاسد الفرضيون على قوله للزوج  
 النصف والباقي بين الاخوات الجميع على قدر سهامهن لو انفردت  
 وتصح من اثني عشر ايضا وقد قدمت الكلام على وجه تسميتها  
 بذلك في العول ومما قدمته انها تسمى بالمروانية ولهم رواة  
 اخري وهي زوجة ترك زوجها عشرين ديناراً وعشرين درهماً  
 فورثت ديناراً او درهماً فيقال ان عبد الملك بن مروان  
 سئل عنها فقال صورتها اربع زوجات واختان لام واختان  
 لاب وللزوجات خمس المال للعول وهو اربعة دنانير واربعه  
 دراهم لكل زوجة دينار ودرهم فسميت المروانية لذلك  
 وتصح من ستين **قوله** والمنبرية وهي زوجة وابوان وابنتان

قوله

**قوله** والبخيلة هي لقب لكل عايلة الى سبعة وعشرين  
 كزوجة وابوين وبنتي ابن وكروجة واب وجدة وبنيت  
 وبنيت ابن فهو من عطف الخاص على العام **قوله** والامونية  
 وقد تقدم في باب المناجات انها ابوان وابنتان  
 ماتت اخري البنتين عن فيها قبل قسمة التركة وتقدم  
 ثم وجه تسميتها بذلك قال في شرح الملقيات ويقال لها  
 ايضاً الاكثية انتهى **قوله** ومسيلة الامتحان وهي  
 اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام  
**قوله** والصما وهي كل مسيلة عمها النباين فمنها جدتان  
 وثلاث اخوة لام وخمسة اعمام ومنها ثلاث جدات وخمسة  
 اخوة لام وسبعة اعمام فعطفها على مسيلة الامتحان من  
 عطف العام على الخاص **قوله** والخرقا وهي ام وجد  
 واخت شقيقة اولاد وتلقب ايضاً بالمثلثة لان عمها  
 جعلها من ثلاثة بينهم بالسوية والمربعة لان ابن مسعود  
 قسمها على اربعة للأخت النصف والباقي بين الادم والجد  
 نصفين لان كلام من العم والجد له ولادة على الميت والادم  
 قوت الغريب وللجد قوت الذكورة فاعتدلاً فاستورا ففصح  
 عنده من اربعة للأخت اثنان وللجد واحد وللأم واحد  
 فلاجل ذلك سميت بالمربعة وتسمى ايضاً بالمسدسة لان  
 فيها ستة اقوال لستة من الصحابة وهم ابو بكر وعمر وعثمان  
 وعلي وزيد وابن مسعود رضي الله عنهم **قوله** والعسرية



والعشرينية الاولى جد وشقيقة واح **قوله** والاب والثانية  
جد وشقيقة واختان **قوله** ومختصرة زيد هي ام ولد  
وشقيقة واح واخت **قوله** وتسعينية زيد وهي ام  
وجد وشقيقة واخوان واخت **قوله** وكذا لو كان ولد الاب  
فيها خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا وثلاث اخوات وتصح  
كلها من تسعين **قوله** ومثاله القضاة وهي امرأة  
اشرت اباها فعتق عليها ثم اعتق الاب عبد او مات  
عتيقه يفرق ولا يعتق عصبته بالنسب وقد تقدمت  
في اخريات الولاء **قوله** ومنها الناقضة وهي بالضاد  
المجتمعة كما ضبطه السبط في شرح الفصول في العول سميت  
بذلك لانها تنقض علي بن عباس احد اصلية الزام لانه  
لا يقول بالعول اصلا ولا يجب الام الي السدس باثنين  
من الاخوة بل باكثر فيلزمه اما العول واما يجب الام الي  
السدس بولد بها فنقضوا عليه بهذه المسئلة احد اصلية  
لانه ان اعطى الام الثلث عملا بالاصل الاول لزمه نقض  
الثاني او السدس عملا بالثاني لزمه نقض الاول فلذلك  
سميت بالناقضة ولقبها بعضهم بمسئلة الالزام قال  
في شرح الترتيب ويمكن الجواب عنه بانه روي عنه ان  
المقدم من لا يجب عن الارث والمؤخر من قد يجب عنه  
فعليه بخلص من الالزام لكن قال الامام المشهور في الرواية  
عنه انه لا يدخل النقض على ولد الام فعليه لا يخلص له

من

من الالزام وقال الخبري اعطى ولد الام الباقي هو  
الاشبه ووجه ذلك بعضهم بانه اذا كان الالزام قوي  
عنده من ينشغل من فرض الالف فذلك موجود في الزوجة  
والام واما الاخوة للام فينتقلون من فرض الالف غير شيء  
فعليه بخلص من الالزام انتهى **قوله** كلهم لب وني شيء  
كشف الغوامض كلهم لا بون **قوله** وتسمي بالعامرية  
اي لان الاخت سالت عامر الشعبي عنها فاجابها بذلك  
**قوله** وبالشاكية وبالركابية لان شرحا قضي فيها  
بذلك فلم ترض به الاخت ومضت لعلي تشتكي شرحا فوجد  
راكبا فسكت ركا به وقال له يا امير المؤمنين ان  
اخى ترك ستماية دينار فاعطاني شريح منها دينارا  
واحدا فقال علي لعل اخاك ترك زوجة واما وبنيتي  
واثني عشر اخا وانت فقالت نعم فقال ذاك حقك ولم  
يظلمك شريح شيئا فلذلك سميت بالركابية وبالشاكية  
قال ابن المجددي رحمه الله وبالشرحية **قوله** فلام  
شيء للاحق الجميع عند المالكية الي اخره قال العلامة  
تاج الدين بهرام رحمه الله في شرح المختصر وهذا هو  
المعروف من المذهب وقيل للاخوة للاب السدس وهو  
مذهب زيد بن ثابت قيل ولم يخالف مالك زيد في مسائل  
الفرائض الا في هذه المسئلة ولهذا سميت بالمالكية و  
الاول ان الجدي يقول للاخوة انتم لو لم اكن معكم استغنوا

لللاب





شيا فليس حضوري موجبا لكم شيئا لم يكن توجهه الثاني ان  
الاخوة يقولون له انت لا تستحق شيئا من الميراث الا شاركنا  
فيه فلا تقبل لو لم اكن لانك حينئذ كان ولو لم ما قلته  
للزمر في ابنتين وبنين وبن ابني وان ابني ان لا ترث بنت الابن  
مع ان الابن شئ لانه هو الذي عصيها ولو هو لم ترث شياء  
ولم يقبل احد منها لا ترث معه الابن مسود انتهى قال في شرح  
الترتيب ولكن ان تقول عهدنا انه يستحق شيئا ولا يشاركونه  
فيه كما هو معلوم فيما اذا فضل الدس او دونه او لم يفضل  
شيء انتهى **قوله** ولا شيء للاخت جميعا من الصنفين عند  
المالكية اي لان الحد يقول للاخت لو لم اكن موجودا  
لو رثتم بقراءة الام فانما اختي بالثلاث جميعه لانه حق اولاد  
الام وانا اجمعهم وانتم انما ورثتم بعضه فشممكم بحجب  
انتهى شرح الترتيب **قوله** فهي عند المالكية اي اخوة قال  
في شرح الملقيات بعد ما ذكر هذا حكما عندهم وانما  
مذهب الشافعية في هذا اقرار باطل لعدم اتعاق جميع  
الورثة عليه لكن يجب علي الاخت للازم اذا كانت صادقة  
في نفس الامر ان تدفع حصتها الي البنات وللعاصب علي  
مقتضى هذه القسمة عند المالكية والله اعلم **قوله**  
ولا نهاية لها ولا حسم لا بوابها يعني من المشهور وغيره  
ومنها اغرسني اقلعك وادخلني اخرجك وهي رجل ترك  
ابنا فاقرباين اخر شرا اقر جميعا بابن ثالث فانكر

الثالث نسب الثاني فان الثاني يبطل نسبه لعدم اتعا  
كل الورثة علي الاقارب والثالث اقربيه كل الورثة فالثا  
ادخل الثالث فاخرجه الثالث انتهى **تنبيه** الحسم بالحما  
المهالة بعد هاتين مهالة ساكنة القطع تقال حسمه حسميا  
فاخسره بمعنى قطعه فانقطع وحسمت العرق علي خد ومضا  
اي حسمت دم العرق اذا قطعت ومنعته السيلان بالكي  
بالنار ومنه قيل للسيف حسام لانه قاطع لما ياتي عليه  
وقولهم حسما للباب اي قطعاً للوقوع قطعاً كالمأفاله  
في المصباح **الباب الخامس** في متشابه النسب  
والا لغار الى اخر **قوله** فالجباري زوجة الابن والورثة  
الظاهرون زوج وابوان وبنات فاصلها اثنا عشر وتو  
الي ثلاثة عشر للزوج ثلاثة وللابوين اربعة والبنات  
سنة فهي ان ولدت ذكر الم يرث لانه عاصب وقد استغرقت  
الفروض وان ولدت انثى ورثت الدس نكحاً لثلاثين  
وزيد في عوطها الي خمسة عشر **قوله** فهي بنت ابن الميت الي اخر  
فاصلها ثلاثة للبنات الثلاثين يعني سهم فان ولدت  
ذكر اعصمها واقفها السهم الباقي اثلاثا للذكر مثل حظ  
الانثيين فنص من تسعة وان ولدت انثى فلا شيء لها  
لاستكمال البنات الثلاثين ولو قالت ان ولدت ذكراً  
فلي الثمن والباقي له او انثى فالمال بيني وبينها وان اسقطت  
ميتاً فلي الجميع فهذه امرأة اعفت عبد اسم نكحته فسا

التركة





عنها وهي جيلي ولو قالنا ان ولدت ذكرا ورث ولما رث  
او انثى ورثت انا دونها فهداه امرأه اعتقت عبدا او  
امة ثم نكحت اخا العتيق فمكثت منه ومات الزوج يعني  
اخا العتيق ثم مات عتيقها فهي ان ولدت ذكرا ورث  
دونها لانه ابن اخي الميت وان ولدت انثى لا ترث لانها  
بنت اخ وترث هي لانها معتقة لانها وقات في الروضة  
فرع اخر قال رجل لا تعلموا فامراتي غايبة ان كانت ميتة  
ورثت انا وان كانت حية ورثت ولم ارث فهذا اخو الميت  
لا يبيد وزوجته الغايبة اخت الميت لانه وله معها ام  
واختان لا يورثن ولو قال ان كانت حية ورثت دونها او  
ميتة فلا شيء لنا هي امرأة ماتت عن زوج وام وجد وخت  
لام واخ لا يورث قد نكحها وهي الغايبة انتهى **قوله** ووارثه  
بعلا وبعليين بعد في شرح الملقبات قبل هذا فقد  
حيث من ارض الحجاز مبادرا لميراث قوم كان فيهم محيرا  
لو ارثه بعلا وبعليين بعد الى اخر **قوله** ابوهم ذوه  
الجناحين جعفر ومن ثم لقبنا ايضا بالجعفرية وقات  
البلقيني رحمه الله وقيل فيها ايضا .  
• رات سعاد ابنت بكر تزوجت ، باربعة كانوا لها خير ازواج  
• فكان لها من جملة المالا نصقه ، به حاكم في الناس نوع بن دراج  
انتهى شرح الترتيب **قوله** ومن ذلك امرأه تزوجت الى اخر  
هي من صور الكفائة كما صرح به في شرح الملقبات

تغيرا

نقيرا قال في الصباح النقيير هو النقرة في ظهر النواة **قوله**  
نقطعة قال في الصباح المقطع بكسر الميم الة القطع المقطع  
بفتحها موضع قطع الشيء انتهى **قوله** فالحاصل ثلاثة اخوة  
لام وام وثلاثة اعمام فاصلها ستة ونص من ثمانية عشر  
**قوله** وعمت الصبيح احداهما لاب والاخرى لام وخالتها  
كذلك احترز به عما لو كانتا شقيقتين اولاد لانه يحرم  
الجمع بينهما **قوله** فالحاصل اربع زوجات وام واختان  
لام وثلاث اخوات لاب فاصلها اثنا عشر وتقول الي سبعة  
عشر للزوجات الربع ثلاثة تباين عدد دهن والام سهمان  
وللاختين للام اربعة تنقسم عليهما وللأخوات للاب  
ثمانية لا تنقسم عليهن وتباين عدد دهن وبينه وبين  
عدد الزوجات تباين فاضرب ثلاثة في اربعة يحصل  
جزء سهما اثنا عشر فاضرب في اصلها عايلا وهو سبعة  
عشر فنص من مائتين واربعة للزوجات ستة وثلاثون  
لكل واحد تسعة وللأم اربعة وعشرون فهي لها والاختين  
للأم ثمانية واربعون لكل واحدة اربعة وعشرون  
والاخوات للاب ستة وتسعون لكل واحدة اثنا عشر  
وثلاثون والله اعلم وهذا اخر ما يسم الله من جمع هذه

الحواشي فله الحمد اولاد واخرا وباطنا وظاهرا

ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وصلى الله على سيدنا محمد وعلي

آله وصحبه وسلم تسليما

كاتبه اذنا الماري



شبكة

الألوكة

www.alukah.net